الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم:العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات

صناعة السياحة ومساهمتها في دعم أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية– دراسة مقارنة الجزائر–المغرب–مصر للفترة 2000–2016

إعداد الطلبة:

- حدانة خولة
- بن موسى راضية
- لاصرات عمار

إشراف الدكتور:

– أحمد نصير

لجنة مناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
– د.محمد الناصر احميداتو	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حمه لخضر الوادي	رئيساً
–د.أحمد نصير	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
–د.عبد الله عياشي	أستاذ محاضر قسم ب	جامعة حمه لخضر الوادي	مساعدا ومشرفا
– د. عبد النعيم دفرور	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حمه لخضر الوادي	مناقشاً

الموسم الجامعي:2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقـــــدير

الحمد لله رب العالمين الذي أكرمنا وأتم نعمته علينا ورعانا بعونه وتوفيقه الإلهي لانجاز هذه الدراسة، وألف شكر وتقدير لاستأذنا الفاضل الدكتور "أحمد نصير" الذي تكرم بالإشراف علينا وتعهدنا طيلة مدة البحث بتوجيهاته القيمة وتشجيعه لنا على إتمام هذا البحث.

وجزئ الله عنا كل من الأستاذين الفاضلين:

الدكتور" عبد الله عياشي" والأستاذ "ضو عبد الناصر" على ما قدماه لنا من مساعدة في سبيل انجاز هذه الرسالة والى بلدنا العزيز الجزائر.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	VII
قائمة الملاحق	VIII
مقدمة عامة	أ– ز
الفصل الأول: المقاربات المفاهيمية حول صناعة السياحة وأهم مؤشراتها	
تمهيد	09
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لصناعة السياحة	10
المطلب الأول: مفاهيم حول السياحة والسائح والسياحة المستدامة وأنواعها	10
أولا: مفاهيم عامة حول السياحة	10
ثانيا: تعريف السائح	12
ثالثا: السياحة المستدامة	12
المطلب الثاني: أنواع السياحة	13
المطلب الثالث: أسس السياحة وأهميتها	15
أولا: أسس السياحة	15
ثانيا: أهمية السياحة	19
المبحث الثاني: الأطر النظرية لمؤشرات الأداء الاقتصادي و الاجتماعي	20
المطلب الأول: أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي	20
أولا: الناتج المحلي الإجمالي	20
ثانيا: النمو الاقتصادي	21
ثالثا: عجز أو فائض الموازنة العامة (مؤشر السياسية المالية)	22
رابعا: التضخم (مؤشر السياسة النقدية)	23
خامسا: البطالة	24
المطلب الثاني: مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي	25
أولا: عجز أو فائض الميزان التجاري إلى ناتج المحلي الإجمالي	25

ثانيا: عجز أو فائض ميزان المدفوعات	25
ثالثا: سعر الصرف	27
رابعا: الانفتاح التجاري	28
المطلب الثالث: أهم مؤشرات الأداء الاجتماعي	31
أولا: الصحة العامة	31
ثانيا: التعليم	31
ثالثا: النمو السكاني	32
رابعا: مؤشر الدخل(نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي)	32
خامسا: الفقر	32
المبحث الثالث: التجارب السياحية في بعض الدول العربية	34
المطلب الأول: التجربة السياحية في دول الخليج العربي	34
أولا: المملكة العربية السعودية	34
ثانيا: دولة الإمارات العربية المتحدة	39
ثالثا: دولة قطر	40
المطلب الثاني: السياحة في دول الشرق الأوسط	42
أولا: المملكة الأردنية الهاشمية	42
ثانيا: الجمهورية اللبنانية	44
المطلب الثالث: التجربة السياحية في دول المغرب العربي	46
أولا: الجمهورية التونسية	46
ثانيا: ليبيا	46
ثالثا: الجمهورية الإسلامية الموريتانية	47
الخلاصة	49
الفصل الثاني مساهمة صناعة السياحة في دعم أهم المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية الجزائر والمغرب ومصر	
تمهيد	51
المبحث الأول: نظرة عامة حول اقتصاديات الجزائر والمغرب ومصر	52
المطلب الأول: المخططات التنموية في الجزائر	52
أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	52
ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	54
ثالثا: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014	56
رابعا: المخطط التنموي الخماسي 2015-2019	58
المطلب الثاني: البرامج التنموية في المملكة المغربية	59

أولا: الخطط التنموية خلال الفترة 2000–2006	59
ثانيا: الخطط التنموية 2006–2015	60
المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في مصر	66
أولا: برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر 1991–2011	67
ثانيا: البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في إطار خطة الحكومة المصرية2012–2014	71
ثالثا: إستراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030)	71
المبحث الثاني: واقع صناعة السياحة في الجزائر والمغرب ومصر	73
المطلب الأول: واقع القطاع السياحي في الجزائر	73
أولا: المقومات السياحية في الجزائر	73
ثانيا: المؤشرات السياحية في الجزائر	75
ثالثا: إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر آفاق 2025	77
رابعا: المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة SDAT 2025	78
خامسا: معوقات السياحة في الجزائر	79
المطلب الثاني: واقع القطاع السياحي في المملكة المغربية	80
أولا: المقومات السياحية في المغرب	80
ثانيا: مؤشرات السياحة في المغرب	83
ثالثا: الإستراتيجية الموضوعة من أجل تطوير قطاع السياحة في المغرب (المخطط الأزرق للسياحة)	85
رابعا: معيقات السياحة في المملكة المغربية	86
المطلب الثالث: واقع قطاع السياحة في مصر	86
أولا: المقومات السياحية في مصر	86
ثانيا: مؤشرات السياحة في مصر	88
ثالثا: الاستراتيجيات الموضوعة من أجل النهوض بالقطاع السياحي في مصر	90
رابعا: معوقات السياحة في مصر	91
المبحث الثالث: مساهمة صناعة السياحة في دعم أهم المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية في الجزائر والمغرب ومصر	93
المطلب الأول: مساهمة السياحة في دعم أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي	93
أولا: الناتج المحلي الإجمالي	93
ثانيا: النمو الاقتصادي	94
ثالثا: عجز أو فائض الموازنة العامة على الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر السياسة المالية)	96
رابعا: التضخم (مؤشر السياسة النقدية)	98

خامسا: البطالة	100
سادسا: الإيرادات السياحية	101
المطلب الثاني: مساهمة السياحة في دعم أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي	102
أولا: عجز وفائض ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي	102
ثانيا: فائض وعجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	104
ثالثا: احتياطات الصرف	105
المطلب الثالث: مساهمة السياحة في دعم أهم مؤشرات الأداء الاجتماعي	107
أولا: متوسط الدخل الفردي	107
ثانيا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	109
ثالثا: الفقـــر	110
الخلاصة	112
الخاتمة العامة	114
قائمة المراجع	120
قائمة الملاحق	

قائمة الجداول:

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1-1	تطور عدد السياح في العالم خلال الفترة 2000-2014	16
2-1	تطور الإيرادات السياحية العالمية خلال الفترة 2000-2014	17
3-1	الدول الخمسة الأولى في حجم الإنفاق السياحي العالمي سنة 2016	18
4-1	الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية	21
5-1	حساب مؤشرات الانفتاح التجاري الثلاثة للأقطار العربية للعامين 2005-2012	30
6-1	نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2007-2011	36
7-1	عدد الرحلات السياحية في المملكة العربية السعودية في الفترة 2010–2016	37
8-1	عدد الزوار الوافدين حسب الأقطار حتى يونيو 2015-2016	41
9-1	نسبة الإشغال وإيراداتها حسب تصنيف الفنادق جوان 2015-2016	42
10-1	مؤشرات مؤسسات الإيواء السياحي من 2013-2016	44
11-1	الدخل والإنفاق السياحي الشهري للسنوات 2015–2016 بالمليون دينار	44
1-2	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	54
2-2	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	56
3-2	التطور التأشيري لعدد الفنادق في الجزائر حسب الدرجات خلال الفترة 2005-2011	75
4-2	توزيع طاقات الإيواء حسب الطبيعة الجغرافية لسنة 2014	77
5-2	عناصر الجذب السياحي في المغرب	83
6-2	تطور عدد الأسرة والفنادق المصنفة في المغرب 2000-2014	84
7-2	تطور عدد السياح الوافدين للمغرب 2000-2015	85
8-2	تطور الطاقة الفندقية لمصر خلال الفترة 2001-2014	89
9-2	تطور عدد السياح الوافدين لمصر خلال الفترة 2000-2015	89

10-2	تطور عدد الأسرة لمصر خلال الفترة 2004-2014	90
11-2	تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الجزائر والمغرب ومصر 2000-2015	93
12-2	تطور معدلات التضخم في الجزائر والمغرب ومصر خلال الفترة 2000-2016	98
13-2	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر والمغرب ومصر خلال الفترة 2000-2015	101
14-2	وضعية الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والمغرب ومصر خلال الفترة 2000-2015	104
15-2	تطور قيم متوسط الدخل الفردي للجزائر والمغرب ومصر خلال الفترة 2000-2013	108
16-2	تطور معدلات الفقر في كل من الجزائر والمغرب ومصر للفترة 2000–2016	110

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مكونات ميزان المدفوعات	26
2-1	عدد السياح الوافدين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2004-2015	38
3-1	عدد إيرادات السياح في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2004-2015	38
1-2	تدفق عدد السياح الوافدين الى الجزائر خلال الفترة 2000-2015	76
2-2	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر والمغرب ومصر خلال الفترة 2000–2015	95
3-2	وضعية الموازنة العامة في الجزائر والمغرب ومصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2015	97
4-2	تطور معدلات التضخم في الجزائر والمغرب ومصر خلال الفترة 2000-2016	99
5-2	تطور معدلات البطالة في الجزائر والمغرب ومصر خلال الفترة 2000-2016	100
6-2	وضعية ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والمغرب ومصر خلال الفترة 2000-2016	103
7-2	تطور احتياطات الصرف في الجزائر والمغرب ومصر خلال الفترة 2000-2016	106
8-2	تطور قيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والمغرب ومصر خلال الفترة 2000-2015	109

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
01	تطور معدلات النمو الاقتصادي
02	تطور وضعية الموازنة العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
03	تطور معدلات التضخم
04	تطور احتياطات الصرف

الملخـــص:

تعد السياحة صناعة قائمة بذاتها حيث يساهم العائد من أعمال السياحة مساهمة فعالة في إجمالي الناتج المحلي في الكثير من الدول، وكذلك مساهمتها في دعم أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي كالنمو الاقتصادي ومعدل التضخم ومعدل البطالة واحتياطات الصرف وغيرها من المؤشرات الاقتصادية، وأيضا مؤشرات الأداء الاجتماعي كالدخل الفردي ونصيب الفرد، ونظرا لأهمية هذا القطاع في تنمية اقتصاديات دول شمال إفريقيا، انتهجت كل من الدول المتقدمة أو النامية العديد من الاستراتيجيات للنهوض بقطاعها السياحي من اجل أن تنمي اقتصادها. ونهدف من خلال هذه البحث بالتطرق إلى معرفة السياحة وصناعة السياحة ومساهمتها في قضايا التنمية مع مقارنة الجزائر بالمغرب ومصر من خلال المؤشرات الموضوعة التي ساهمت فيها السياحة.

الكلمات المفتاحية: صناعة السياحة– المؤشرات الاقتصادية– المؤشرات الاجتماعية– اقتصاديات شمال إفريقيا.

Abstract:

Tourism is a stand-alone industry where the return en tourism eontributes effectively to the(GDP) Gross domestic product of many countries and contributes to supporting the most important indicators of internal and external performance, inflation rate, unemployment rate, exchange reserves and other economic indicators.as well as indicators of social performance such as indivudial income and per capital incomen.Because of the importance of this sector in the development of the economies of North African countries, both developed and deuelaping countries have pursued many strategies to boost their tourism sector in order to develop their economies.We aim through this research to know the tourism, and tourism industry and their contribution to the devlopment issues while comparing Algeria to Morocco and Egypt through the indicators set in which tourism has contributed.

Key words: Tourism industry- Economic indicators- Social indicators- Economies of North African countries.

المقدمة

شهد القرن العشرون تطورات بشكل لم تعهده البشرية من قبل شملت شتى المجالات، منها ظاهرة السياحة الحديثة التي انتشرت بمختلف جهات العالم، إذ لم تعد تقتصر على المجتمعات الصناعية الغنية فحسب، بل توسعت الرحلات السياحية لتشمل فئات عريضة من مختلف مجتمعات دول العالم، الأمر الذي ذهب بالبعض إلى القول أن القرن العشرين هو " **قرن السياحة**"، وذلك بسبب انتشارها وانعكاساتها على مختلف مجالات حياة المجتمعات المعاصرة.

تعتبر صناعة السياحة اليوم من أهم الصناعات الموجودة على الساحة الدولية، ويلعب قطاع السياحة دورا مهما ومؤثرا في اقتصاديات كثير من دول العالم الثالث، ويطلق عليها اصطلاحا بأنها صناعة القرن العشرين وغذاء الروح و بترول القرن الحادي والعشرين، صادرات غير منظورة، صناعة بدون برتوكولات، صناعة بلا مداخن وصديق للبيئة، كما تشكل السياحة صناعة المستقبل، ولهذا تعد السياحة من أهم المشروعات الاقتصادية القومية وتشكل إحدى الروافد المالية الضخمة للدخل القومي للدول التي تمتلك مقومات سياحية طبيعية وبشرية أحسنت استغلالها، وعلى هذا الأساس فإن الأمن و الاستقرار يعد من أهم هذه المقومات، فضلا عن ذلك فإن السياحة جزء من كوننة أو عولمة الاقتصاد العالمي، حيث أصبح الإنتاج الاقتصادي يتسم بالعالمية والاعتماد المتبادل والتعددية القطبية، مع تقليل الاعتماد أكثر فأكثر على الدولة القومية باعتبارها الوحدة الأولية للتنظيم الاقتصادي العالمي.حيث صناعة السياحة من الأنشطة الاقتصادية ذات التأثير الواضح والمباشر على كل من التنمية الاقتصادية والدخل القومي وتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، إذ تستوعب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة في معظم الدول السياحية و تساهم في تحقيق قيمة مضافة مرتفعة إلى جانب الدخل القومي سواء في صورة أجور وأرباح أو غيرها، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي للسياحة على ميزان المدفوعات وعلى مستوى الأسعار المحلية، وهو ما يؤكد على أهمية توظيف قطاع السياحة بطريقة اقتصادية تحقق عوائد صافية إيجابية من خلال التشغيل الأمثل لكافة عناصر الإنتاج على مستوى المشروع السياحي، حيث يساهم قطاع السياحة بشكل كبير في الناتج المحلي لكثير من الدول، من خلال الدخول المتولدة في الاقتصاد الوطني. إضافة إلى ذلك يساهم هذا القطاع في المعاملات الخارجية وتوفير فرص عمل والحصول على موارد من النقد الأجنبي. كما يجب النظر إلى هذا القطاع من خلال الخدمات التي يوفرها وأهميتها في النشاط الاقتصادي ككل والعلاقات التشابكية التي تربط هذا النشاط بباقي أنشطة الاقتصاد الوطني، وتنفرد صناعة السياحة كونها الأكثر والأسرع نموا وتطورا بين هذه الصناعات مما يوفرها ميزات نسبية وتنافسية متزايدة وتمثل هذه الحقائق تحديات للدول المغاربية للاستجابة لقوى السوق السياحية، والعمل على بذل المزيد من الجهود لتحقيق نهضة سياحية واسعة تناسب مع المدفوعات السياحية

للدول، ونظرا للمزايا التي يحققها النشاط السياحي و انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية على الدول السياحية، سعت العديد من الدول النامية إلى النهوض بهذا القطاع ببلادها وجعلت منه إحدى الخيارات الرئيسية لإخراج شعوبها من التخلف، هذا الخيار كان بسبب ما تحتضنه هذه الدول من مؤهلات سياحية.

وإن النتائج الهامة التي تم تحقيقها في صناعة السياحة على المستوى العالمي، والتجارب الرائدة للعديد من الدول المتقدمة والنامية في هذا القطاع حيث بدأت تعطي ثمارها على أكثر من صعيد وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كانت حافزا لدراسة وضع قطاع السياحة في الجزائر ومقارنتها بوضعه في المغرب ومصر، والوقوف على النتائج التي تم تحقيقها على مستوى هذا القطاع في الدول الثلاث خلال الفترة المختارة للدراسة، وتحديد مساهمتها في دعم أهم مؤشرات الأداء الاقتصادية والاجتماعية.

❖ الإشكالية الرئيسية:

أصبحت صناعة السياحة من الصناعات المهمة في العالم سيما منذ منتصف القرن العشرين، وهي بذلك تنافس صناعة البترول والذهب من حيث المداخيل المعتبرة التي تم تحقيقها في هذه الصناعة على المستوى العالمي، وتعتمد عليها الكثير من الدول وبشكل أساسي في الحصول على العملة الصعبة، باعتبار السياحة ركنا أساسيا في دعم ميزان المدفوعات، وتحسين المستوى المعيشي والثقافي للمواطنين، وإرساء ثقافة سياحية هادفة في أوساط مجتمعات هذه الدول، ومما سبق يمكن بلورة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة صناعة السياحة في دعم أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي و الاجتماعي في الدول الجزائر، المغرب ومصر؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالسياحة؟ وما هي أنواعها؟ وما أهميتها؟.
2. ما هي أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي؟.
3. ما هو واقع صناعة السياحة في الدول العربية؟.
4. ما هي مقومات صناعة السياحة ومعيقاتها في الدول الجزائر، المغرب ومصر؟.
5. كيف تساهم صناعة السياحة في دعم أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي؟.

❖ **فرضيات الدراسة:**

وكإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن وضع الفرضيات التالية:

1. تعتبر السياحة ظاهرة اجتماعية تشمل انتقال الأشخاص من إقامتهم المعتادة إلى أماكن أخرى داخل دولهم وخارجها، وقد صنفت السياحة لعدة أنواع مختلفة، وتكمن أهميتها في مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. تتمثل أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي في التضخم، البطالة والنمو الاقتصادي وغيرها، أما أهم مؤشرات الأداء الاجتماعي فتتمثل في الفقر، ونصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي.

3. يختلف واقع السياحة من دولة إلى أخرى في الدول العربية، فمنهم من أولت اهتمامها بهذا القطاع وجعلته مدخلا للعملة الصعبة، ومنهم من همشته ولم يحظى بالأهمية رغم الإمكانيات والمقومات التي تمتلكها.

4. تمتلك كل من الجزائر، المغرب ومصر مقومات طبيعية وتاريخية وحضارية وغيرها من الإمكانيات التي تعزز مكانة القطاع السياحي فيها، ولا بد أن لكل دولة البعض من العراقيل التي تقف في طريقها من اجل النهوض بقطاعها وترقيته.

5. تساهم صناعة السياحة في دعم أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي مساهمة نسبية في التنمية الاقتصادية.

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى سببين:

–أسباب ذاتية (شخصية): في حقيقية الأمر ترجع إلى تخصصنا في الماستر اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات وكذلك تخصصنا في ليسانس إدارة الأعمال من خلال كيفية إدارة وصناعة السياحة هذا من جهة ومن جهة أخرى محاولة الخوض والميول في هذا الموضوع الجدير بالاهتمام.

–أسباب موضوعية: وهذا راجع إلى الأهمية الإستراتيجية لقطاع السياحة ومدى تأثيره على مدى أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي سواء الداخلي أو الخارجي أو الأداء الاجتماعي، من منطلق أن السياحة لها دور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى افتقاد وندرة المكتبة المركزية لموضوع صناعة السياحة و انعكاسها على اقتصاديات المغاربية.

❖ **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

✍ تحديد مفاهيم السياحة، وأنواعها المختلفة، وأهميتها.

✍ إظهار الإمكانيات السياحية في الدول المدروسة وتسليط الضوء على كيفية العمل على استغلالها بطريقة فعالة وجدية مستقبلا.

✍ محاولة إظهار الفرق بين وضعية القطاع السياحي في الجزائر من ناحية والمغرب ومصر من ناحية أخرى، من حيث مساهمتها في دعم أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي في دول محل الدراسة.

✍تسليط الضوء على جل العراقيل التي تقف أمام النهوض وتطوير السياحة في الدول المدروسة.

❖ **أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية هذا البحث من قيمته العلمية، وقوة الموضوع وجديته في إيضاح ما لقطاع السياحة من مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي، مع تسليط الضوء على السياحة الجزائرية ومقارنتها بالسياحة فكل من المغرب ومصر، وإبراز الدور الذي تلعبه هذه الدول في دعم أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي و الاجتماعي بالإضافة إلى معرفة مدى نجاعة الإستراتجيات الجديدة لهذه الدول من أجل النهوض بالقطاع السياحي.

❖ **حدود الدراسة:**

حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني، ففي الإطار المكاني رأينا أن نخص هذه الدراسة بمدى مساهمة السياحة في دعم أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر مقارنة بالمغرب ومصر، أما الإطار الزماني فقد حددت الفترة مابين (2000-2016).

❖ **الدراسات السابقة حول الموضوع:**

من الدراسات التي تناولت الموضوع، وتمكنا من الإطلاع عليها من بينها:

✍**الدراسة الأولى:** الطالبة **صليحة عشي** دكتوراه بعنوان " **الأداء والأثر التنموي الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة في الجزائر** ، تونس والمغرب" تناولت الباحثة الموضوع في ستة فصول تطرقت إلى مفاهيم أساسية للسياحة و السائح، كما تطرقت إلى المقومات السياحية للبلدان المقارنة، وفي الفصل الثالث فقد تضمن أهم المؤشرات في الجزائر وتونس والمغرب، أما في الفصل الرابع تناولت الباحثة أثار السياحة في الجزائر وتونس والمغرب، في الفصل الخامس قدمت المشكلات المعاصرة و السياحة المستدامة وفي الفصل الأخير تناولت العولمة وتوسع

نطاق صناعة السياحة، وقد توصلت الباحثة إلى ضعف الآثار التنموية للقطاع السياحة في الجزائر مقارنة بتونس و المغرب، رغم المقومات السياحية و الحضارية التي تتوفر عليها الجزائر.

✍**الدراسة الثانية:** الطالب **عيساني عامر** دكتوراه بعنوان " **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر**" تناول الباحث في أربعة فصول تطرق في الفصل الأول إلى مفاهيم أساسية حول السياحية وآثارها المختلفة، الفصل الثاني تناول التنمية السياحية المستدامة وتطور حركة السياحة الدولية، أما الفصل الثالث فتناول واقع وإستراتجية التنمية السياحية في الجزائر، وفي الفصل الرابع تناول الدكتور التنمية السياحية في مصر وتونس واقع وآفاق، أما في الفصل الأخير فقد تناول دراسة تقييمية للتجارب السياحية في الجزائر، مصر وتونس، وقد توصل الباحث إلى أن قطاع السياحة في الجزائر لم يحظى بالأهمية التي تجعل منه قطاعا يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عكس الأهمية البالغة للقطاع و إدراجه ضمن أولويات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في كل من تونس ومصر.

✍**الدراسة الثالثة:** الطالب **كواش خالد** دكتوراه بعنوان "**أهمية السياحة في ضل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر 2003–2004** " تطرق الباحث إلى: تاريخ ومفهوم السياحة و السائح، السياحة كنشاط اقتصادي أهميتها ومؤشراتها، مقومات تنظيم وأداء السياحة في الجزائر، وحاول توضيح أهمية وآفاق السياحة في الجزائر كنشاط اقتصادي مهم وذلك بالنظر إلى النتائج المحققة على المستوى العالمي وبالرجوع إلى تجارب بعض الدول العربية، وتوصل إلى أن القطاع السياحي في الجزائر لم يؤدي الدور المنتظر في التنمية و أن النتائج المحققة لا تعكس حجم الموارد و المغريات السياحية المتوفرة، كما علل ذلك من خلال إجراء مقارنة من حيث المؤشرات السياحية بما تحقق، وما تم انجازه في كل من المغرب و تونس.

✍**الدراسة الرابعة:** الطالبة **شبايكي حفيظ مليكة** دكتوراه بعنوان "**السياحة وآثارها الاقتصادية و الاجتماعية – حالة الجزائر 2003**"، حيث تناولت الباحثة الإطار العام للسياحة من نشأتها و مختلف اتجاهاتها، وركزت الباحثة على أهمية السياحة في الاقتصاد الجزائري و انعكاساتها الاقتصادية و الاجتماعية، كما تناولت آفاق القطاع السياحي الجزائري، وقد توصلت الباحثة إلى مفادها أن القطاع السياحي كانت مساهمته ضعيفة في الاقتصاد الوطني إلى غاية سنوات التسعينات، وهذا راجع إلى التوجهات التنموية خلال هذه الفترة.

ومن خلال التطرق إلى الدراسات السابقة التي درست موضوع السياحة وأهميته وأثره، سنحاول نحن دراسة **صناعة السياحة ومساهمتها في دعم أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، المغرب ومصر.**

❖ **وسائل جمع المعلومات و البيانات:**

سنعتمد في بحثنا هذا على مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات، وهي تلك الأكثر شيوعا، نختصرها في:

✍ **الوسائل النظرية:**

– المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له.

–البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع دون إغفال النقد و الاستزادة كلما كان ذلك ممكنا.

–البحث عبر شبكة الانترنت للجعل بحثنا لا يهمل المستجدات التي ترتبط مباشرة بموضعه.

✍ **الوسائل العملية:**

–المقابلات الشخصية لاستطلاع رأي الممارسين في كل المجالات التي لها علاقة بالموضوع.

–البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الوصول على استنتاجات لها علاقة مباشرة بالموضوع، ولقد تم الاستعانة بالمصادر الوطنية في مواضع محددة، قصد استخلاص المؤشرات المتعلقة بالأداء الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر والمغرب ومصر. كما تستمد الدراسة بياناتها من إحصاءات تقارير صندوق النقد العربي و البنك الدولي، تقارير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، و منظمة العالمية للسياحة...

❖ **المنهج المتبع في الدراسة:**

لمعالجة الإشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية، اعتمدنا على مناهج تستجيب لبحثنا هذا، ويأتي على رأسها:

✍ المنهج الوصفي التحليلي وذلك في الفصل الأول حيث تم وصف ظاهر صناعة السياحة وتحليل مختلف أبعادها.

✍ المنهج التحليلي المقارن وذلك في الفصل الثاني لأجل مقارنة الواقع السياحي ومساهمته في دعم أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي و الاجتماعي مع بعض الدول الناجحة المغرب ومصر.

❖ **صعوبات البحث:**

رافقت مسيرة البحث في إعداد هذه الرسالة صعوبات جمة من مختلف الجوانب، سواء من حيث قلة المراجع والدراسات والبحوث المتخصصة التي تناولت مواضيع السياحة باللغة العربية والأجنبية، أو من جانب البيانات الإحصائية متضاربة سواء على مستوى الهيئات الرسمية المحلية لهذه الدول على مستوى المنظمات الإقليمية و العالمية. وعلى الرغم من ذلك حاولنا التوفيق بين هذه الاختلافات في البيانات المتاحة، وانتقاء ما هو أقرب منها للموضوع البحث وأكثرها مصداقية.

❖ **تقسيمات البحث:**

حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع و الإحاطة بكل جوانبه تم تقسيم البحث إلى فصلين يحتوي كل فصل منها على ثلاثة مباحث:

الفصل الأول: تناولنا في الإطار النظري المقاربات المفاهيمية حول صناعة السياحة وأهم مؤشراتها، من خلال التطرق إلى مدخل عام حول صناعة السياحة، أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي، والتجارب السياحية في بعض الدول العربية.

الفصل الثاني: تناولنا في الإطار التطبيقي مساهمة صناعة السياحة في دعم أهم المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر والمغرب ومصر وذلك من خلال التطرق إلى نظرة عامة حول اقتصاديات الجزائر والمغرب ومصر، واقع صناعة السياحة في كل من الجزائر والمغرب ومصر، وأخيرا مساهمة صناعة السياحة في دعم أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر والمغرب ومصر خلال الفترة (2000-2016).

الفصل الأول :

المقاربات المفاهيمية حول صناعة السياحة وأهم مؤشراتها

تمهـيد:

تعتبر السياحة نشاطاً إنسانيا يعتمد على الدوافع و الغرائز وحب المعرفة والاستكشاف والتعلم، و ما ينجر عن ذلك من تهذيب للسلوك، واكتساب مهارات والمعلومات، والإطلاع على المعارف بشتى أنواعها و اكتشاف المجاهيل في الطبيعة و الحضارات المتعاقبة، وتعزيز فرص التفاهم و السلام بين الشعوب.

ومع التطورات السريعة و الملاحقة في المجتمع الدولي المعاصر حدثت تغيرات جذرية في تصور السياحة و من ثم في مفهومها، ونتيجة ذلك أصبحت السياحة تمثل مكانة متميزة في حياة المجتمعات، وفي اقتصاديات أغلب الدول خاصة المتقدمة منها. ومن الطبيعي أن تستحوذ السياحة على اهتمام أكبر في الأدبيات الحديثة، حيث أصبحت فرعاً يحظى بكثير من الاهتمام في معظم جامعات الدول المتقدمة، وبعض الدول النامية، وكما أن السياحة تلعب دورا مهما في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات وتعتبر مصدرا مهما للعملات الصعبة، وفرص التشغيل، والحد من ظاهر البطالة وغيرها من المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية مع الإشارة إلى التجارب السياحية في بعض الدول العربية.

و سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث وهي:

- **المبحث الأولى: مدخل عام حول صناعة السياحة ؛**
- **المبحث الثاني: أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي؛**
- **المبحث الثالث: التجارب السياحية في بعض الدول العربية.**

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لصناعة السياحة

تعتبر السياحة من ضمن الحاجات النفسية للإنسان، والتي أساسها الحاجة إلى الراحة و الاستجمام و الترويح على النفس، وفي هذا المبحث تم تسليط الضوء على أهم مفاهيم السياحة، وكذلك أهم أنواعها السائدة بالإضافة إلى الطلب و العرض السياحي، مع التطرق إلى أهمية السياحة و أسسها.

المطلب الأول: مفاهيم حول السياحة و السائح و السياحة المستدامة و أنواعها

اختلفت تعاريف السياحة و تعددت و ذلك نظرا لتطور مفهومها من فترة إلى الأخرى، و اختلاف وجهة النظر إليها بين الباحثين و الهيئات و المنظمات الدولية، و إن هناك من ينظر للسياحة على أنها ظاهرة اجتماعية، ومنهم من يراها على أنها ظاهرة اقتصادية، بالإضافة إلى وجود مجموعة من المصطلحات المرتبطة بمفهوم السياحة كالسائح و السياحة المستدامة.

أولا: مفاهيم عامة حول السياحة

للسياحة عدة تعاريف نذكر منها:

* **السياحة في اللغة:** تعني التجوال وعبارة سائح في الأرض تعني ذهب وسار على وجه الأرض، كما ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم وذلك في عدة مواضع، فيقول الله تعالى ﴿ **فسيحوا في الأرض أربعة أشهر و اعلموا أنكم غير معجزي الله و أن الله مخزي الكافرين** ﴾[1]

وبالتالي السياحة في الشريعة الإسلامية تعني ذلك النشاط أو الفعل البشري الذي تقيده جملة من التعاليم الشرعية، مع إتباع آداب و سنن يستحسن مراعاتها من قبل السائحين تفادياً الوقوع في المحظورات التي نهى عنها الإسلام.

* **السياحة اصطلاحا:** تعني مجموع العلاقات التي تترتب على سفر و إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، وأن لا ترتبط هذه الإقامة نشاط يدر ربحاً لهذا الأجنبي.[2]

ورغم صعوبة إيجاد تعريف شامل للسياحة نظراً لتعدد و اختلاف تعاريفها بحسب الزاوية التي ينظر إليها منها، إلا أنه تورد التعاريف التالية لأجل تبسيط مفهوم السياحة كما يلي :

---

[1] القرآن الكريم، **سورة التوبة**، رقمها 09، مدنية، الآية رقم 01.

[2] عبد القادر عويبان، **السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات 2000-2025 في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025**، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ، تخصص: نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص:08.

*عرفها الاقتصادي الاسترالي " **هارمن فون شوليرا**" سنة 1910 على أنها: الإصلاح الذي يطلق على أي عملية من العمليات الاقتصادية التي تتعلق بانتقال و إقامة و انتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة، أو أي بلدة ترتبط بهم ارتباطاً مباشراً.[1]

* وهناك تعريف" Powell " عام 1978، "فقد تلخص في أن السياحة صناعة في ذات الوقت استجابة لحاجة اجتماعية و إنسانية، أما منتج هذه الصناعة فيشمل جميع العناصر التي يحتاجها السائح لتلبية رغباته وتوقعاته و إشباع نفسه وراحته".[2]

*أما تعريف الأستاذ " **هونر كينز** " رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العلميين ، وقد أجمع بشأنه معظم الباحثين في ميزان السياحة على أنه أول تعريف علمي غطى السمات الرئيسية للسياحة و قواعدها، ورد فيه: " مجموع العلاقات التي تترتب على سفر و على إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، طالما ترتبط هذه الإقامة بنشاط يغل ربحاً لهذا الأجنبي".[3]

*ويرى الدكتور "**صلاح عبد الوهاب**": "أن السياحة ظاهرة اجتماعية تشمل انتقال الأشخاص من محل إقامتهم المعتادة إلى أماكن أخرى داخل دولهم وهذه تسمى السياحة الداخلية أو خارج حدود دولهم وهذا ما يسمى السياحة الدولية ويصفها أيضاً بأنها ظاهرة إنسانية تتصل بالعالم الخارجي، ويرى أيضاً أن السياحة مظهر التغير في حياة السائح لأنه يترك مؤقتاً محل إقامته المعتادة ليس بهدف العمل أو الهجرة و إنما يفعل ذلك هروباً من البيئة العلمية أو الطبيعية أو الاجتماعية التي نعيش فيها على سبيل الاعتياد من أجل تجديد الصحة النفسية و المعنوية و إعادة بناء توازنه العقلي و العاطفي".[4]

*كما عرفت " **المنظمة العالمية للسياحة** " السياحة على أنها: "أنشطة الأشخاص المسافرين من أماكنهم و الإقامة في أماكن خارج إقامتهم المعتادة لمدة تزيد عن سنة مستمرة لقضاء عطلة."[5]

يستخلص من التعاريف السابقة بأن السياحة تجسد عنصراً أساسياً من حرية الإنسان، إذ يفيد انتقال الشخص من مكان إقامته المألوفة و المعتادة إلى أماكن أخرى من أجل إشباع رغباته في التنزه و الترفيه أو لأغراض أخرى

[1] صليحة عشي، **الأداء و الأثر الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس و المغرب** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص:اقتصاد و تنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، الجزائر، 2010-2011، ص: 31.

[2] ريم فاروق الناشر و عبد السلام محمود ابو قحف، **أساسيات صناعة السياحة و السياحة الإلكترونية**، الناشر مكتبة الملكة و الأمل، الإسكندرية، مصر، 2013-2014، ص: 05.

[3] نبيل بوفليح وآخرون، مداخلة بعنوان : **دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا،حالة الجزائر وتونس والمغرب**، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر – الواقع وآفاق– المركز الجامعي البويرة ، الجزائر،يومي 11-12 ماي ،2010، ص: 03.

[4] عمر محمد العطا، **اثر الأعمال الإرهابية على السياحة**، النشرة العلمية، لمركز الدراسات و البحوث قسم الندوات و اللقاءات العلمية، 4-2010/07/6، دمشق، سوريا.

[5] عبد القادر عوينان، مرجع سابق، ص: 48.

(كالعلاج أو أداء طقوس دينية)، على أن لا تتجاوز مدة هذه الإقامة لسنة ودون هدف الكسب المادي. وما من شك أن تطور المجتمعات و ارتفاع المستوى المعيشي للفرد ساهم في استغلال الإجازات وأوقات الفراغ في رحلات سياحية لتحقيق الإشباع النفسي و الروحي للأفراد .

ثانيا: تعريف السائح:

*هو ذلك الشخص الذي يقضي ليلة واحدة على الأقل في سكن خاص أو جماعي في المكان الذي يزوره.[1]
*ويعرف أيضا السائح أنه كل شخص يترك مكان إقامته المعتادة إلى أمكان أخرى، طالبا لإشباع حاجات نفسية وروحية من أجل تحديد نشاطه، أو لأغراض أخرى كتوسيع معارفه و الترفيه عن النفس، زيارة الأهل و الأصدقاء وغيرها من الحاجات التي يسعى السائح لإشباعها من خلال قيامه بالرحلة السياحية سواء داخل بلده أو خارجه.[2]

*هو الشخص الذي يزور دولة غير دولته أو غير الدولة التي يقيم فيها إقامة دائمة لأي سبب غير العمل و الكسب.[3]

ثالثا: السياحة المستدامة :

*هي نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها.[4]

* ويمكن أن نضع تعريفاً للتنمية السياحية المستدامة بأنها: التنمية التي تلبي احتياجات السياح في المنطقة المضيفة وتعمل على تنشيط وحماية الموارد السياحية و إدامتها وفائدة السكان المحليين ليكونوا الدعم الأساسي للسياحة في مجتمعاتهم على المدى البعيد.[5]

[1] نفس المرجع، ص: 49.
[2] صليحة عشي، مرجع سابق، 2010، ص: 36.
[3] فتحي محمد الشرقاوي، **مبادئ علم السياحة**، دار المعرفة الجامعية للطبع ونشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 08.
[4] محمد فريد عبد الله و آخرون، **إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة**، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2014،ص:25.
[5] نفس المرجع، ص: 29.

المطلب الثاني: أنواع السياحة

صنفت السياحة إلى عدة أنواع أهمها:

- **السياحة الترفيهية:** يعتبر هذا النوع من السياحة من أهم و أكثر أنواع السياحة شيوعا في كافة الدول، ويمتاز بأن له طابع جماهيري، وكثيراً من المواطنين في أكثر الدول يمارسون هذا النوع من السياحة، ويعرف هذا النوع "تغيير مكان الإقامة لفترة أكثر من يوم واحد لغرض الاستمتاع و الترفيه عن النفس وليس لغرض آخر"، ومنه الدافع الأساسي من هذا النوع هو الثقافة بمعناها الواسع بتعدد أوجهها.[1]
- **السياحة الدينية** : ويمكن تعريف السياحة الدينية " بأنها ذلك التدفق المنظم من السواح القادمين من الداخل أو الخارج بهدف التعرف على الأماكن الدينية و تاريخها وبما تمثله من قيم روحية لهذا الدين أو المعتقد، وتعكس من وجه نظر أصحابها جزأ هاما من أحزام السائح لمعتقداته كالحج مثلاً وتعد السياحة الدينية من أقدم أنواع السياحة على الإطلاق ومن أهم المناطق: مكة المكرمة، المدينة المنورة، القدس بالنسبة للمسلمين، كربلاء، النجف بالعراق بالنسبة للمسلمين الشيعة، والفاتيكان بالنسبة للمسحيين.[2]
- **السياحة العلاجية:** وهي سياحة لإمتاع النفس و الجسد معاً بالعلاج، وتعتمد على استخدام المراكز و المستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية لديها من كفاءة ما تساهم في علاج الأفراد الذين يلجئون إلى هذه المراكز.[3]
- **السياحة الإستشفائية:** وهي زيارة المنتجعات السياحية التي خصصت لهذا الغرض، وتعتمد على العناصر الطبيعية في علاج المرضى و شفائهم مثل الينابيع المعدنية و الكبريتية و الرمال و الشمس بغرض الاستشفاء من بعض الأمراض .[4]
- **السياحة الثقافية:** هي نمط من أنماط السياحة التقليدية تهدف إلى إشباع رغبات السائحين في الإطلاع على تاريخ الشعوب و حضاراتها في المقاصد السياحية بما تتضمنه من صور متعددة للتراث الإنساني القديم و الحديث.[5]
- **سياحة المؤتمرات و الأعمال:** وتشمل هذه السياحة المؤتمرات الوطنية و الدولية أما السواح فهم الأشخاص المشاركين فيها أي في المؤتمرات، كما تعتبر المعارض و الصالونات من سياحة الأعمال وذلك لعرضها المنتوجات

---

[1] محمد العيد غربي، عائشة لبخالد، مداخلة بعنوان: **دور القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية دراسة حالة الجزائر** ، الملتقى الدولي حول: بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي يوم ي02-03 نوفمبر 2016،الجزائر، ص : 05.

[2] عبد الحفيظ مسكين، طيب بولحية، مداخلة بعنوان: **مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التنمية الاقتصادية بين الواقع و المأمول** ، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، يومي 09-10 نوفمبر 2016،الجزائر ص : 06.

[3] عبد القادر عوينان، مرجع سابق، ص: 21.

[4] نفس المرجع، نفس الصفحة .

[5] لويزة فويدر، **اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر** ، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم الاقتصادية، تخصص : تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص : 46.

السياحية و الصناعة الحرفية التي تهم رجال الأعمال [1]، كما تمثل سياحة المؤتمرات وسيلة دعائية للبلد الذي ينعقد فيه المؤتمر، خاصة إذا تم ذلك في ظروف جيدة، مما يشجع على انعقاد مؤتمرات أخرى، وصفقات و أعمال ومعارض وصالونات.[2]

- **سياحة الشواطئ**: وهي السياحة التي تعتمد على استغلال الشواطئ للاصطياف و الاستجمام، حيث تعتبر الشواطئ منتوج هذا النمط السياحي، غير أن إمكانية استغلال الشواطئ تستلزم توفر المناخ الملائم و الاستقرار السياسي و الاجتماعي في البلد المستقبل لهذا النوع من السياحة كغيرها من الأنماط السياحية .[3]
- **السياحة الاجتماعية**: هي عبارة عن الرحلات السياحية التي تضم فئات مهنية محددة من أصحاب الدخول المحدودة الذين يرغبون في قضاء فراغهم في رحلات سياحية حسب إمكاناتهم المالية و ارتبط هذا النوع من السياحة بعد الحرب العالمية الثانية بظهور قوانين العمل التي حددت ساعات العمل و أصبح من حق كل عامل الحصول على إجازة سنوية مدفوعة الأجر، كما ارتفعت مستويات الدخل و أصبح متاحاً له قضاء إجازته في رحلات سياحية.[4]
- **السياحة الصحراوية**: نقصد بالسياحة الصحراوية كل إقامة سياحية في محيط صحراوي، تقوم على استغلال مختلف القدرات الطبيعية و التاريخية و الثقافية، مرفقة بأنشطة مرتبطة بهذا المحيط من تسلية وترفيه و استكشاف. وتعد الصحاري بعظمتها وهدوئها و اتساعها قطباً سياحياً لجذب الكثير من السياح الذين يفضلون هذا المنتوج السياحي.[5]
- **السياحة الرياضية** : تعني انتقال إلى بلد أو مكان آخر بهدف ممارسة النشاطات الرياضية أو الاستماع بمشاهدتها كالمشاركة في بطولات العالم و الألعاب الأولمبية، وتقام في الدول التي تتمتع بمزايا و تسهيلات من هذا النوع كالمركبات و المنشآت الرياضية.[6]
- **السياحة التجارية**: تكون الزيادة بها بقصد تجاري يضعه السائح في اعتباره الأول، ويقوم بهذا النوع من السياحة رجال الأعمال والتجار يزورون فيها المعارض و الأسواق التجارية الدولية، للقيام بعقد الصفقات التجارية، و الوقوف على أسعار المنتجات الحديثة في دول أخرى.[7]

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] صليحة عشي، **الآثار التنموية للسياحة دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2004-2005، ص: 28.

[3] صليحة عشي، نفس المرجع،2005 ص: 27.

[4] ريم فاروق الناشر، عبد السلام محمود عبد القحف، مرجع سابق، ص ص:23،24.

[5] صليحة عشي، مرجع سابق، ص: 28

[6] كهينة رشام، آسيا قاسيمي، مداخلة بعنوان: **التجربة التونسية في مجال السياحة واقع و أبعاد ورهانات**، ملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع و آفاق، المركز الجامعي العقيد أكلي محند ألحاج ، بالبويرة، الجزائر، ص: 09.

[7] نفس المرجع، ص: 10.

- **السياحة التاريخية** : يعد هذا النوع من أحسن أنواع السياحة، حيث تجذب أفواج كبيرة من السياح، خاصة إذا توفرت هذه الآثار التاريخية على مراكز للراحة و الترفيه و على كل ضرورات المحافظة عليها، كما أن للآثار السياحة دور مهم في تحقيق التفاهم وتقوية العلاقات، كما تتطلب استثمارات كبيرة في رؤوس الأموال لتطويرها وحمايتها.[1]
- **السياحة البيئية** : هي السياحة التي تقتضي السفر إلى المناطق الطبيعية المستقرة نسبياً لهدف محدد يتمثل في الدراسة للإعجاب و الاستماع بالمناظر الطبيعية و نباتاتها و حيواناتها البرية، بالإضافة إلى أية مظاهر ثقافية ناشئة (سواء كانت من الزمن الماضي أو الحاضر) موجودة في تلك المناطق، وهو مصطلح حديث نسبياً جاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة، الذي يمارسه الإنسان محافظاً على الميراث الفطري الطبيعي و الحضاري للبيئة التي يعيش فيها.[2]

المطلب الثالث: أسس السياحة وأهميتها

للسياحة أهمية كبيرة ما جعلها تحتل مكانة متميزة في السياسات التنموية للدول المتقدمة و النامية على سواء، حيث تبني السياحة كغيرها من العلوم الأخرى على مجموعة من الأسس، و التي تتكامل فيما بينها لقيام هذا النشاط، وجعله ذي فعالية في اقتصاديات البلدان السياحية.

أولا: أسس السياحة:

وتتمثل هذه الأسس في العناصر التالية :

1. الطلب السياحي : يعتبر الطلب السياحي كرغبة لدى الشخص ذات أهداف متعددة قد تكون مادية أو معنوية، ثم تتحول هذه الرغبة إلى تصرف مادي في شكل انتقال وسفر الشخص من مكان إقامته المعتادة إلى الجهة التي يقصدها لإشباع تلك الرغبة، ومن أحد التعاريف الواردة بشأن الطلب السياحي أنه " مجموع الاتجاهات و الرغبات و ردود الفعل اتجاه منطقة معينة. و طالما أن هذه الرغبة في السفر هي دافع مكتسب ومتأخر نوعا ما في سلم الدوافع النفسية، إذ يأتي دوره بعد الدوافع الأصلية التي تقوم على أساسيات بيولوجية متعلقة بحياة الإنسان، مثل الجوع و العطش و الملبس و المسكن و ما إلى ذلك، فإن الدافع إلى السفر يخضع لمؤشرات متنوعة تؤدي إلى وجود متغيرات متعددة لآراء الناس.[3]

[1] عبد القادر عويبان، مرجع سابق، ص: 60.

[2] إبراهيم بورنان، آمنة التونسي، مداخلة بعنوان: **السياحة البيئية كبديل اقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة**، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في دول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، بجامعة حمه لخضر، الوادي،الجزائر، يومي 02،03 نوفمبر 2016، ص: 06.

[3] صليحة عشي، مرجع سابق،2005، ص : 30.

ويقصد بالطلب على سلعة أو خدمة معينة بأنه الكمية من السلعة أو الخدمة التي يرغب المشترون في الحصول عليها نظير ثمن معين وهذا يعني بشكل عام أن الطلب يمثل الرغبة و القدرة على الشراء، كما يعرف البعض أن الطلب السياحي على أنه مجموع الوافدين إلى البلد، كما يؤثر الطلب على المنتج السياحي بنوعين من العوامل هي:[1]

1-1 عوامل الدفع: وتشمل الهروب من الروتين اليومي الذي يعيش به الفرد مثل طبيعة العمل، الملل، الحاجة النفسية إلى التغيير و البحث عن الجديد.

1-2 عوامل الجذب: وتشمل نقاط الجذب في المواقع السياحية وهنا يبرز دور ترويج المنتج السياحي في الأسواق العالمية.

شهد عدد السياح الدوليين ارتفاع مستمرا باستثناء سنة 2009 التي شهدت تراجعا في عدد السياح بنسبة 4.2% نتيجة للازمة المالية العالمية و الركود الاقتصادي الذي تلى ذلك، مقارنة بسنتي 2007 و2008 الذي بلغ عدد السياح فيها 900 و919 على التوالي، وجدول الموالي يبرز ذلك:

الجدول رقم (1-1): تطور عدد السياح في العالم خلال الفترة من 2000-2014

السنة	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السياح بالمليون	683	802	880	949	995	1035	1067	1133

المصدر: عبد رزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 04 جوان 2016، ص: 69.

من خلال الجدول نلاحظ عدد السياح انتقل من 683 مليون سائح سنة 2000 إلى 949 مليون سائح سنة 2010 بزيادة قدرها 266 مليون سائح، وفي سنة 2014 بلغ عدد سياح مستوى قياسيا حيث قدر بنحو 1133 مليون سائح بزيادة قدرها 4.3% مقارنة بسنة 2012 والتي بلغ فيها عدد السياح 1035 مليون سائح.

2. العرض السياحي: يمكن أن نعرف العرض السياحي بأنه يمثل كل ما تملكه وتعرضه الدولة من مغريات ووسائل جذب ومرافق وخدمات سياحية بهدف تنمية الحركة السياحية الوافدة إليها من مختلف دول العالم.[2]

ومن مكونات العرض السياحي ما يلي :[3]

[1] حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي و تنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف 1، 2011-2012، ص ص: 30،31.

[2] ريم فاروق النشار، عبد السلام محمود ابو قحف ، مرجع سابق، ص:115.

[3] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص: 33.

- **المناخ:** وما يتصف به من اعتدال وجفاف وشمس و هواء؛
- **التضاريس:** وما تحتويه من جبال وسهول و بحيرات وشواطئ بحرية و التكوينات الجغرافية من شلالات وكهوف ...الخ؛
- **المراكز الصحية الطبيعية:** من عيون طبيعية وحمامات ذات الخصائص الشفائية؛
- **النباتات المختلفة:** وتشمل المزروعات و الطيور بمختلف أنواعها و الأسماك و الحياة البرية و البحرية.

3. التسويق السياحي : هو ذلك النشاط الإداري و الفني الذي تقوم به هيئات و مؤسسات داخل الدولة و خارجها، للتعرف على الأسواق السياحية الحالية و المحتملة، والتأثير فيها لتنمية الحركة السياحية الدولية القادمة منها.[1]

ويتضمن التسويق السياحي تسويق المنتوج السياحي و التعريف به، داخليا وخارجيا في سوق السياحة العالمية، عبر قنوات منظمة من أجل إثارة الدوافع المختلفة لدى السائحين لرفع حجم الطلب على المنتوج السياحي للدول المصدرة للسائحين و إحداث نمو الحركة السياحية الدولية.

4. الإيرادات السياحية: هي كل ما تحققه الدولة من إيرادات السائحين و ما تحققه السياحة كالنشاط اقتصادي وكوعاء ضريبي إلى جانب ما يحققه الأفراد، شركات وطنية، المؤسسات العمومية و الخاصة في مجال السياحة الفنادق، الطيران، الملاحة... و تتأثر هذه الإيرادات بمجموعة من العوامل و المتغيرات منها: قوة المنتوج السياحي للدولة، مستوى الخدمات السياحية المختلفة، أسعار السلع و الخدمات السياحية في الدولة، طبيعة النظام السياسي و الاقتصادي في الدولة المصدرة للسياحة وفي الدول المصدرة للسائحين إلى جانب العلاقة بين الدولتين، حجم الإمكانيات الطبيعية و المادية المتوفرة في الدول السياحية.[2]

وهذا قد سجلت الإيرادات السياحية العالمية تدفقات مالية قدرت بـ 478 مليار دولار عام 2000 بينما بلغت 1245 مليار دولار عام 2014 و الجدول سيوضح الإيرادات الدولية خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (1-2): تطور الإيرادات السياحة العالمية خلال الفترة 2000-2014

السنة	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات بمليار دولار	478	678	919	1042	1078	1197	1245

المصدر: عبد رزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 04 جوان 2016، ص: 70.

[1] نبيل بوفليح وآخرون، مرجع سابق، ص: 05.

[2] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص: 34.

من خلال الجدول التالي تبين لنا أن التزايد في عدد السياح الدوليين أدى إلى تضاعف الإيرادات السياحية العالمية بنحو 3 مرات خلال الفترة 2000-2014، فقد بلغ إجمالي الإيرادات السياحية لسنة 2014، 1245 مليار دولار بزيادة قدرها 3.7% بالقيمة الحقيقة (مع الأخذ بالعين الاعتبار تقلبات أسعار الصرف والتضخم) عن سنة 2013 أي قدرت الإيرادات السياحية بـ 1197 مليار دولار.

5. الإنفاق السياحي: لاشك أنه كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد حجم الإنفاق العام على السلع و الخدمات السياحية، و بالتالي ارتفاع في معدلات الادخار مما ينشط الصناعات و الخدمات المرتبطة بصناعة السياحة، الأمر الذي يتولد عنه اتساع نطاق هذه الصناعات أو الخدمات لأن كل استثمار جديد يعني إنفاقا جديداً و الذي ينشأ عنه دخولاً جديداً.[1]

وتتصدر المراتب الخمسة الأولى في مجال الإنفاق السياحي العالمية، ففي سنة 2016 بلغ الإنفاق السياحي العالمي 261مليار دولار أمريكي، وكانت المراتب الأولى على المستوى العالمي من تصنيف الدول الموضحة بالجدول الآتي:

الجدول رقم(1-3): الدول الخمسة الأولى في حجم الإنفاق السياحي العالمي لسنة 2016

(الوحدة:مليار دولار أمريكي)

الدول	حجم الإنفاق السياحي
الصين	261
الولايات المتحدة الأمريكية	122
ألمانيا	81
المملكة المتحدة	64
فرنسا	41

Source: UNWTO

6. الاستثمار السياحي: الاستثمار هو المجال الذي يسمح بخلق ثروة جديدة و تجديد الثروات القائمة، وهو أحد المراحل الرئيسية في الدورة الاقتصادية التي تتمثل في الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، الادخار و الاستثمار. وتؤكد الدراسات الاقتصادية بأن ارتفاع معدلات الادخار تساعد على ارتفاع معدلات الاستثمار، والذي يؤدي إلى معدل نمو أكبر و العكس بالعكس، و الاستثمارات السياحية شأنها شأن أي نشاط استثماري في قطاعات أخرى تبحث على ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها في أي مكان و تتمثلان في الضمانات و الحوافز، كتوفير الاستقرار

[1] صليحة عشي، مرجع سابق،2010 ص: 57.

السياسي الذي يشكل مناخاً ملائما للاستثمار، إلى جانب محفزات عديدة أهمها القوانين و التشريعات المتعلقة بالاستثمار المحلي أو الأجنبي، وأيضا توافر بنية تحتية ملائمة، وانتشار الوعي السياحي بين مختلف شرائح المجتمع.[1]

ثانيا: أهمية السياحة:

تعد السياحة من أحد المداخل الهامة للمساهمة في حل المشكلة الاقتصادية، لما توفره من عملات أجنبية و خلق فرص عمل جديدة باعتبارها نشاطاً استثماريا يستقطب رؤوس الأموال المحلية و الوطنية و رؤوس الأموال الأجنبية، في مختلف المشاريع السياحية المباشرة، والمشاريع المكملة للسياحة، وكافة الصناعات المغذية للقطاع السياحي باحتياجاته المختلفة.[2] ويمكن إبراز أهمية السياحة في العناصر التالية:[3]

- السياحة وسيلة اجتماعية لتنمية الثقافات بين الشعوب ومجتمعات الدول السياحية؛
- تعتبر السياحة وسيلة التقاء الشعوب مع بعضها البعض، إذ توفر الاحتكاك المباشر بين هذه الشعوب، و بالتالي انفتاح الشعوب على العالم؛
- تعمل السياحة على تطوير وسائل النقل و المواصلات، وإقامة المطارات و الموانئ وشق الطرقات؛
- تؤدي السياحة إلى الرفع من المداخيل المحققة من الضرائب؛
- تساعد السياحة على ترقية الصناعات التقليدية و التراث الثقافي؛
- الحفاظ على الآثار التاريخية و ترقيتها؛
- تساهم السياحة في دمج سكان المجتمع المحلي و توعيتهم وتثقيفهم بيئيا و سياحيا؛
- السياحة تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف مناطق البلاد وذلك عن طريق إقامة المشاريع السياحية في المناطق الأقل حظاً في التنمية كالمناطق الجبلية و الصحراوية و الزراعية و التي تتمتع بعناصر الجذب السياحي.

[1] صليحة عشي، مرجع سابق،2005 ص: 38.

[2] مسعود دراوسي، صبرينة رياحي، مداخلة بعنوان :**أهمية تنشيط القطاع السياحي محلياً ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر** ، الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في دول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، يومي 02،03 نوفمبر 2016،ص: 07.

[3] ابو بكر بوسالم، وآخرون، مداخلة بعنوان : **تشخيص واقع السياحة كبديل اقتصادي تنموي في الدول المغاربية– الجزائر أنموذجا** ، الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، بالوادي، الجزائر، يومي 02،03 نوفمبر 2016، ص ص: 06،07.

المبحث الثاني : الأطر النظرية لمؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي:

تستخدم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي ومعرفة مدى قوة الاقتصاد وضعفه، وتشمل مؤشرات الأداء الاقتصادي مجموعة واسعة من المؤشرات الاقتصادية تغطي مختلف جوانب الاقتصاد، وتقسم هذه المؤشرات إلى ثلاث أقسام متمثلة في مؤشرات اقتصادية داخلية ومؤشرات اقتصادية خارجية، ومؤشرات اجتماعية.

المطلب الأول:أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي

يتضمن الأداء الاقتصادي الداخلي عدة مؤشرات نذكر أهمها فيما يلي:

أولا: الناتج المحلي الإجمالي

تعتبر دراسة الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تعطي صورة رقمية للنشاط الاقتصادي في مجتمع ما بشكل يظهر هيكل التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قرارات الإنتاج، والادخار، والاستثمار والاستهلاك في المجتمع[1].

ويهدف المجتمع، أي مجتمع إلى الوصول بناتجه المحلي إلى أعلى المستويات الممكنة، فهذا هو السبيل إلى الوصول بنصيب الفرد منه (الناتج المتوسط، الدخل المتوسط)، إلى اعلي مستوى ممكن وهما المؤشران الدالان على مستوى المعيشة، ولذا كان من الطبيعي أن يعد الناتج المحلي الإجمالي للمجتمع محور الاهتمام، ويعمل الاقتصاديون على قياسه، وتتبع معدلات نموه[2].

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على انه مجموع القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما تكون سنة، ويرمز له بالرمز (GDP). ويوضح المثال البسيط التالي عملية احتسابه: فعلى سبيل المثال إذا اتبع اقتصادنا ثلاث سلع فقط هي (A.B.C) وكانت كميات الإنتاج (Qa.Qb.Qc) على التوالي، وسعر السوق النهائي لكل منتج في ذلك العام (Pa.Pb.Pc) عندها فإن الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب كل كمية بسعرها، وبالتالي فإن الناتج المحلي:

GDP= (Pa*Qa)+ (Pb*Qb)+ (Pc*Qc).....

ويكون الجواب بالدينار أو الدولار حسب عملة الدولة.[3]

---

[1] حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة 01، عمان، الأردن، 2010، ص: 51.

[2] نفس مرج ع، ص: 53.

[3] خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، الطبعة الثامنة، عمان، الأردن، 2006، ص: 107.

ثانيا: النمو الاقتصادي

عند الحديث عن التخلف والتنمية تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانات المادية والبشرية للإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع. ويميل البعض إلى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. أي استخدامهما كمرادفين. حيث إن كلاهما يعني التغير إلى الأحسن، ويميل عدد من الكتاب إلى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة اقتصاديا، حيث يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدما، إلا أن الرأي الأعم والاصوب والذي نتفق معه هو قيام اختلاف واضح بين المصطلحين، لهذا فإنه من المفيد أن نوضح تفصيلا لمفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[1].

1. الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية:

نوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجدول التالي:[2]

الجدول رقم (1-4): الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
– يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. – يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. – لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. – لا يهمه مصدر زيادة الدخل.	– عملية مقصودة(مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي بالمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. – تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. – تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. – تهتم بمصدر زيادة الدخل.

المصدر: محمد رفيق دو، مرجع سابق، ص: 19.

2. تعاريف عامة حول النمو الاقتصادي:

نقصد بالنمو الاقتصادي زيادة في إجمالي الناتج الوطني والدخل الوطني الإجمالي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ولأكثر تفصيل لمدلول النمو يجب الإشارة إلى النقاط التالية:[3]

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الناشر لقسم اقتصاد، 2000، جامعة الإسكندرية، مصر ، ص: 51.

[2] محمد رفيق دو، **اثر إنتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2000-2013**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2014-2015، ص: 19.

[3] عبد الحكيم سعيج، **التضخم ومؤشرات الاداء الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1989-2012**، مقال منشور في مجلة دراسات اقتصادية، دورية تفصيلية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 23، افريل 2014، دار الخلدونية لنشر والتوزي، الجزائر، ص: 15.

-إن النمو يجب أن يكون زيادة في الدخل الفردي ناتجة عن زيادة الناتج الوطني، ويتحقق ذلك لما يكون معدل النمو الاقتصادي أعلى من مستوى النمو السكاني.

-الزيادة التي تكون على مستوى الدخل الفردي يجب أن تكون حقيقية مما ينجم عنه زيادة القدرة الشرائية للأفراد.

-يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل.

اتفقت معظم الآراء على أن " النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي " Groos(GDP) "Domestic Product" (GNI)"Gross National Income"، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[1].

3. طرق قياس النمو الاقتصادي:

يتم بقياس نمو ناتج و نمو الدخل الفردي:[2]

-**الناتج الوطني**: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدلا لنمو.

-**متوسط الدخل الفردي**: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم الدول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي،وهما:

*__طريقة معدل النمو البسيط__: يقيس معدل التغيير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

*__طريقة معدل النمو المركزي__: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل المتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً.

ثالثا: عجز أو فائض الموازنة العامة (مؤشر السياسة المالية):

- **تعريف الموازنة العامة:** هي عملية سنوية تتركز على التخطيط و التنسيق و رقابة استعمال الأموال لتحقيق الأغراض المطلوبة بكفاءة، فهي أساس عملية اتخاذ القرار بطريقة يمكن أن يقوم بها الموظفون الرسميون على مختلف

[1] سيدي أحمد كبداني، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص ص: 17،18.

[2] جلال خشيب، **النمو الاقتصادي**، موقع الألوكة على الرابط التالي: www.alukah.net، ص: 13، تم الإطلاع اليوم 20-02-2017، على الساعة 12:00، ص: 01.

المستويات الإدارية بالتخطيط و التنفيذ لعمليات البرامج بطريقة مخططة للحصول على أفضل النتائج من خلال التوزيع و الاستخدام الأكثر فعالية للموارد المتاحة.[1]

- **مفهوم العجز الموازني**: ولقد تعددت الدراسات التي حاولت الوصول إلى تحديد دقيق لمفهوم العجز الموازني باعتباره انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة ، حيث يمكن إعطاء مفهوم لهذا العجز هو"زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية أي عدم التوازن في الموازنة العامة".[2]

وكذلك يمثل العجز في الموازنة العامة الفارق السلبي. موازنة توسعية من خلال زيادة المصروفات التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي دون أن يرافقها زيادة في المداخيل.[3]

- **مكونات الموازنة العامة:** تتكون الموازنة العامة من جانبين أساسين تتمثلان في الإيرادات العامة و النفقات العامة.

-الإيرادات العامة: يقصد بالإيرادات العامة مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة، من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي.[4]

-النفقات العامة: يقصد بنفقات العامة تلك الأموال التي تصرفها الدولة (الحكومة، الجماعات المحلية، المؤسسات و الهيئات العمومية).

-وتعرف كذلك بأنها "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة."[5]

رابعا: التضخم (مؤشر السياسة النقدية)

التضخم أصبح يشكل أكثر ظاهرة اقتصادية شيوعا وانتشارا في معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر هذا مما دفع العديد من الاقتصاديين والمختصين وحتى الحكومات إلى إيجاد الحلول المناسبة أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة تلك الظاهرة نظرا لما تلحقه من آثار سلبية على حركة ومسار الاقتصاد القومي وعلى أفراد المجتمع.

---

[1] حسن عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهايني، **الموازنة العامة للدولة بين الإعداد و الرقابة دراسة ميدانية للموارد العراقية**، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 64، 2007، ص: 96.

[2] حميدة أوكيل، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص: اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015-2016، ص: 51.

[3] عبد القادر بن حمادي، **تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر** ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة وهران، الجزائر، ص: 03.

[4] فاطمة مفتاح، **تحديث النظام ميزاني في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص: 24.

[5] نفس المرجع، ص: 27.

- **تعاريف عامة حول التضخم:**

-يشير مفهوم التضخم بشكل عام إلى الارتفاع المستمر و المتواصل في المستوى العام للأسعار بحيث يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنفوذ ويعيقها عن أدائها لوظائفها على نحو كامل.[1]

-يعرف التضخم بصفة عامة هو:" الارتفاع المستمر في الأسعار، ولا يعني ذلك أن الارتفاع يكون في كل الأسعار، إذ أن بعضها قد ينخفض، و إنما الاتجاه العام يجب أن يكون صعوديا و ارتفاع الأسعار يجب أن يكون مستمرا، وأن يستبعد ارتفاع الأسعار بمرة واحدة فقط."[2]

ويحسب ما يسمى بمعدل التضخم وفقا للمعادلة التالية: [3]

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار (في سنة ما)} - \text{المستوى السنوي العام للأسعار(في السنة السابقة)}}{\text{المستوى العام للأسعار للسنة السابقة}} \times 100$$

خامسا: البطـالة

تعد ظاهرة البطالة من المشكلات التي تحاول أي إدارة اقتصادية العمل على تحجيمها حيث تكافئ مشكلة البطالة على المستوى الكلي إنتاجا ضائعا من السلع والخدمات.[4]

- **تعاريف عامة حول البطـالة:**

* تعرف البطالة على أنها التعطل (التوقف) الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، برغم القدرة والرغبة في العمل وإنتاج وتقاس البطالة في العادة بما يسمى معدل البطالة Unemployment Rate" وهي نسبة غير المستغلين(المتعطلين) من القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل.[5]

* وتعرف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل، والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين و الراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون ثامنة عشرة) والعجزة و كبار السن.[6]

---

[1] حسام علي داوود، مرجع سابق، ص: 161.

[2] مسعودة حمدي، **العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2012**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر للعلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص: 37.

[3] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 249.

[4] حسام علي داوود، مرجع سابق، ص: 183.

[5] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص: 262.

[6] يونس معبدي، **الاقتصاد الكلي**، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، بدون دار النشر، ص: 94.

- **طريقة قياس معدل البطالة:** وهي وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

المطلب الثاني: أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي

يحتوي هذا المبحث على مجموعة من المؤشرات مثل عجز وفائض الميزان التجاري وميزان المدفوعات سعر الصرف والانفتاح التجاري ونلخص كل منها في ما يلي:

أولا:عجز وفائض الميزان التجاري إلى ناتج المحلي الإجمالي

- **تعاريف عامة حول الميزان التجاري:** هو رصيد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري.[1]

* وكذلك هو الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة (عادة ثلاثة أشهر).

- **طريقة قياس الميزان التجاري:** ويتم قياس الميزان التجاري وفق المعادلة التالية:[2]

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد(x) – واردات البلد(y)

ثانيا: عجز وفائض ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي

- **تعاريف عامة حول ميزان المدفوعات:** يعبر ميزان المدفوعات عن جميع العمليات التجارية بين سكان دولة والعالم الخارجي، ويعرف ميزان المدفوعات على انه سجل العمليات التجارية لأي دولة مع العالم الخارجي في مجال السلع والخدمات والمعاملات في الأصول المالية.[3]

*ويعرف كذلك بأنه بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الرهن النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة من الزمن عادة سنة.[4]

- **مكونات ميزان المدفوعات:** نلخص مكونات ميزان المدفوعات في الشكل التالي:

---

[1] زبير طيوح، **أثر تحرير التجارية الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (1980-2013)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014–2015، ص: 41.

[2] تركية صغير، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة: 1990-2014**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2014-2015، ص: 41.

[3] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص: 372.

[4] زبير طيوح، مرجع سابق، ص: 35.

الشكل رقم (1-1): مكونات ميزان المدفوعات

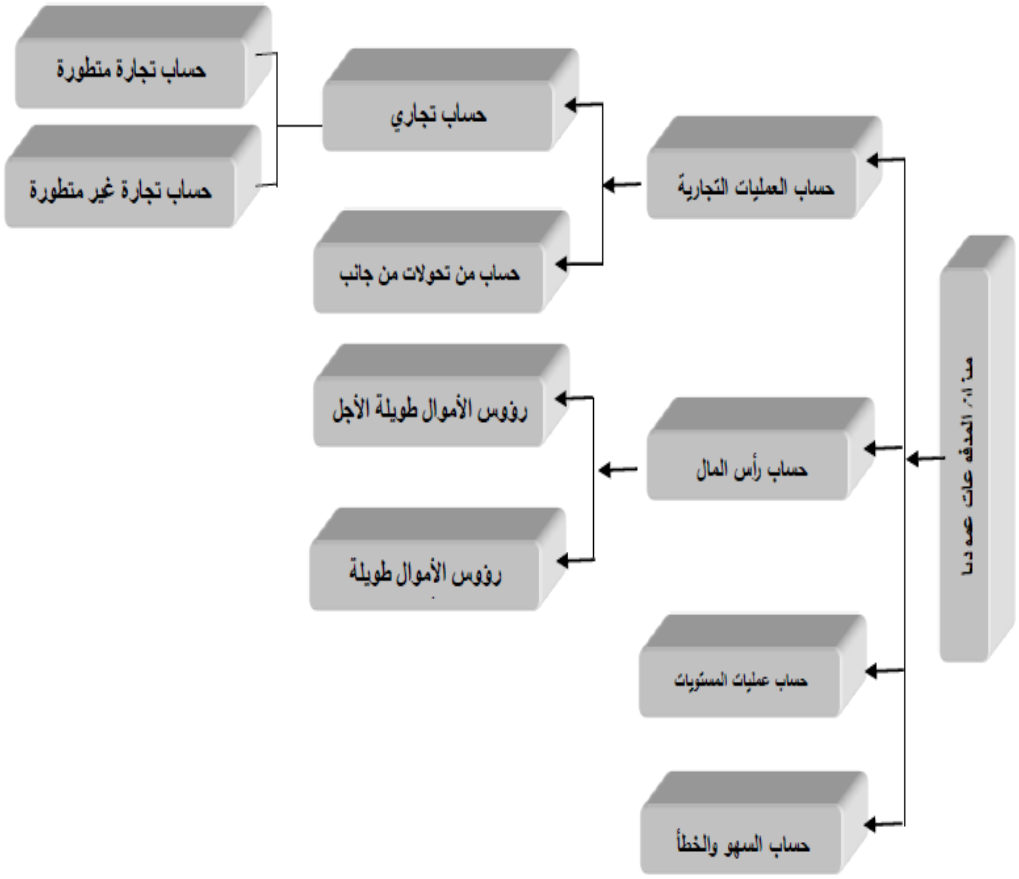

المصدر: زبير طيوح، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (1980-2013)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكر، الجزائر، ص: 40

- **طرق قياس ميزان المدفوعات:** يتم قياس ميزان المدفوعات وهي كالأتي:[1]

-نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى الزبون: وتعبر في الواقع عن مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة. لذا فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة السيولة الخارجية هو بمثابة هامش أمن تلجأ إليه السلطات للحفاظ على استقرار أسعار الصرف، ويستخدم لمواجهة الاختلالات الظرفية. إلا أن الارتفاع المفرط لهذه النسبة هو مؤشر على تجميد الأموال، وبالتالي هو تضييع لفرص استثمارها.

-الطاقة الاستيرادية للاقتصاد: ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$cm = \frac{(X + F) - (D + P)}{B}$$

حيث **cm**: الطاقة الكلية للاستيراد

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص ص: 43، 44.

X: حصيلة الصادرات

F: حجم الأموال الأجنبية المحصلة (قروض، تحويلات)

D: خدمات الدين كمدفوعات

P: تحويلات نحو الخارج

B: متوسط سعر الوحدة من الواردات.

ويمكن كتابة العلاقة على النحو التالي:

$$Cm = \frac{X-D}{B} + \frac{F-P}{B}$$

وبالتالي تعبر:

$\frac{X-D}{B}$: عن الطاقة الاستيرادية الذاتية الناجمة عن الفائض من حصيلة الصادرات.

$\frac{F-P}{B}$: فتعبر عن الطاقة الاستيرادية المعتمدة على القروض.

-نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات: اعتبارا لكون الصادرات هي المصدر الرئيسي لتسديد هذه الديون على المدى الطويل والمتوسط، ولهذا فبقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد الوطني خطر التوقف عن تسديد ديونه.

ولهذا تحرص الدول على ألا تتجاوز هذه النسبة 50%.

ثالثا: سعر الصرف:

- **تعاريف عامة حول سعر الصرف:**

*يعتبر سعر الصرف exchange mate هو المعدل الذي على أساسه يتم مبادلة عملة دولة ما بعملات الدول الأخرى، ولا شك أن لكل عملتين سعر صرف معين بحسب ما تتمتع به كل عملة من قوة شرائية في دولتها [1].

*ويعرف كذلك أنه نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية، وبمعنى أدق فإن سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى. [2]

[1] يسرى رعيس، **اقتصاديات السياحة**، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، طبعة الأولى، 2007، ص: 236.

[2] أمال العايب، **البنك المركزي ودوره في استقرار سعر الصرف دراسة حالة الجزائر (2000-2013)**، مذكرو مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص: 24.

- **مكونات سعر الصرف:**

***سعر الصرف الاسمي:**[1] يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على انه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية والمقصود بهذا التعريف سعر الصرف الاسمي، أي العملة الجارية التي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات بين البلدين.

عندما نستعمل هذا التعريف فإننا نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية ونرمز له ب E، فمثلا في حالة الدولار والدينار يرمز لعدد وحدات الدولار مقابل الدينار بـ D /$ ويكون تحويل الدولارات للدينار بالقسمة على E وتحويل الدينارات إلى دولار بالعكس،ويتغير سعر الصرف الاسمي يوميا وهذه التغيرات تسمى تدهورا أو تحسنا، التحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أما التدهور فهو انخفاضها، باستعمال التعريف الأول فإن التحسن يعني انخفاض سعر الصرف (E) والتدهور يعني ارتفاعه.

***سعر الصرف الحقيقي:** نقول عن سعر الصرف انه حقيقي عندما تقضى عملية تبادل العملة به إلى تعادل في القوة الشرائية بالنسبة للبلدين، فبافتراض أن مستوى الأسعار في بلد ما هو P وفي البلد الأجنبي هو P* وسعر الصرف الاسمي هو E فإن سعر الصرف الحقيقي يحسب كما يلي:

$$e=EP^*/P$$

حيث e يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية[2]

رابعا: الانفتـاح التجاري

إن أي بلد مهما بلغ من التطور فإنه لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن العالم الخارجي، فالانفتاح التجاري ضرورة ملحة كونه يفتح المجال للدول المتبادلة للإسهام في توفير السلع والخدمات عبر عمليات التجارة الخارجية(التصدير والاستيراد) التي تعتبر أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد القومي لجميع بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية[3].

تعتبر مؤشرات الانفتاح التجاري أحد أهم عناصره وقبل التطرق إليها يجب معرفة ما هو الانفتاح التجاري.

- **تعريف الانفتاح التجاري:** حسب صندوق النقد الدولي يقصد به تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الخارجية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس

[1] عبد القادر شويرفات، **اثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول النامية (دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر (1989-2014)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2014-2015، ص: 04.

[2] عبد القادر شويرفات، مرجع سابق، ص ص: 04، 05.

[3] مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، **مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، يوم 25 افريل 2016، ص 03.

الأموال من والى الخارج من كافة القيود والعقبات، والتي تشتمل في الضرائب الجمركية والقيود الإدارية والفنية وهذا التعريف نفسه التعريف الاقتصادي[1].

- **مؤشرات الانفتاح التجاري:** للانفتاح التجاري مجموعة من المؤشرات نجد منها ما يلي:

-مؤشر نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي: بالنسبة إلى مؤشرات الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي سوف نعتبر إن ارتفاع تلك النسبة إلى 21% فأكثر يدخل الدولة في منطقة الانفتاح التجاري، وإذا ما طبقنا هذا المقياس على اقتصاديات البلدان العربية لوجدنا إن 11 دولة عربية تعد منفتحة على العالم الخارجي عام 2012 أما الدول غير المنفتحة فهي خمس دول: تونس، سوريا، السودان، العراق، مصر، فسنجد أن الولايات المتحدة وألمانيا واليابان تعتبر دولا غير منفتحة، أما بالنسبة إلى بريطانيا فقد مالت نحو الانفتاح عبر السنين، حيث وصل المؤشر بالنسبة لبريطانيا إلى 26.3% عام 2005 و27.37% عام 2012، أما ماليزيا فقد اعتبرت منفتحة حسب هذا المعيار، وكذلك تركيا التي تزايد انكشافها ببطء عبر السنوات إلى أن وصل إلى 81.51% عام 2012.

-مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي: من خلال استعراض البيانات عن هذا المؤشر يبين انه يميل إلى احد القيم المرتفعة بالنسبة إلى البلدان التي تستمد نسبة كبيرة من دخلها القومي من انتاج سلعة أولية تصديرية واحدة أو عدد قليل جدا من السلع، حيث إن ارتفاع نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي 25% فأكثر، تعد مؤشر على الانفتاح التجاري.

وعند تطبيق هذا المقياس على اقتصاديات البلدان العربية للعامين 2005 و 2012 وجدنا أن هناك خمس بلدان غير منفتحة وهي: الجزائر، السودان، مصر، المغرب، تونس، في عام 2005 ونلاحظ أن الأردن وتونس قد اتجهتا نحو الانفتاح للخارج عبر السنين، حيث كانت النسبة للأردن 15% عام 1990 وارتفعت نسبة الانفتاح من 22.66% إلى 29.34% في العاميين المذكورين، أما البلدان العربية الأخرى فهي جميعا منفتحة على العالم الخارجي حسب هذا المؤشر[2].

-مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي: بالنسبة أعلى مؤشر هي نسبة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) من الناتج المحلي الإجمالي، فسوف نعتبر ارتفاع النسبة إلى 45% فأكثر مؤشر على الانفتاح التجاري.

[1] تركية صغير، مرجع سابق، ص ص: 44، 45.

[2] مراد صاولي، **الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية (دراسة قياسية)**، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص ص: 65، 66.

الجدول رقم(1-5): حساب مؤشرات الانفتاح التجاري الثلاثة للأقطار العربية للعامين 2005-2012

(الوحدة:النسبة مئوية)

الدول	عدد السكان (الملايين)	نسبة الواردات إلى GDP		نسبة الصادرات إلى GDP		نسبة التجارة الخارجية إلى GDP	
السنة	2012	2005	2012	2005	2012	2005
الأردن	5.68	55.65	66.72	26.66	29.34	82.30	96.06
الإمارات العربية المتحدة	20.40	67.80	86.94	74.93	98.73	142.74	154.74
البحرين	0.64	73.52	78.62	81.40	89.35	155.00	167.97
تونس	9.70	43.90	15.72	30.40	27.07	74.30	102.79
الجزائر	31.72	31.23	49.01	27.52	0.99	58.75	14.41
ليبيا	9.34	-	67.07	-	55.41	-	122.48
سوريا	12.72	9.40	-	8.1	-	17.47	-
السودان	36.08	-	3.44	-	3.21	-	6.65
العراق	33.14	-	2.15	-	88.49	-	90.64
عمان	2.62	30.90	60.26	41.53	111.9	72.40	172.22
قطر	0.79	26.14	23.11	-	79.76	-	90.64
الكويت	2.04	29.25	53.38	48.00	98.95	77.30	152.33
مصر	69.53	19.46	18.94	5.71	1.25	25.20	20.64
المغرب	30.64	25.91	21.06	14.31	18.54	40.20	39.6
السعودية	22.75	19.42	26.99	35.40	50.32	55.00	77.31
موريتانيا	2.74	-	46.35	-	99.97	-	146.5

المصدر: مراد صاولي، **الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية (دراسة قياسية)، جامعة 08 ماي 1945**، قالمة، الجزائر، ص: 66.

يبين الجدول أن البلدان العربية الغير منفتحة حسب هذا المؤشر هي الجزائر، سوريا تم استبعادها بسبب عدم توافر الإحصائيات لعام 2012، السودان، مصر، المغرب الأقصى، أما البلدان الأخرى فجميعها منفتحة على العالم الخارجي، ونلاحظ أن اتجاه تلك النسبة في بعض البلدان المنفتحة مستقرة تقريبا عبر الزمن أو انه على الأقل لا

يميل إلى ارتفاع، وكذلك بعض البلدان مثل الأردن والبحرين وعمان والسعودية فإن هذا المؤشر يجنح للانخفاض، ولا يعتقد أن تلك الاتجاهات سواء مستقرة أو التي تميل إلى الانخفاض بسببها السعري نحو الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية الاقتصادية، وإنما هناك عوامل أخرى حددت قدرة تلك البلدان على زيادة الصادرات والواردات[1].

المطلب الثالث: أهم مؤشرات الأداء الاجتماعي

يمكن إجمال هذه المؤشرات في العناصر التي تضمن تطبيق العدالة عن توزيع الموارد والحصول على الفرص لكل فرد من الصحة والتعليم، والنمو السكاني، ومحاربة الفقر.

أولا: الصحة العامة

تهدف التنمية الاجتماعية إلى تطوير القطاع الصحي الذي يهتم بالجوانب الوقائية والعلاجية للمواطنين مع التركيز بوجه خاص على تحصين الأطفال نتيجة وجود علاقة سببية تبادلية بين الصحة والنمو. ويعين الأجل المتوقع للحياة معبرا عنه بمتوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد في الجيل، واهم معيار لقياس مستوى التقدم الصحي. والملاحظ أن هناك علاقة ارتباط تبادلي بين مستوى الدخل يتحسن مستوى الصحة، وكلما تحسن مستوى الصحة للإفراد تزداد إنتاجيتهم ويرتفع الدخل الوطني.كما أثبتت الدراسات بأن العمر المتوقع ستوجه إلى شراء الضروريات الأساسية بما يعود على الصحة بمنافع كبيرة.[2]

ثانيا: التعليم

يعد التعليم أحد أهم المؤشرات لتحقيق التنمية البشرية، فالتحسين وارتفاع المستوى التعليمي للمواطن يجعله أكثر ايجابية لمواجهة قضايا وطنه، ويسمح له بمشاركة أكثر فعالية في عمليات التنمية، ويعتبر التعليم احد أسس الإستراتيجية الضرورية لتحقيق التنمية البشرية، فهو ضروري من اجل البقاء في عالم تزايد فيه حدة التنافس الاقتصادي والثقافي،[3] التعليم وعاء القيم السوية، المثل العليا والسلوك الرشيد وهو أساس المعارف وركيزة المهارات والتحول إلى مجتمع معرفي بعمق قدرات أشياءه على ابتكار ويزيد من رغبتهم في اكتساب خبرات مهنية مختلفة، والتعليم هو حجر الزاوية في عملية الارتقاء الحضاري ذلك إن العلاقة وثيقة بين التعليم والنمو الاقتصادي فكل منهما يدعم الآخر، إذا يستطيع الاقتصاد النامي أن يخصص موارد أكثر للتوسع في التعليم، أما التعليم فيجعل التنمية أعظم قوة لكونه استثمار في الإنسان فالعملية التعليمية في جوهرها هي عملية اقتصادية، ويتم قياس التعليم

[1] تركية صغير، مرجع سابق، ص ص: 45، 46.

[2] علي لزعر، عبد الحليم جدي، **تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة**، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق اهراس، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، عدد 34 جوان 2013، ص: 66.

[3] إبراهيم احمد السيد إبراهيم، **التعليم والتنمية البشرية خبرات عالمية**، دار الوفاء لدنيا لطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص: 25.

بالمؤشر الصافي لنسبة القيمة في مختلف أطوار التعليم، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى مختلف فئات السكان وعدد المدارس والجامعات والمدرسين.[1]

ثالثا: النمو السكاني

يكون ذلك من خلال إيجاد حالة من التوازن بين مؤشرات النمو السكاني ومعدلات التنمية ويتمثل المؤشر المستخدم للقياس في النسب المئوية لنمو السكان. ويمكن التعرف على ملامح الظاهرة السكانية من خلال دراسة معدلات الكثافة السكانية والتوزيع الجغرافي للسكان والتركيب العمودي ومعدل النمو الطبيعي خلال فترة زمنية معينة.[2]

رابعا: مؤشر الدخل (نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي)

يعتبر هذا المؤشر من أقدم المؤشرات، ويمكن الحصول على نصيب الفرد من الناتج القومي من خلال قسمة الناتج (الدخل) القومي على عدد السكان في نفس السنة.

وقد تم تحديد مفهوم نصيب الفرد من خلال تحديد تعريف الدخل القومي الإجمالي مقيساً بسعر تكافؤ القوة الشرائية .

هو الدخل القومي الإجمالي محولا إلى دولارات دولية باستخدام سعر الصرف تكافؤ القوة الشرائية، هو الدخل القومي الإجمالي بسعر تكافؤ القوة الشرائية مقسوما على عدد السكان في منتصف العام.[3]

خامسا: الفقر

الفقر مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية معروفة عالميا وموجودة في جميع المجتمعات البشرية، متفاوتة في طبيعتها وحجمها والفئات الاجتماعية المتضررة منها.[4]

يمكن للدارس والباحث أن يقيس الفقر كما ونوعا من خلال معرفة عدد الفقراء من السكان في دولة ما اعتمادا على قياس مستوى معيشة العائلة معبر عنه برقم دخل الأسرة، والعائلة، على اعتبار الدخل هو المؤشر الأول أو الأساس المعتمد لقياس حالة الفقر بالرغم أن هناك حالات تفاوت في طرق القياس، فالكل دولة أو حكومة في العالم، أو المؤسسات البحثية ذات العلاقة بالمشكلة طرق قياس تعكس ظروفها وتطلعاتها كما تختلف أساليب المسح الميداني من بلد إلى أخر.[5]

---

[1] علي لزعر، عبد الحليم جدي، مرجع سابق، ص: 66.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] ابراهيم احمد السيد ابراهيم، مرجع سابق، ص ص: 32، 33.

[4] حميد ياسر الياسري، **مؤشرات الفقر في الوطن العربي دراسة في الجغرافية السياسية**، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، كلية التربية، جامعة واسط، العراق، المجلد 11، العدد 4 2008، ص: 259.

[5] نفس المرجع، ص: 262.

يتم قياس الفقر بي مقياسان هما حجم الفقر وقياس فجوة الفقر، ويمثل قياس حجم الفقر نسبة الأفراد الذين يقعون تحت مستوى خط الفقر، وأما مؤشر فجوة الفقر فهي تمثل نسبة ابتعاد الأسر عن خط الفقر. [1]

[1] منعم دعام العطية، **اقتصاد المعرفة ودوره في تفعيل مؤشرات التنمية البشرية في العراق دراسة تحليلية تقويمية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المستنصرية، العراق، المجلد 13، العدد 03، 2011، ص: 48.

المبحث الثالث : التجارب السياحية في بعض الدول العربية

يتميز الوطن العربي بموقع هام في قلب العالم يتوسط ثلاث قارات ويربط بينها بالطرق البرية و البحرية و الجوية، وقد أتاح هذا الموقع مساحات واسعة من الأراضي تحتوي على العديد من الموارد الاقتصادية و السياحية، وجعل منه ملتقى ثقافات الشرق والغرب، وأدرى إلى تنويع مناخي فلم يوجد في وحدة سياسية أخرى في العالم مما يساعد على تدفق الحركة السياحية إلى المنطقة العربية صيفاً وشتاءً للتعرف على العديد من الحضارات و المناطق الأثرية و التاريخية و الدينية التي تميزها عن مناطق العالم الأخرى. كل ذلك يجعل المنطقة العربية منطقة جاذبة للسياحة العالمية من خلال أنواع السياحة المختلفة، التاريخية و الثقافية، الدينية، الرياضية و الترفيهية و الصحية و غيرها ....، ونحن نعلم أن للوطن العربي فائضاً اقتصاديا كبيرا، و السياحة جزء منه يمكن تحريكها ليخدم التوجه الصحيح للتطور، حيث أصبحت السياحة أكبر صناعة في الاقتصاد العالمي و ازداد اهتمام الدول، وخاصة النامية منها بالتنمية السياحية و تفعيل دور السياحة في الاقتصاد الوطني لما لها من منافع اقتصادية و اجتماعية و دينية.

المطلب الأول: التجربة السياحية في دول الخليج العربي

سوف نتطرف في هذا المطلب إلى بعض التجارب السياحية في دول الخليج العربي الرائدة في السياحة وهي كالتالي:

أولا: المملكة العربية السعودية بات القطاع السياحة في المملكة العربية السعودية أحد أهم القطاعات الوطنية المنطلقة نحو آفاق تنموية رحبة، بفضل الرعاية السديدة للدولة، حتى أصبح رافدا اقتصاديا يسهم بشكل أساسي في الدخل الوطني، بما يماثل المقومات السياحية و الثروة الأثرية، التي تمتلكها البلاد، ويضع الآلاف من فرص العمل للشباب السعودي[1]، بحسب الجزاء في الهيئة العامة للسياحة و الآثار السعودية، فإنه تسهم السياحة بنسبة 5.4% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي خلال عام 2015 وهي نسبة تسعى المملكة لرفعها إلى 18% في عام 2020، وتستحوذ السياحة الدينية على 95% من هذا القطاع، وهو ما يشير إلى أهميتها الشديدة، [2]كما تخطط السعودية لجذب 1.5 مليون سائح من غير الحجاج بحلول عام 2020، مقارنة بـ 200 ألف في الوقت الراهن.

[1] الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، مركز(ماس) مرجع إحصائي للسياحة السعودية ، 2015،ص: 07.

[2] إبراهيم العلمي، **السياحة الدينية في السعودية ثروة واعدة تسهم بتنويع الاقتصاد** ، تم اطلاع يوم 13-03-2017، على الساعة 16:30، على الرابط التالي: alkhaleejonline.net.

كما يعزز الإقرار بأن السياحة صناعة أساسية مهمة في المملكة العربية السعودية هو قدرتها على الإسهام بشكل فعال في تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الوطنية، كما يمكن تبرز أهمية السياحة من خلال المحددات التالية:[1]

- تسهم السياحة في توفير العديد من فرص العمل للشباب السعودي، نظراً لأنها صناعة مبنية على تقديم الخدمات في مختلف المجالات للسياح، وهذا يقتضي اعتمادها بشكل مكثف على العمالة المنتشرة في مختلف المواقع؛
- تسهم السياحة في تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، و الحد من اعتماده في النفط لكونها صناعة جديدة غير تقليدية، تستقطب الإيرادات من السياح الوافدين، وتحافظ على الموارد المتوفرة لدى السياح المحليين من الهجرة للخارج؛
- تعمل السياحة على تطوير البنية الأساسية لمختلف مناطق المملكة، وبخاصة في المجتمعات الريفية و الإقليمية التي تفتقر إلى النشاطات الصناعية الكبيرة؛
- تقدم السياحة فرصاً واعدة للأعمال التجارية و الخدمية لذوي رأس المال المنخفض، وذلك لاعتماد أكثر نشاطاتها على الشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم؛
- يقلص توفر السياحة الداخلية للمواطنين من تسرب النقد الوطني للخارج، ومشكلات السفر للخارج، و بخاصة الشباب؛
- تحافظ السياحة على التراث الثقافي و الطبيعي في المملكة، لأنها من المقومات السياحية التي ينبغي حمايتها ومراعاة استدامتها للأجيال المقبلة؛
- يساعد نمو السياحة الداخلية في زيادة وعي المواطنين وتعريفهم ببلدهم بشكل أفضل، مما يحقق الانتماء الوطني، ودعم بناء الأمة؛
- بين السياحة الداخلية و توفير وسائل الراحة و الترفيه ترابط وثيق، هذا يسهم في تحسين مستوى حياة الناس، وتقديم خدمات مميزة للسياح و المقيمين في المنطقة على حد سواء.

كما تعتبر السعودية مركز السياحة الدينية في العالم، حيث بلغ عدد تأشيرات العمرة التي أصدرت سنة 2013 أكثر من 5 ملايين تأشيرة، وفي 2009 تمكن قطاع السياحة الدينية من توليد 7 مليارات دولار من العوائد السنوية، وهي تشكل نحو نصف إجمالي قطاع السياحة في المملكة وخلال عام 2011، شكلت السياحة الدينية نسبة 40% من الزيارات. حيث أن الحج، ذلك المؤتمر الإسلامي الكبير و المظاهر الإيمانية الرائعة التي تشترك فيها صنوف متعددة من الأجناس، و الفئات و الطبقات، والقوميات على موعد واحد، حيث أنه تجمع بشري ضخم،

[1] سعيد مسيعد الغوينم، **تصور استراتيجي لتحقيق الأمن السياحي في المملكة العربية السعودية**، رسالة مقدمة لاستكمال لمتطلبات الحصول على ورقة الماجستير في العلوم الإستراتيجية، تخصص: دراسات إستراتيجية، كلية العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2015،ص: 37.

يستقطب الملايين من المسلمين من مختلف الأقطار، فهو ينتج حركة بشرية هائلة، تتبعها تحرك اقتصادي ومالي ضخم عن طريق النقل و الاستهلاك وحمل البضائع، وتبادل النقود، وشراء الأضاحي و الحاجيات و مستلزمات الحج و الإقامة و السفر، فينتفع العديد من المسلمين، ويشهد مجتمعهم حركة اقتصادية ومالية نشطة حيث أن السياحة الدينية تشكل نحو نصف إجمالي قطاع السياحة العربية السعودية، بينما تأتي السياحة الداخلية، سياحة العائلات من مناطق المملكة المختلفة.في المركز الثاني من حيث الأهمية، لذا ترى *الهيئة العامة للسياحة في السعودية أنها تقوم على وضع الخطط الشاملة لتوفير مرافق وتسهيلات سياحية تدعم هذا النوع من السياحة في وقت يعتبر فيه السائح السعودي من أكثر السياح إنفاقا على السياحة، مقارنة بنظرائه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[1]

في الجدول التالي يبين نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للملكة خلال الأعوام (2007-2011) وفقا لبيانات مركز إحصائيات السياحة (ماس) الصادرة عن الهيئة العامة للسياحة و الآثار السعودية.

الجدول رقم (1-6): نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة خلال الفترة 2007-2011

البيان	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة (مليون دولار)	نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي (%)
2007	3846.93	145.07	3.8
2008	5197.87	137.60	2.6
2009	4291.20	138.93	3.2
2010	5268.00	164.27	3.1
2011	6625.20	170.20	2.6

المصدر:سعيد مسيعد الغوينم، **تصور استراتيجي لتحقيق الأمن السياحي في المملكة العربية السعودية** ، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على ورقة الماجستير في العلوم الإستراتيجية، تخصص: دراسات إستراتيجية، كلية العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2015، ص: 22.

يوضح الجدول السابق أن نسبة مساهمة الناتج المحلي للسياحة في الناتج الإجمالي للمملكة بشكل عام بلغ 3.8% في عام 2007، وفي عام 2011 بلغت نسبة هذه المساهمة 2.6 % وهي نسبة متدنية وفق المعايير الدولية إلا أنها في نمو متصاعد بالرغم من تدني مساهمة المئوية. وما هذا التدني في النسبة إلا بسبب زيادة الناتج الإجمالي

[1] يعقوب بن يوسف البلوشي، **السعودية محيط السياحة الدينية**، على الرابط التالي wejhatt.com ، تم الإطلاع يوم 13-03-2017، على الساعة: 17:00، ص: 01.

ومضاعفته تقريبا من 2007 و 2011، في حين أن القيمة المطلقة للناتج المحلي السياحي زادت بنفس الفترة من 145.07 مليون دولار إلى 170.20 مليون دولار.[1]

كما أظهرت بيانات مجلس السفر و السياحة العالمي أنه من المتوقع أن يساهم قطاع السفر و السياحة بأكثر من 81 مليار دولار أمريكي (303.75 مليار ريال) في الناتج المحلي الإجمالي السعودي بحلول عام 2026، هو ما يمثل أحد ابرز الركائز الرئيسية التي ستستعرضها الجهات السعودية بمعرض سوق العربي (الملتقى 2017) الذي ستنعقد فعاليته في دبي خلال الفترة من 23-27 ابريل المقبل.

فالنمو قطاع السياحة الداخلية في المملكة ، حيث تجاوز عدد الرحلات السياحية المحلية حاجز الـ 47.5 مليون في العام 2016، بارتفاع نسبة 2.3% بالمقارنة مع عام 2015 وتوجد العديد من الخطط لزيادة إنفاق الأسر على الأنشطة الثقافية و الترفيهية من 2.9% إلى 6% في إطار رؤية المملكة 2030.[2]

الجدول رقم (1–7): عدد الرحلات السياحية في المملكة في الفترة 2010–2016

(الوحدة: بالمليون)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الرحلات المحلية	22.8	26.2	21.0	23.8	37.1	46.5	49.9
الرحلات المغادرة	17.8	15.3	18.7	19.2	19.8	20.8	21.0
الرحلات الوافدة	10.9	14.2	16.3	15.8	18.3	18.0	19.1

المصدر: تقرير مركز(ماس)، الهيئة العامة للسياحة و التراث الوطني سنة 2016.

نلاحظ من خلال الجدول أنه هناك ارتفاع مستمر من عام 2010 إلى عام 2016، إلا أن هناك تذبذب ضئيل بالنسبة للرحلات المحلية حيث كانت قيمتها في 2011 تقدر بـ 26.2 مليون وتراجعت إلى 21.0 مليون عام 2012، و بالنسبة للرحلات المغادرة حصل التراجع بقيمة 15.3 عام 2011 مقارنة بعام 2010 التي كانت قيمتها 17.8 مليون، أما الرحلات الوافدة فبقيت بارتفاع من عام 2010 إل عام 2016.

وهنا سوف نوضح تطور أعداد السياح الوافدين و عدد إيراداتهم حسب الشكلين المواليين.

[1] سعيد مسيعد الغوينم، مرجع سابق، ص: 22.

[2] www.mubasher.info ، تم الإطلاع يوم 13-03-2017، على الساعة 19:43،ص:01.

الشكل رقم (1-3): عدد السياح الوافدين في المملكة خلال الفترة 2004-2015

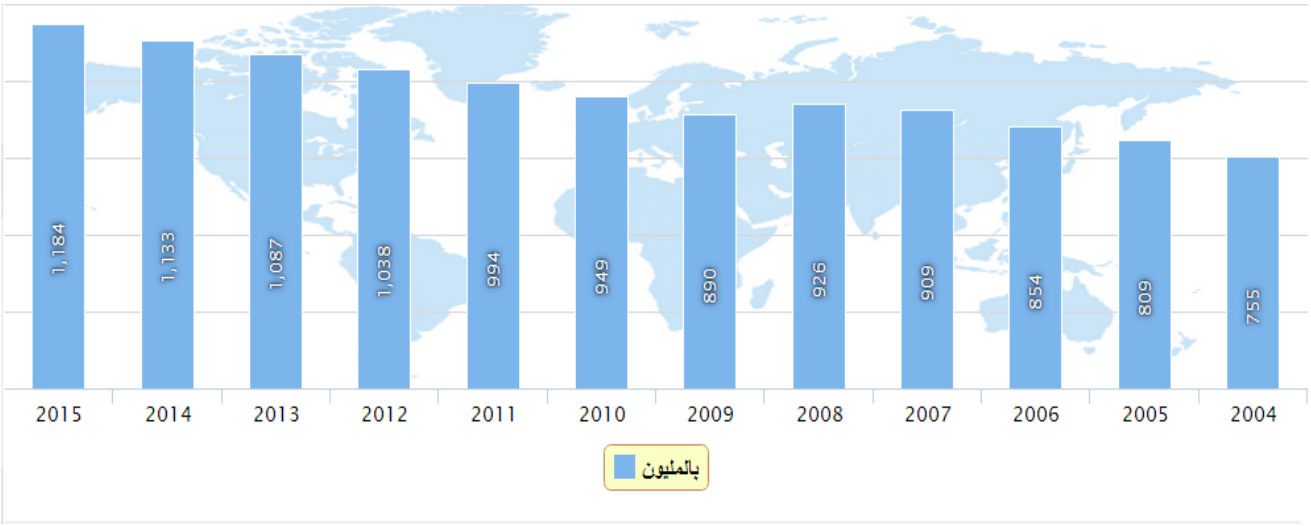

المصدر: منظمة السياحة العالمية، البارومتر، أغسطس 2015

من خلال الشكل أن عدد السياح الوافدين للفترة من 2004 إلى 2015 بالتزايد ماعدا عام 2009 الذي انخفض ب،، 890 مليون مقارنة بـ العام 2008 الذي كان 2007 وواصل بارتفاع من 2010 إلى 2015.

والشكل التالي يوضح عدد إيرادات السياحية في المملكة وهو كالأتي:

الشكل رقم (1–4): عدد إيرادات السياح في المملكة في الفترة 2004- 2015

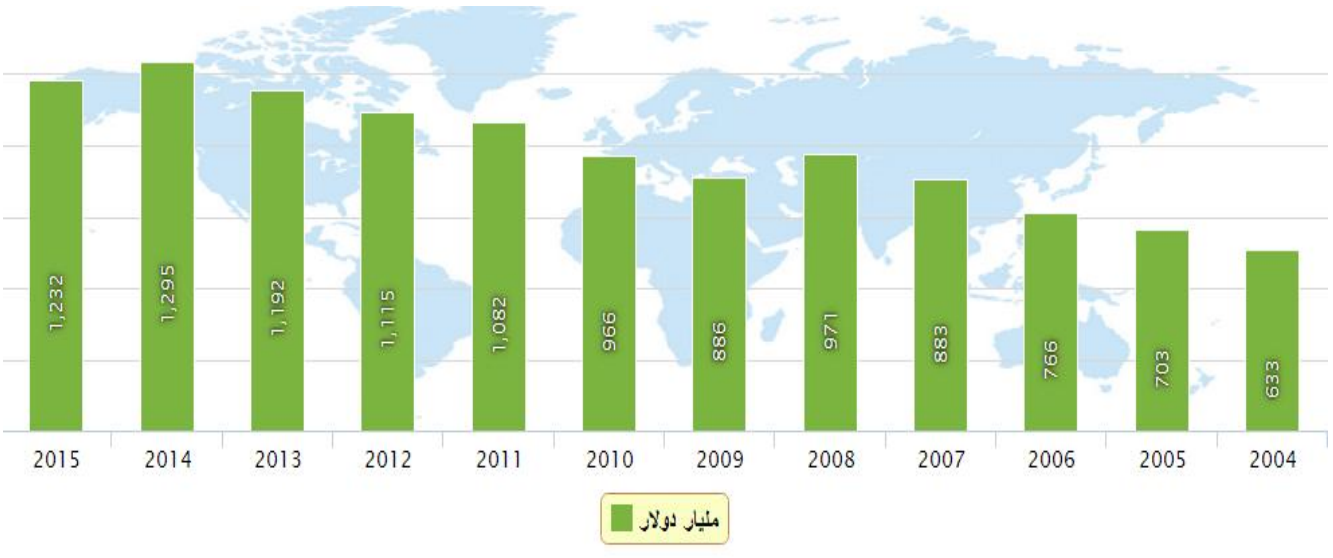

المصدر: منظمة السياحة العالمية، البارومتر، أغسطس 2015

من خلال الشكل نلاحظ ارتفاع مستمر من 2004 إلى 2008 وتنازل عام 2009 بقيمة 886 مليار دولار مقارنة بعام 2008 الذي كانت قيمته 971 مليار دولار، وفي 2010 واصل بالارتفاع إلى عام 2014 وتنازل بقيمة ضئيلة عام 2015.

ثانيا: دولة الإمارات العربية المتحدة: قبل حرب الخليج لم تكن هناك صناعة السياحة رسمية في الإمارات، بمعنى أنه نادراً ما اقترحت الإمارات كمكان لقضاء العطل من قبل وكالات السفر في الخارج، ومعظم المسافرين إلى الإمارات يأتون إلى البلد بسبب الأعمال أو للعبور أو لزيارة معارفهم.

وتتمتع الإمارات بفضل سياحة الأعمال بطاقات كافية فريدة لأنها أصبحت، منذ نهاية حرب الخليج في عام 1991 هي القاعدة الإقليمية المفضلة لدى الشركات الدولية. ويفتح هذا سوقاً ذا إمكانية هائلة إذا ما عقدت هذه الشركات مؤتمرات الإقليمية و دولية في الإمارات، على أن تكون هناك مرافق كافية لهذه الأغراض كما أن الإمارات تتمتع بميزة طبيعية من حيث أنها تأوي مركزاً مزدهراً للتجارة بالتجزئة في المنطقة فضلاً على أن القيود و الضرائب الجمركية هي في حدودها الدنيا. وفي الآن نفسه، تحتل دبي مرتبة رائدة من حيث أنها أبرز ميناء و مدينة تجارية في الخليج، و لأسعار المعروضة في دبي لتجار التجزئة و الجملة هي الأدنى في الخليج، مما يعطيها حصة ضخمة غرف الفنادق في الخليج.

كما تعتبر سياحة العطل ونهاية الأسبوع إمكانية كبيرة في الإمارات بسبب مناخ الشتاء الدافي وسبب وضعها كمركز تجاري كبير في المنطقة، ومن أجل ذلك فلقد أقامت الإمارات وبنجاح كبير خطوطاً جوية تحت اسم خطوط الإمارات، كجزء من جهود البلد ليصبح وجهة سياحية كبيرة، وقد جعلت إمكانية السفر بسهولة وبكثرة في إطار التسويق و الترويج بزيادة دولة الإمارات، بوصفها وجهة لقضاء العطل ، أسهل بكثير بالنسبة لسياحة الترفيه وتؤدي خطوط الإمارات دوراً كبيراً لاجتذاب السياح لقضاء العطل في دولة الإمارات من خلال الجهود المنسقة للحكومة ووكلات السفر السياحية في الخارج، كما أنها تعرض اتفاقات إجمالية تتعلق بخدمات السفر إلى دولة الإمارات.[1]

أجمعت مصادر في القطاع الفندقي بدبي على أن العام 2014 حقق أداءً قياسيا تفوق به على أداء العام الماضي 2013، حيث بلغت نسبة نمو عدد السياح إلى الإمارة ما يقارب 9% ليصل عدد السياح إلى دبي خلال العام الحالي 12 مليون سائح، حسب تصريحات مسئولي دائرة السياحة و التسويق التجاري والذين أشاروا إلى أن هذا النمو يشكل استمرارية للنجاح القوي في القطاع السياحي الذي بدأت دبي في تحقيقه منذ بداية العام 2011، و أضافت المصادر أن الأداء المميز الذي حققته الإمارة جاء في وقت كان أغلب المراقبين يتوقعون أداء

[1] ناجي التوني، **دور و آفاق لقطاع السياحة في اقتصاديات الأقطار العربية**، المعهد العربي للتخطيط، ماي 2001،ص ص: 36،35.

مغايراً خصوصاً في ظل التحديات التي واجهها القطاع في هذه الفترة وعلى رأسها إغلاق الدرج الرئيسي للطائرات في مطار دبي و الذي أمتد على مدة 80 يوماً، بالإضافة إلى العقوبات التي فرضت على روسيا،حيث يمثل السياح القادمون من أكبر دول العالم مساحة أحد أهم الأسواق المصدرة للسياح إلى دبي.

و إن قطاع السياحة في إمارة دبي حقق معدل نمو قوياً جداً خلال العام 2014، كما نمت العوائد بشكل أكبر في نفس الفترة، مشيراً إلى أن 2014 شهد استقراراً في أسعار الغرف الفندقية، حيث بلغ متوسط سعر الغرفة ما بين 600 إلى 650 درهماً لليلة الفندقية، وأن الأداء المميز يضع الإمارة في الطريق الصحيح لكي تكون المدينة الأكثر استقطاباً للزوار في العالم، مشيراً إلى أنها تحتل حاليا المركز الخامس عالمياً في الوقت الراهن من حيث عدد زوارها وهي ماضية في خططها لاستقبال 20 مليون سائح بحلول العام 2020.[1]

ثالثا: دولة قطـــر: يعتمد الاقتصاد القطري كغيره من دول مجلس التعاون على صناعة النفط و الغاز كمورد رئيسي وفي تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ولقد بذلت دولة قطر مجهوداً كبيرة للنهوض بمستوى المعيشة للمواطن القطري وتنمية القطاعات الرئيسية للاقتصاد كالقطاع المالي و المصرفي و القطاع الصناعي، ونظراً للمحدودية، احتياطاتها من النفط و كبر احتياطاتها من الغاز الطبيعي وفي تعتبر عالميا رائدة في مجال استغلال ثرواتها من الغاز الطبيعي في نطاق بحثها في مصادر بديلة للدخل.

منذ فترة من الزمن فلقد قررت قطر تطوير قطاع السياحة باجتذاب السياح من بلدان مجلس التعاون الخليجي ومن الدول الغربية، و في هذا الإطار فلقد أقامت المسابقات الرياضية العالمية مثل بطولة قطر العالمية للاسكواش و تنس و الطاولة التي تعتبر من أكبر المسابقات ذات الطابع العالمي في منطقة الشرق الأوسط.

ومازال دور الدولة رئيسي ومحوري في توجه النشاط في القطاع السياحي، ويعاني القطاع من نقص في عدد الفنادق الغرف و يعتمد أيضا اعتمادا رئيسي على العمالة الوافدة في إدارة و تشغيله، ومن المحتمل أن يبقى القطاع السياحي في قطر صغيراً نسبياً ضمن الاقتصاد نظراً للتنافس الشديد من مدينة دبي في دولة الإمارات من ناحية و دولة البحرين من ناحية الأخرى.[2]

بدأت الهيئات الحكومة و الفنادق و شركات الطيران و الجهات المعنية الآن برؤية العائد على استثماراتهم في قطاع السياحة. كما يساهم قطاع الترفيه أيضا بتعزيز السياحة كما هي لحال في بعض الدول الأخرى في المنطقة، وتتوقع أن يستمر هذا الاتجاه حتى نهاية هذا العقد على الأقل وتشير التوقعات الهيئة العامة للسياحة في قطر إلى

[1] www.albayan.ae،تم الاطلاع يوم 02-04-2017، على الساعة 12:00،ص: 01.

[2] ناجي التوني، مرجع سابق، ص ص: 38،39.

ارتفاع إجمالي المساهمة الاقتصادية لقطاع السياحة في ناتج المحلي الإجمالي من 48.5 بليون ريال قطري عام 2015 إلى 81.2 بليون بحلول 2026. وشكلت الاستثمارات في قطاع السفر و السياحة ما نسبته 2.2 % من إجمالي التمويل في البلد عام 2015، و من المتوقع أن ترتفع 8.6 سنويا حتى العام 2026.

وتعتبر قطر الوجهة الأسرع نمواً في المنطقة من حيث عدد الزائرين إذا بلغ متوسط الارتفاع 11.5 % على المدى السنوات الخمس الماضية وفقا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للسياحة. و أشار تقرير أداء قطاع السياحة للربع الثالث من عام 2016، إلى وصول عدد الزوار في الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي إلى حوالي 2.18 مليون، و ارتفع عدد المسافرين في مطار قطر حمد الدولي بنسبة 20 % عام 2016 ليصل إلى 39.3 مليون مسافر، بزيادة 7.3 مليون مقارنة بعام 2015. ويعود هذا الارتفاع إلى النمو السريع الذي شهدته " الخطوط الجوية القطرية" عبر إضافة 14 وجهة إضافية في العام الماضي.[1]

الجدول رقم (1-8): عدد الزوار الوافدون حسب الأقطار حتى يوم يونيو 2015–2016

الأقطار	حتى يوم يونيو 2015	حتى اليوم يونيو 2016	نسبة التغيير حتى اليوم
دول مجلس التعاون	622.322	665.355	6.9
الدول العربية الأخرى	162.642	121.090	-25.5
الدول الإفريقية الأخرى	17.108	15.110	-11.7
الدول الآسيوية الأخرى و أوقيانوسيا	422.866	342.976	-18.9
أوروبا	227.225	220.218	-3.1
الأمريكتان	76.555	77.689	1.5
المجموع	1.528.718	1.442.438	-5.6

المصدر: وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء،إحصاءات جوان 2016،قطر(إحصاءات شهرية)،العدد 30، ص: 42.

[1] http://www.alhayat.com ، تم الإطلاع يوم 02-04-2017 على الساعة 14:00،ص:01.

الجدول رقم(1-9): نسبة الإشغال و إيراداتها حسب تصنيف الفنادق جوان 2015–2016

البيان		نجمة ونجمتين	3 نجوم	4 نجوم	5 نجوم	الكل
نسبة الإشغال (%)	2015	71	59	72	56	63
	2016	52	40	57	42	47
الإيرادات لكل غرفة متوفرة (ر–ق)	2015	141	178	235	393	301
	2016	98	102	166	260	203

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء، إحصاءات جوان 2016، قطر(إحصاءات شهرية)، العدد 30،ص:43.

المطلب الثاني: السياحة في دول الشرق الأوسط : سوف نتطرق في هذا المطلب إلى بعض التجارب السياحية في دول الشرق الأوسط:

أولا: المملكة الأردنية الهاشميـة: يعد قطاع السياحة في الأردن من أهم القطاعات التي ترفد الخزينة بمواردها العملة الصعبة حيث يساهم بنسبة 14% من الناتج المحلي و التي تقدر بحوالي 2.4 مليار دينار أردني في عام 2010 بنسبة نمو 20% مقارنة بالعام السابق. وقدر عدد السياح من مختلف دول العالم إلى الأردن بحوالي 4.5 مليون زائر، ويعتبر الشركات التي تعمل في مجال الفنادق هي القيادية في هذا القطاع و بشكل عام يحتاج هذا القطاع إلى التطوير و التسويق بشكل أكبر و استغلال لموقع الأردن الإستراتيجي المستقر، وقد يكون المثل القائل "مصائب قم عند قوم فوائد" نظراً للأوضاع السياسة للدول المجاورة غير مستقرة يتوقع أن تشهد المملكة اكتظاظا خلال الصيف العام الحالي نظراً لتأثير السياحة بشكل ملحوظ في عدد من المناطق السياحية العربية كا سوريا ومصر وتونس، بالإضافة إلى لبنان، وبالتالي ستكون الأردن الوجهة السياحية المفضلة لأغلب السياح في المنطقة وخاصة الخليجيين و تفتح أبواب سياحية جديدة إذا قمنا بي استغلالها و تهيئة البلد لاستقبال أعداد السياح أكبر وتقدر خدمات أفضل .[1]

وتخصص الحكومة سنويا مبلغا لهيئة تنشيط السياحة للقيام بمهامها في الترويج و التسويق للأردن كمقصد سياحي في العالم وقد تم رصد مبلغ 5 مليون دينار في العالم لهذه الغاية.تعتبر الأردن من البلاد التي يتواجد فيها العديد من مراكز الاستشفاء من الأمراض المزمنة و الغير مزمنة، كما يعتبر الأردن من الدول المتقدمة في مجال السياحة العلاجية فبالإضافة إلى الاستشفاء الطبيعي بالمياه المعدنية و شلالات و المياه الساخنة و الطين البركاني،

[1] المحفظة الوطنية للأوراق المالية،قطاع السياحة و الفنادق، إعداد قسم الدراسات و الأبحاث، ص: 03.

تتميز المملكة بوفرة المستشفيات المتقدمة و الأطباء المرموقين المعروفين على مستوى عالمي ذلك لما تمتلكها من شبكة طبية متقدمة تابعة للقطاعات الصحية الحكومية و الخاصة العسكرية.[1]

حسب التقرير الصادر من البنك الدولي تم اختيار (عمان) لتكون عاصمة السياحة العلاجية لعام 2012 نظراً لتداخل العلاج في السياحة، حيث يفد إلى الأردن أعداد هائلة من المرضى من الأشقاء العرب ودول أخرى عديدة، وقد زاد التوافد على الأردن بغرض السياحة العلاجية من دول مثل العراق و سوريا و اليمن و ليبيا نضرا للأحداث الدموية التي أخذت تعصف بلادهم الشقيقة في السنوات الأخيرة مما أدى إلى زيادة أعداد المصابين فيها، ولم يجدوا ملاذ أفضل من الأردن لهذه السمعة الذهبية التي يتمتع بها في مجال السياحة العلاجية و الخدمات الطبية التنافسية، من حيث جودة وكلفة الخدمة الطبية التي تقدمها المستشفيات الأردنية، بالإضافة لذلك فإن الينابيع المعدنية التي أنعم الله بها على الأردن لها أهميتها العلاجية الكبيرة على المستوى الدولي. وكذلك فإن وجود البحر الميت وما يتمتع به من تأثيرات علاجية و تجميلية عديدة جعله مقصداً للسياح من مختلف أنحاء العالم للاستشفاء في هذه المنطقة، وقد تم إنشاء (منتجع البحر الميت العلاجي)، الذي تفد إليه أعداد هائلة سنوياً من المرضى العرب و الأجانب، كما أن منتجات البحر الميت التي يتم استخراجها من ماء وملح و طين منه لها أهمية علاجية كبيرة.[2]

كما أطلقت وزارة السياحة و الآثار برنامج حمل اسم "تطوير الوجهات السياحية المميزة" وذلك بالتعاون مع مشروع السياحة لتعزيز الاستدامة الاقتصادية في الأردن الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و يهدف البرنامج الذي تم إطلاقه بحضور وزير السياحة و الآثار "لينا عناب"، إلى تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الأردن، من خلال تطوير وجهات سياحية فريدة تعود بالفائدة على المجتمعات وتساهم في إيجاد فرص عمل لسكانها، كما يهدف إلى تطوير وجهات سياحية مميزة بهدف دعم المدن الأردنية لتصبح وجهات سياحية فريدة، تقدم خدمات و منتجات وتجارب سياحية جاذبة للزوار، من خلال التركيز على عناصر الجذب و الخصائص الفريدة التي تمتلكها لاستقطاب زوار الوجهات الرئيسية. وتحسين معيشة المجتمعات المحلية للبناء على الاستثمار الذي تم تنفيذه في

[1] فادي محمد السحيمات، **أثر السياحة العلاجية على الاقتصاد الوطني في الأردن دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين في قطاع السياحة** ، رسالة ماجستير، الأردن 2014، ص ص: 05،06.

[2] علاء ناصر الدين ، **الأردن قبلة السياحة العلاجية**،على الرابط: http://www.alanbatnews.net، تم الإطلاع يوم 14-03-2017، على الساعة، 15:00، ص:01.

المدن الخمسة المشاركة ضمن فعاليات مشروع السياحة الثالث و المدعوم من البنك الدولي وهي الكرك و السلط و جرش و علجون و مأدبا.[1]

الجدول رقم (1-10): مؤشرات مؤسسات الإيواء السياحي من 2013–2016

البيان	2013	2014	2015	2016
عدد النزلاء	847 434 2	2419871	1440581	1674768
عدد الأسر المشغولة(الليالي)	581 970 4	012 057 5	502 993 2	994 628 3
عدد الغرف المشغولة	228 056 3	356 012 3	985 627 1	493 875 1
عدد الليالي المشغولة(أردني)	462 204 1	733 286 1	282 946	164 435 1
عدد الليالي المشغولة(غير أردني)	199 766 3	279 770 3	220 047 2	835 193 2

المصدر: وزارة السياحة و الآثار

الجدول رقم (1-11): الدخل و الإنفاق السياحي الشهري للسنوات 2015-2016 بالمليون دينار

البيـــــان	الدخل		التغيير النسبي %	الإنفاق		التغيير النسبي %
	2015	2016		2015	2016	
الربع الأول	642.00	614.10	-4.3	206.3	219.6	6.4
الربع الثاني	706.6	686.0	-2.9	207.2	222.3	7.3
الربع الثالث	886.9	909.5	2.5	254.8	284.1	11.5
المجموع	2235.5	2209.6	-1.2	668.3	726.0	8.6

المصدر: البنك المركزي

ثانيا: الجمهورية اللبنانية نشطت الحكومة اللبنانية في إعادة بناء البنية التحتية في اتفاق السلام الذي وقع في عام 1990، فانصرفت إلى تنفيذ خطة تعمير واسعة النطاق تركز بصفة خاصة على المرافق العامة، كالكهرباء و المياه و النقل و الاتصالات غير أن الاعتمادات المخصصة للسياحة ظلت صغيرة نسبياً، فقد خفضت ميزانية وزارة

[1] http://www.siyaha.org، تم الإطلاع يوم 14-03-2017، على الساعة 15:30،ص: 01.

السياحة كثيرا، وأصبحت تمثل أقل من 0.5% من مجموع النفقات الحكومية خلال الفترة 1992-1997(تقرير مصرف لبنان 1995)

وفي لبنان مجموعة متنوعة من الأنشطة السياحية التي تلبي احتياجات عدة فئات من السياح من ضمنها السياحة الجبلية و السياحة الثقافية و سياحة رجال الأعمال و المؤتمرات وسياحة التسوق، ولقد بدأت الحكومة اللبنانية في عام 1995 إعداد الحكومة الفرنسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة السياحة العالمية، و الأهداف الرئيسية للخطة هي:

- تحديد استراتجيات سياحة قصيرة ومتوسطة و طويلة الأجل في مجال البنية التحتية و التسويق و الترويج للسياحة؛
- ترميم المواقع السياحية القديمة في لبنان؛
- إعداد قاعدة بيانات إحصائية يعتمد عليها؛
- إعادة بناء ما يلزم من بنية التحتية للسياحة، و الترتيبات المؤسسية، و الأنظمة الإدارية، ونظم التعليم و التدريب.

وتهدف الخطة الرئيسية إلى تعبئة الموارد الهامة و الخاصة لتحقيق هذه الأهداف، كما تهدف إلى استعادة مكانة لبنان كوجهة سياحية في المنطقة و استرجاع حصة في السوق بالتركيز على المجالات التي يمتلك فيها ميزة نسبية لاسيما مجال سياحة التزلج و سياحة المؤتمرات و التدريب و السياحة الثقافية.[1]

عايش لبنان خلال العام 2010 أياماً ذهبية جعلت منه قبلة سياحية و نقطة جاذبة لملايين السياح و الزوار، و تتابعت سقطات السياحة اللبنانية منذ انطلاق الأزمة السورية عام 2011، ثم إغلاق الممرات البرية في 2013، إضافة إلى فضيحة تراكم النفايات في 2016 التي رافقتها أزمة سياسية مع دول الخليج وصلت حد فرض حظر على مجيء العرب و الخليجيين إلى لبنان. وراهنت بيروت على حوالي 140 مهرجاناً مبرمجاً خلال الفترة الصيفية ورفع قرار حظر سفر الخليجيين إليها، لتسجيل موسم سياحي مختلف عن ما سبق.[2]

[1] ناجي التوني، مرجع سابق، ص: 24.

[2] http://www.middle-east-online.com ، تم الإطلاع يوم 02-04-2017، على الساعة 15:00، ص: 01.

المطلب الثالث: التجربة السياحية في دول المغرب العربي

أولا: الجمهورية التونسيـة تعتبر تونس من أهم بلدان منطقة الشرق الأوسط في مجال السياحة و أحد البلدان السياحية الرئيسية في حوض البحر المتوسط، وهي تجتذب عادة أنواع مختلفة من السياح من جميع أنحاء العالم . فلقد اشتهرت شواطئها الجميلة و بمواقعها السياحية و التقليدية كالقيروان و صفاقس وجرجيس و رغوان، كما نوعت قطاع السياحة لديها ليشمل أنشطة من قبيل الرياضة المائية و سياحة الترفيه و السياحة الصحية و سياحة المؤتمرات و التدريب بالإضافة إلى السياحة الثقافية في جميع فصول السنة.

ولقد تزايد الاهتمام الحكومي لقطاع السياحة خلال العقدين الماضيين، حيث شرعت الدولة في خطة لتنمية القطاع السياحي هدفت أولا إلى توفير البنية التحتية اللازمة وتطوير المرافق السياحية و إمدادها بالكوادر البشرية.[1]

ثانيا: ليبيـــــــا: تمتلك ليبيا العديد من مناطق الجذب السياحي وذلك بتمتعها بالموارد الطبيعية من حيث حضارات الشعوب المختلفة التي استوطنت وسادت الموقع و الطقس و المناخ و المياه و غير ذلك من الموارد و هذه الموارد على سبيل المثال لا الحصر، على الساحل الشرقي نشأت المدن الإغريقية و الرومانية في قورينا(شحات) و ابولونيا (سوسة) ويورسبريدس(بنغاري) وعلى ساحل الغربي المدن الفينيقية و الرومانية في لبدة و صبراته و أويا(طرابلس) كما تمتلك ليبيا أيضا آثار ما قبل التاريخ تتمثل في النقوش و الرسوم الصخرية كما في جبال أكاكوس،و أباربجي، و الشرشارة، و العوينات، هذا بالإضافة إلى الواحات الصحراوية مثل واحة غدامس، وغات ومرزق، و الجغبوت وشلال درنة كل هذه الموارد تمثل عوامل السياحة تم توظيفها بشكل جيد يخدم توجهات الدولة بينما توجد كنوز سياحية أخرى تحتاج إلى استغلالها بشكل أفضل لتأخذ دورها ومكانتها عل خريطة السياحة في ليبيا.[2]

قطاع السياحة في ليبيا يعتبر قطاعا ناشأً يمتلك بعض العوامل الداخلية مثل المواقع التاريخية و الصحراء و الشواطئ وهذه العوامل تشكل ميزة نسبية تحتاج إلى تطوير و تحسين لتشكل ميزة تنافسية وذلك بالإضافة عوامل

[1] ناجي التوني، مرجع سابق، ص:39.

[2] محمد محجوب الحداد، **تقييم تنافسية صناعة السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات** ، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة و الإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية الاقتصاد، جامعة مصراتة، ليبيا، ص: 06 .

أخرى مثل العمالة الماهرة و التقنية العالية و خاصة الخدمات عالية الجودة لأنها تشكل حلقة الوصل بين السياح و السياحة.[1]

ثالثا: الجمهورية الإسلامية الموريتانية تزفر موريتانيا بثروات سياحية كبيرة ومتنوعة مياه بحرية من أغنى مياه العالم بالأسماك، شواطئ خالية من التلوث مدن تاريخية قديمة مبنية بالحجارة واحات غناء ثقافة مفتوحة وسماء صافية، ولا تزال هذه المقومات السياحية غير مستقلة بما فيه الكفاية لأن لبنى التحتية تحتاج إلى التطوير و لا ترقي إلى المستويات التي تخولها تحسين وزيادة العرض في هذا المجال.[2]

يتعايش قطاع السياحة في موريتانيا أسوء فتراته في ذروة الموسم السياحي بسبب السياسات المتبعة في تسيير القطاع رغم الإمكانات المهمة التي تتوافر عليها البلاد، وتسود القطاع أجواء القلق وخوف من انعكاسات هذا الركود الملحوظ على الاستثمارات السياحية و العمالة التي تنشط فيها، فقد تراجعت خلال السنوات الأخيرة أعداد السياح الأجانب بشكل كبير وتواصل إهمال الحكومة وهروب المستثمرين من القطاع، حيث كانت السياحة في موريتانيا تعيش فترة ذهبية ما بين 1998 و 2007 حيث كانت تحقق مداخيل مهمة لخزينة الدولة رغم تواضع البنيات التحتية لكن الاعتداءات الإرهابية على السياح من قتل وخطف وغيرهما أدت إلى تراجع كبير في أعداد السياح، وكما تسببت الانقلابات العسكرية في موريتانيا خلال الفترة من 2003 إلى 2008 و التسيب الأمني خلال هذه الفترة في التأثير سلباً على وضعية السياحة، خاصة بعد خطف تنظيم القاعدة لمجموعة من السياح الإسبان و قتلة جنوداً موريتانيين في حوادث مختلفة، نتيجة لهذه الأحداث وضعت عدة دول أوروبية موريتانيا ضمن قائمة الدول التي تحذر من السفر إليها ففقدت موريتانيا حصة كبيرة من السياح الأوروبيين الذين يشكلون 80% من السياح الذين يزورون البلاد، فيما يمثل الآسيويون و الأمريكيون نسبة 20% الباقية.[3]

حيث تعتمد موريتانيا على الصيد البحري بحيث احتلت مكان الصدارة في الاقتصاد الموريتاني لأنه يمثل المصدر الثاني من العملات الصعبة بعد الحديد، كما أنه يستخدم حوالي 40.000 عامل معظم في مجال الصيد التقليدي

[1] محمد محجوب الحداد، مرجع سابق، ص: 10.

[2] المديرية العامة لترقية القطاع الخاص، دليل الاستثمار في موريتانيا، ديسمبر 2014، ص: 54.

[3] http://www.alaraby.co.uk تم الإطلاع يوم 04-04-2017، على الساعة 10:30، ص: 01.

وبالنظر إلى عدم تصدير منتجاته، فإن إسهامه خلق الثروة الوطنية تبقى ضعيفة أي بحدود 8 % من الناتج الداخلي الإجمالي.[1]

[1] المديرية العامة لترقية القطاع الخاص، مرجع سابق، ص: 49.

الخلاصـــــــة:

يتضح مما سبق بأن السياحة أصبحت صناعة قائمة ومتكاملة، تتضمن التخطيط و الاستثمار في المرافق التي لها علاقة بالنشاط السياحي، كما تحظى باهتمام متزايد سوى من الدول المتقدمة أو النامية منها لاعتبارها موردا اقتصاديا يسهم بفعالية متزايدة في مجمل مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي كالناتج المحلي الإجمالي و النمو الاقتصادي، و المساهمة في وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذلك من بين المؤشرات الاجتماعية كالفقر، والتعليم، ومعدلات البطالة وغيرها، ومن خلال دراستنا لبعض التجارب السياحية في الدول العربية، إذ نجد كل من المملكة السعودية و الأمارات العربية ، قطر وتونس تعرف نموا و انتعاشا سياحيا ملحوظا، وزيادة إشغال الفنادق فيها، إذ تشكل هذه الدول الوجهات السياحية الأولى من بين الدول العربية للعديد من السواح الأوروبيين والأمريكيين ونموذج من النماذج السياحية العربية الناجحة.

الفصل الثاني

مساهمة صناعة السياحة في دعم أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر والمغرب و مصر

تمهيـــد:

اعتمدت كل من الجزائر و المغرب و مصر برنامجا للتصحيح الهيكلي وذلك بعد اشتداد أزمة المديونية وتراجع مختلف المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية حيث تبرز الوقائع التاريخية، أنه ورغم الاختلاف التاريخي بين البرامج المعتمدة، إلا أن الظروف العامة التي لجأت في ظلها البلدان الثلاث لطلب مساعدة صندوق النقد الدولي تتشابه و إلى حد كبير فيما بينها. إذ نلاحظ اختلال داخلي كبير، ارتفاع هام للتضخم، تدهور حاد في المؤشرات الاقتصادية الكلية. ففي ظل هذه الإصلاحات ساهمت في وضع خطط و استراتيجيات للنهوض بالقطاع السياحة وغيرها من القطاعات...

ومن هنا يعتبر القرن الحادي و العشرين هو قرن صناعة السياحة بمفهومها الحديث ، حيث أصبحت السياحة وسيلة الاتصال الفكري و الثقافي و الاجتماعي بين الشعوب المختلفة بطريقة تتخللها روح التفاهم و التسامح و السلام و المحبة و يعتبر هذا الحقل الذي يضم (النقل و الإيواء والبرامج السياحية والبني التحتية) من أكبر الصناعات في العالم و يتفوق استراتيجيا على حقول النفط الناضبة و حقول الغاز و الفحم الحجري التي تلعب دوراً كبيراً في التغيرات المناخية و في ارتفاع درجات الحرارة و تلوث البيئة على كواكب الأرض .

ونظرا للمزايا الذي يحققها قطاع السياحة و انعكاساته الاقتصادية و الاجتماعية من دول العالم النامية إلى النهوض بهذا القطاع ببلادها حيث راهنت العديد من الدول على خيار السياحة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لشعوبها باعتبار هذا القطاع أحد أهم مصادر الدخل في اقتصادياتها و عنصراً مهماً ضمن مكونات صادراتها الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، كما أنها من الأنشطة التي تسهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ورفع حجم إيرادات الدول من النقد الأجنبي، بالإضافة إلى أنها صناعة متطورة و متعددة الاتجاهات و التشابكات مع مجمل الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية.

ولهذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: نظرة عامة حول اقتصاديات الجزائر والمغرب ومصر؛**
- **المبحث الثاني: واقع صناعة السياحة في الجزائر والمغرب ومصر؛**
- **المبحث الثالث: مساهمة صناعة السياحة في دعم أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر والمغرب ومصر خلال الفترة (2000-2016).**

المبحث الأول : نظرة عامة حول اقتصاديات الجزائر والمغرب ومصر

سيتم التطرق إلى اقتصاد البلدان مع الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية وبرامج التنموية التي انتهجتها هذه الدول .

المطلب الأول: المخططات التنموية في الجزائر

شرعت الجزائر منذ 2001 في تطبيق سياسة اقتصادية توسعية نتيجة للوفرة المالية التي تحققت بسبب ارتفاع أسعار النفط، تجسدت في تطبيق ثلاث برامج تنموية هي: برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 و برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، وبرنامج التنمية الخماسي لفترة 2010-2014، بالإضافة لمخطط التنموي الخماسي 2015-2019، حيث حدد الهدف الرئيسي لهذه البرامج في تحسين معدلات النمو الاقتصادي و تخفيض معدلات البطالة.

اولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر، أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة و المتمثلة في سياسة الإنفاق العام. وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركز على المشاريع القاعدية و الداعمة للعمليات الإنتاجية و الخدماتية.

سطر برنامج الإنعاش أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، فأما الأهداف العملية فتنطلق من إعادة تنشيط الطلب، التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة و مناصب الشغل عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة و المتوسطة، لاسيما المحلية منها، ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية. وترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاث أهداف نوعية وهي:[1]

- مكافحة الفقر، إنشاء مناصب شغل، تحقيق التوازن الجهوي و إنعاش الاقتصاد الجزائري؛
- إن برامج التعديل المطبقة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، أدت إلى تقليص معدل؛

[1] ناجية صالحي،فتيحة محناش، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2004 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم**، مداخلة مقدمة في أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 12،11 مارس 2016، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، الجزائر، ص: 03.

-مستوى معيشة السكان، ومن ثم كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

وهكذا فإن الحكومة توصلت إلى نتيجة تقضي بأنه بدون تحضير قضاء اقتصادي ودون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية و إنعاشها، ودون تعبئة الادخار المحلي، ودون إنشاء القدرة الشرائية، فإن إقامة إستراتيجية للإنعاش القائمة على الإصلاحات الهامة لإطار التسيير و إصلاح هياكل الاقتصاد الوطني، قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة تفكك اقتصادنا على المستوى الجغرافي و الاجتماعي. وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح آثار التفكيك وتهيئة بلادنا إلى إنعاش أفضل.[1]

فإن البرنامج يرتكز على المحاور الرئيسية التالية:[2]

-إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات؛

-تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها؛

-سياسة للنفقات العمومية تسمح بتحسن القدرة الشرائية.

يمتد البرنامج على فترة تنطلق من 2001 إلى 2004 والذي خصص له غلاف مالي مقدر بـ 525 مليار دينار جزائري، الذي يتمحور حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي و الصيد البحري، البناء و الأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف المجالات، وكذا ما يخص التنمية المحلية و البشرية كما يوضحه الجدول التالي:[3]

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول: الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي ثاني من سنة 2001، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001.

[2] محمد صلاح، **المفاضلة بين التوازن الخارجي و النمو الاقتصادي الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010/2009، ص: 186.

[3] زكريا مسعودي، **سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001**، مداخلة مقدمة في أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة فرحات عباس، سطيف01، الجزائر ص:07.

الجدول رقم (2-1): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	مجموع النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.2	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي ثاني من سنة 2001، الدورة العامة 20، ص: 139.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرنامج و المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وذلك يعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل إلى حدود 38.5 دولار سنة 2004.

تعتزم الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، وستعمل كذلك في مرافقة أداة الإنتاج الوطني الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي،وفي ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري فإن هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها: [1]

- استكمال الإطار التحفيزي و الاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تنم قانون الاستثمار و تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية و المالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي و البنكي؛

[1] مبارك بوعشة، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11،12 مارس 2013، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، الجزائر، ص ص: 13،14.

-انتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛

-تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش و المضاربة و المنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة و السوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة؛

-تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي سواء كانت السياسة أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني؛

-تحسين مستوى المعيشة؛

-تطوير الموارد البشرية و البني التحتية؛

-رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته "والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و القدر بـ 1071 مليار دج، و الصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج و التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، و عليه المجموع النهائي لقيمته يصبح 8705 مليار دج".

ويشمل هذا البرنامج الضخم في مضمونه خمسة محاور رئيسية كبرى كما يلي: [1]

-تحسين ظروف معيشة السكان؛

-تطوير المنشآت الأساسية؛

-دعم التنمية الاقتصادية؛

-تطوير الخدمة العمومية؛

-تطوير تكنولوجيا الاتصال.

[1] ناجية صالحي، فتيحة محناش، مرجع سابق، ص ص: 07،06.

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة يوضح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي، ويشمل هذا البرنامج في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة 2005-2009 افريل 2005، الجزائر، ص: 06.

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك وتوصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب وبذلك بلغت تكلفة جملت عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قد الإنجاز.

* يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات 21214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما:[1]

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ يعادل 130 مليار دولار؛

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار.

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.، الجزائر، تم الإطلاع يوم 20-04-2017، على الساعة 12:00، ص: 01.

* يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:

-ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية) و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة و أكثر من 300 مؤسسة للتعليم و التكوين المهنيين؛

-أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛

-مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية 2014؛

-توصيل مليون سيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء؛

-تحسين التزويد بالمياه الشرب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و 25 منظومة لتحويل المياه و إنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية المياه البحر الجاري إنجازها؛

-أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة و الرياضة منها 80 ملعب و 160 قاعدة متعددة الرياضات و 400 مسبح و أكثر من 200 نزل ودار شباب؛

-وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين و الشؤون الدينية و الثقافة و الاتصال.

*وخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:[1]

-أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ؛

-أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالتراموي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات؛

-ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم؛

-وما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية و قطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب و التجارة و العمل؛

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة.

* أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة و تمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي، كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات المقبلة.

* وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.[1]

رابعا: المخطط التنموي الخماسي 2015-2019:

في ظل تراجع سعر النفط الذي لم يعد محتملا بل حقيقة بداية منذ شهر سبتمبر 2014 فتراجع النفط الجزائري من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار في الأسبوع الأول من جانفي 2015، مما يبدي نوعا من التساؤل على قدرة السلطات العمومية في مواصلة ضخ الأموال في الاقتصاد من أجل خلق نسبة نمو متواصلة في ظل انحدار أسعار البترول وما ستلقي بضلالها على القطاعات الأخرى باعتبارها المساهمة في تمويل الخطط التنموية وما تسهم به من خلق مناصب العمل ورفع مستويات النمو...الخ.

إن المخطط الخماسي للتنمية رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفرض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز...الخ، يهدف إلى تحقيق:[2]

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- استحداث مناصب الشغل؛
- استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- إبلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛

[1] ناجية صالحي و فتيحة محناش، مرجع سابق، ص ص: 10،11.
[2] حميدة أوكيل، مرجع سابق، ص: 269.

-ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة و التكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة؛

-تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار و القروض...الخ؛

-عصرنة الإدارة الاقتصادية و مكافحة البيروقراطية و إطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛

-العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام و الخاص محلي أو أجنبي.

المطلب الثاني: البرامج التنموية في المملكة المغربية

اعتبرت التنمية التحدي الأكبر الذي واجه المغرب في سباقه نحو التقدم، فقد حاول منذ السنوات الأولى للاستقلال وضع إستراتيجية تنموية خاصة مبنية على معطيات ثابتة، ويقوم المسار التنموي في المغرب على جعل المواطن في صلب عملية التنمية وتمكين الاقتصاد الوطني من مقومات التأهيل و الإقلاع، بتوفير التجهيزات الهيكلية، ولقد وضعت المغرب في مجال التنمية عدة خطط هي:

اولا: الخطط التنموية خلال الفترة 2000-2006:

من أهم الخطط التنموية التي قامت بها المغرب خلال الفترة (2000-2006) ما يلي:[1]

- **تنمية الأقاليم الجنوبية:** في إطار خطط التنمية الاقتصادية تم في سنة 2002 إحداث وكالة تهتم بتنمية الأقاليم الجنوبية أطلق عليها "**وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية**" وظيفتها التركيز على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لهذه الأقاليم، وقد رصد لها غلاف مالي قدره 7.20 مليار دولار، وتهدف هذه الوكالة للقيام بـ:

-التأهيل الحضري لأحياء سكنية بجهة كلميم، السمارة تفوق مساحتها 900 هكتار، ويستفيد منها 20.000 ألف أسرة؛

-إعادة إسكان ما يزيد عن 17.000 أسرة في كل من جهتي العيون بوجدور الساقية الحمراء ووادي ذهب الكويرة؛

- **البرنامج الوطني الأول للطرق القروية:** انطلق البرنامج للطرق القروية سنة 2000، وقد خصص له غلاف مالي قدره 750 مليون درهم، ويهدف إلى بناء طرق في القرى، وفك العزلة عن المناطق المحرومة.

[1] مراد رحال، **التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال الفترة 2000-2010 دراسة مقارنة**، بدون دار النشر، الجزائر، 2012، ص ص: 78،79.

- **إصلاح قطاع النقل الجوي:** أعدت وزارة النقل سنة 2004 برنامجا طويل الأمد من أجل دعم وتطوير قطاع النقل الجوي، وسوف يساعد المغرب على النهوض بالسياحة وجلب مزيد من السياح، ويهدف البرنامج إلى:

–السماح للمستثمرين الأجانب بفتح خطوط جوية تربط المدن السياحية؛

–الرفع من عدد المسافرين من 5.8 مليون مسافر سنويا حاليا إلى 16 مليون في 2010.

- **محاربة الفقر:** شرعت مديرية التنمية الاجتماعية سنة 2000 في عملية وضع الإطار الإستراتيجي للحد من الفقر بدعم تقني من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ويرمي هذا المخطط إلى الحد من الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية و الجغرافية مع مراعاة النوع الاجتماعي وتمكين الأشخاص المعوزين من تحسين أحوالهم المعيشية، وقد خصصت الدولة اعتمادا سنويا قدره 174.2 مليون درهم.

ثانيا: الخطط التنموية (2006–2015): عمل المغرب خلال هذه الفترة على وضع مخططات تنموية تتمثل في:

- **إستراتيجية التنمية الفلاحية "مخطط المغرب الأخضر"**: باعتباره دعامة لتنمية شاملة ومندمجة و أساس للأمن الغذائي، يحظى القطاع الفلاحي بأهمية كبرى، تعكسها بشكل كبير تطلعات " **مخطط المغرب الأخضر**" الذي يكرس هيمنة هذا القطاع على غيره من القطاعات وتجعل منه قاطرة للتنمية في المغرب، حيث يمثل القطاع الفلاحي ما بين 15% إلى 20% من الناتج الداخلي الخام، حسب محاصيل الحبوب ويؤثر بشكل قوي في نسبة النمو وصادرات البلاد، ويعبر مصدرا أساسيا للدخل بالنسبة ل 80% من الساكنة القروية، ويوفر أكثر من 4 ملايين يوم عمل للساكنة القروية، ويهدف مخطط المغرب الأخضر إلى الاستفادة من الإمكانات التي يختزنها قطاع الفلاحة، ويروم بالتالي بلوغ أهداف طموحة في أفق 2020 تتعلق أساسا بما يلي:[1]

– رفع حصة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام من خلال رفع القيمة المضافة المقدرة حاليا بحوالي 74 مليار درهم في المتوسط لتصل إلى ما بين 144 مليار درهم و 174 مليار درهم؛

– إحداث 1.500.00 فرصة عمل جديدة؛

– مضاعفة دخل الساكنة القروية؛

[1] نفس المرجع، ص: 80.

– مضاعفة 3.5 مرة صادرات شعب الحوامض و الزيتون و الفواكه وهو ما سيمكن من رفع قيمة هذه الصادرات إلى حوالي 44 مليار درهم.

ويستند المغرب الأخضر على دعامتين: تستهدف الدعامة الأولى عل التنمية الفلاحة ذات القيمة المضافة و الإنتاجية العالية و الموجهة بالأساس نحو التصدير، وسيشرع في هذا الصدد في إنجاز 961 مشروعا موزعا على 560.000 ضيعة بمبلغ استثماري يقارب 121.2 مليار درهم، و الثانية حول التأهيل التضامني للنسيج الإنتاجي لفائدة 840.000 فلاح مستهدف من خلال إنجاز 545 مشروع بمبلغ استثماري يقدر بـ 19.25 مليار درهم، وقد تم تخطيط هذه الاستثمارات في إطار منسجم يضمن الفعالية اللازمة، وسيتم تعزيزها بعمليات موازية بكلفة إجمالية تقدر بـ 52.50 مليار درهم تهم بالخصوص تأهيل المجالات السوقية.[1]

- **إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية:** تهدف إستراتيجية التنمية المعتمدة في قطاع الصناعة التقليدية إلى بلوغ الأهداف التالية في أفق 2015:[2]

–رفع رقم معاملات الصادرات الحالية من 700 مليون درهم إلى 7 ملايين درهم و التركيز على الأسواق الأوروبية؛

–تنمية المبيعات إلى السياح من أجل رفع رقم المعاملات من 1.7 مليار درهم حاليا إلى 7 ملايين درهم؛

–تحسين رقم المعاملات المنجزة في السوق المحلية ليصل إلى 2 مليار درهم؛

– تشجيع ظهور منتجين من أجل تسريع وتيرة تلبية طلب الشبكات الحديثة للتوزيع.

- **مخطط تطوير البنية الأساسية:** تتمثل في:[3]

***الطرق:** يهدف البرنامج التكميلي الذي يمتد خلال الفترة 2005-2009 ببرنامج إنفاق لتدشين مجموعة من الطرق بكلفة إجمالية تقدر بـ 17.2 مليار درهم.

***المطارات:** يهدف البرنامج الذي يمتد خلال الفترة 2007-2010 إلى إنفاق حوالي 9.8 مليار درهم من أجل المطار الجديد ابن سليمان، وتحديث تجهيزات المطار، وأنظمة الأمن في المطارات.

[1] المجلة المالية لوزارة الاقتصاد و المالية، العدد 15، المملكة المغربية، يونيو 2011، ص ص: 07،08.

[2] مراد رحال، مرجع سابق، ص: 84.

[3] نفس المرجع، ص ص: 84،85.

***النقل بالسكة الحديدية:** أعد المغرب مخطط 2009-2010 و الذي سيكلف 17 مليار درهم، يهدف إلى مضاعفة حجم الرواج الحالي للنقل بالسكة الحديدية بالمغرب حتى 2010، و الذي يهدف إلى تحديد حوالي 400 كلم من السكك الحديدية و يتضمن المخطط:

- بناء خط ثاني خطوط السكة بين سيدي قاسم و فاس و بين الدار البيضاء و سطات؛

- بناء خط طنجة الميناء المتوسطي الجديد (45 كلم)؛

- إنشاء خط مختصر بين سيدي يحي ومشروع بلقصيري (47 كلم)؛

- تحسين الخط الرابط بين سيدي قاسم وطنجة وبناء خط تاوريرت؛

اقتناء 18 قطار بطابقين و 20 قاطرة و 300 شاحنة وإدخال القطارات السريعة.

***إنتاج الكهرباء:** تنقسم الخطة في مجال الطاقة الكهربائية إلى جزأين، حيث يهدف المغرب إلى إنفاق حوالي 34.2 مليار درهم خلال الفترة 2007-2012، لإنهاء المشاريع القائمة و أهمها محطة عبد الموسى 400 ميغاواط.

- **مخطط رواج:** يهدف "**مخطط رواج**" إلى تحديث قطاع التجارة، والحد من النواقص التي تعاني منها الأنشطة التجارية، وجعل القطاع إحدى رافعات التنمية الاقتصادية للبلاد، مع التركيز على تنويع العرض وتحسين الجودة مقارنة بالثمن، وتنظيم مهنيي القطاع، ومن أهم الأهداف الإستراتيجية لهذا المخطط هي:[1]

-تعزيز جاذبية العرض التجاري اتجاه المستثمرين الوطنين و الأجانب، عبر إنجاز مخططات للتجارة في مجال الحضري على المستوى المحلي و الجهوي و الوطني، وإضفاء الانسجام على توزيع مختلف أشكال التجارة، خاصة منها تجارة القرب و المراكز التجارية الكبرى و المتوسطة و المشاريع الكبرى المهيكلة و التجارة المتنقلة؛

-تحسين إطار عمل الفاعلين في هذا القطاع، عبر الملائمة المستمرة للقوانين المنظمة للقطاع، وتحسين تمثيلياتهم، وتبسيط المساطر ولاسيما منها تلك المتعلقة بالنشاط التجاري، وتكوين الفاعلين على الخصوص في مجال التدبير و التوزيع وحماية المستهلك من الناحية الصحية و الغذائية؛

-إحداث 450.000 منصب شغل مباشر؛

-تأهيل1.000 سوق قروي؛

[1] مجلة المالية لوزارة الاقتصاد و المالية، مرجع سابق، ص: 11.

-بالنسبة للمراكز التجارية الكبرى و المتوسطة، من المرقب أن ينتقل عددها من 50 إلى 600 مركز، وعدد الأشخاص العاملين بها من 8.000 إلى 90.000 عامل، و القيمة المضافة من 2.8 مليار درهم إلى 26 مليار درهم، و الوعاء العقاري المخصص لها من 142 هكتار إلى 1.000 هكتار.

- **مخطط الصيد البحري " هاليوتيس"**: عرف قطاع الصيد البحري ابتداء من سنة 2010 الانطلاقة الفعلية الإستراتيجية " **هاليوتيس**" التي تهدف إلى إرساء برنامج عمل منظم وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

يساهم قطاع الصيد البحري بنسبة 2 إلى3% من الناتج الداخلي الخام وبـ 100% من قيمة الصادرات الوطنية ويوفر مناصب شغل تقدر بأكثر من 660.000 منصب شغل منها 170.000 منصب مباشر، أي بنسبة 15% من الساكنة النشيطة و 490.000 منصب شغل غير مباشر وهو بذلك مصدر دخل لفائدة 3 ملايين شخص، كما يسجل هذا القطاع رقم معاملات يقدر بـ 16.3 مليار درهم تمثل فيه الصادرات بنسبة 70%.

تتوفى الإستراتيجية الجديدة في أفق 2020، بلوغ الأهداف التالية:[1]

-مضاعفة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام ثلاث مرات ليبلغ 22 مليار درهم؛

-تقليص نسبة الأنشطة غير المهيكلة للقطاع من حوالي 50% إلى مستوى أقل من 15%؛

-مضاعفة رقم معاملات صادرات المنتوجات البحرية من 1.2 إلى 3.1 مليار دولار أمريكي؛

-الرفع من حصة المغرب في السوق العالمية للمنتجات البحرية من 3.3% إلى 5.4% عبر ولوج أسواق جديدة؛

-الرفع من الاستهلاك الداخلي للأسماك من 10 كيلو غرامات إلى 16 كيلو غرام لكل مواطن سنويا.

- **الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي أفق 2015**: يعتبر الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي برنامجا تعاقديا تم توقيعه برعاية صاحب الجلالة الملك محمد السادس سنة 2009 بين الدولة و القطاع الخاص من أجل تفعيل الإستراتيجية التنموية بالمغرب و التي تهدف إلى:[2]

-تطوير القطاعات (المهن العالمية) التي يملك فيها المغرب امتيازات تنافسية واضحة وقابلة للاستغلال من خلال برامج تنموية مخصصة صناعة السيارات الطائرات و الإلكترونيك، ترحيل الخدمات، النسيج و الصناعات الغذائية؛

-تعبئة 2200 هكتار لإحداث جيل جديد من المناطق الصناعية المندمجة؛

-تعزيز القدرات التنافسية للمقاولة الصغرى و المتوسطة وتحسين مناخ الأعمال و تكوين الموارد البشرية؛

[1] نفس المرجع، ص: 18.

[2] البوابة الوطنية، للملكة المغربية، على الرابط: www.maroc.ma تم الإطلاع يوم 13-04-2017 على الساعة 00:00، ص: 01.

- رفع الناتج الداخلي الخام بـ 50 مليار درهم؛
- تحسين توازن الميزان التجاري عبر رفع رقم معاملات الصادرات بـ 95 مليار درهم؛
- إحداث 220.000 منصب شغل في أفق 2015؛
- تحقيق 120 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة.

- **مخطط قطاع الخدمات**: اختار المغرب أن يجعل من قطاع ترحيل الخدمات إحدى قاطرات التنمية الاقتصادية بالبلاد، حتى تبنى إستراتيجية إدارية، تحت اسم " **عرض المغرب لترحيل الخدمات** " وذلك من أجل ضمان موقع الوجهة المغربية على الصعيد العالمي، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى الرفع من صادرات القطاع لتصل إلى 20 مليار درهم في أفق سنة 2015، وكذا خلق حوالي 70.000 منصب شغل خلال الفترة 2009-2015 لبلوغ مجموع 100.000 منصب.[1]
- **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**: هي مشروع تنموي من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للفئات الفقيرة، انطلق المشروع رسميا بعد الخطاب الملكي في 18 ماي 2005 وترتكز على ثلاث محاور أساسية:[2]
  - التصدي للعجز الاجتماعي بالأحياء الحضرية الفقيرة و الجماعات القروية الأشد خصصا؛
  - تشجيع الأنشطة المدرة للدخل القار و المتيحة لفرص الشغل؛
  - العمل على الاستجابة للحاجيات الضرورية للأشخاص في الوضعية الصعبة.

تمحورت المبادرة خلال المرحلة الأولى 2005-2010 حول أربعة برامج لفائدة مختلف الفئات المستهدفة:

- برنامج محاربة الفقر في الوسط القروي: همت 403 جماعة قروية لا يتعدى معدل الفقر بها 30%؛
- برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في الوسط الحضري: يستهدف هذا البرنامج 264 حيا حضريا؛
- برنامج الهشاشة: يستهدف هذا البرنامج 10 فئات من الأشخاص في وضعية هشة؛
- البرنامج الأفقي: يهم جميع الجماعات القروية و الحضرية غير المستهدفة.

أعطت انطلاقة المرحلة الثانية للمبادرة 2011-2015 من طرف صاحب الجلال الملك محمد السادس، دفعة قوية تجلت من خلال الرفع من الغلاف المالي هذا الأخير صار يناهز 17 مليار درهم، مع توسيع قاعدة الاستهداف لتشمل 702 جماعة قروية و 532 حي حضري بالإضافة إلى برنامج خامس للتأهيل الترابي خصص له غلاف

[1] تقرير الاقتصادي و المالي حول: **مشروع قانون المالية لسنة 2016**، المملكة المغربية، ص: 51.

[2] البوابة الوطنية للملكة المغربية، على الرابط: www.maroc.ma تم الإطلاع يوم 14-04-2017، على الساعة 20:00، ص: 01.

مالي قدره 5 مليار درهم يستهدف هذا البرنامج 1 مليون مستفيد قاطن بـ 3300 دوار، ينتمي إلى 22 إقليم معزول أو جبلي، خاصة فيما يتعلق بالبنيات التحتية و الخدمات الأساسية.[1]

- **المخطط المغربي للطاقة الشمسية:** يشكل إطلاق المشروع المغربي للطاقة الشمسية بورزازات بداية جيل جديد من المشاريع التنموية التي تسعى من خلالها المملكة إلى الارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة وتوفير الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية التي تؤمن العيش الكريم للمواطنين، ومن جملة الأسباب التي أكسبت هذه المبادرة المغربية مزيدا من الدعم و التأييد على الصعيد العالمي، هي أن كان من بين الدول القلائل التي أقرنت الأقوال بالأفعال في ظل تزايد النداءات من أجل الحد من الانبعاثات الغازية التي تهدد الأرض، و التوجه عوضا عن ذلك نحو استخدام الطاقة النظيفة كبديل للطاقات ذات الأصل الأحفوري.[2]

حيث يتجلى مشروع الطاقة الشمسية في إحداث قدره تصل إلى 2000 ميغاوات من أجل إنتاج 4.500 جيغاواط في الساعة بكلفة تقدر بـ 9 ملايير دولار، وقد تم تحديد 5 مواقع بمساحة 10.000 هكتار بكل ورزازات وعين بني مطهر و فم الواد وبوجدور وسبخة تاه، وفي هذا الإطار، من المتوقع الشروع في استغلال أول محطة لإنتاج الطاقة الكهربائية بقوة 500 مغاواط على مساحة 10.000 هكتار في أفق 2015، وقد تم إعداد العرض الدولي لإنجاز هذه الوحدة، كما جدر الإشارة في هذا الصدد إلى " مشروع دزيرتك" المتدرج في إطار الطاقة الأورو متوسطية، ويرمي إلى إحداث شبكة كهربائية الارتباط المتبادل يتم تزويدها من طرف محطات الطاقة الشمسية المتواجدة بدول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، ومن شأن هذا المشروع أن يشجع على تنمية الصناعات المرتبطة بالطاقة الشمسية و إحداث مراكز للبحث في هذا المجال و النهوض بأنشطة البحث و التنمية.[3]

ومن مزايا المشروع المغربي للطاقة الشمسية، أنه سيمكن المغرب من اقتصاد، 1 مليون طن سنويا من المحروقات الأحفورية، إلى جانب المساهمة في الحفاظ على محيطه البيئي من خلال تجنب انبعاث 3 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة، فضلا عن ذلك سيكون لهذا المشروع وقعا إيجابيا على وتيرة نمو الاقتصاد المغربي،

[1] المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، على الرابط: www.indh.gov.ma ، تم الإطلاع يوم 14-04-2017، على الساعة 20:10، ص: 01.
[2] البوابة الوطنية للملكة المغربية، على الرابط: www.maroc.ma، تم الإطلاع يوم 14-04-2017، على الساعة 20:40، ص: 01.
[3] مجلة المالية لوزارة الاقتصاد و المالية، مرجع سابق، ص: 23.

لاسيما وأن مجال إنتاج الطاقة الشمسية مافتئ يعرف نموا مضطردا على الصعيد العالمي حيث يصل نموه 22% من منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي.[1]

ويوجد كذلك " **المخطط الأزرق** " الذي يخص السياحة، سوف يتم التطرق إليه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في مصر

شرعت الحكومة المصرية في تبني برامج الإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي و ذلك في منتصف الثمانينات من القرن المنصرم بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في تلك الحقبة ولكن هذا الاتفاق تم إلغاؤه بعد ثلاثة أشهر فقط نظراً لعدم تمكن الحكومة من الوفاء بمتطلبات صندوق النقد الدولي، ولكن مع زيادة الضغوط وتدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل سريع في نهاية عام 1990، وعدم قدرة الحكومة المصرية من الوفاء بمتطلبات خدمة الدين الخارجي، كان من الضروري الرجوع للمنظمات الدولية مرة أخرى للتفاوض حول مسألة الدين الخارجي و إجراء إصلاحات جوهرية وهيكلية في الاقتصاد المصري.[2]

هناك عدة أسباب أدت إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وهي كما يأتي:

- ارتفاع معدل التضخم الذي وصل إلى حوالي (21.2 %) في عام 1989؛
- ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة إذ وصلت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي (15.8%) في السنة المالية 1990/89؛
- نقص في الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي حيث تبلغ (2.684) مليار دولار عام 1990؛
- بلغ العجز الكلي في الميزان المدفوعات حوالي (1.2) مليار دولار بما يمثل (123 %) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي و بلغت خدمة الدين من فوائد و أقساط سنوية حوالي (46 %) من حصيلة الصادرات في السنة المالية 1990/89؛
- المغالاة في القيمة الحقيقة لسعر الصرف؛
- انخفاض الكفاءة الاقتصادية للقطاع العام، حيث كان القطاع العام أكبر من القطاع الخاص وهو المسيطر للقيام بالأنشطة الاقتصادية؛
- تزايد الاختلالات و التشوهات في هيكل أسعار السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج مما حال دون تحقيق الكفاءة الاقتصادية و التخصيص الكفء للموارد، و كذلك الاختلال بين الأجور و الأسعار؛

[1] البوابة الوطنية للملكة المغربية، على الرابط: www.maroc.ma، تم الإطلاع يوم 14-04-2017، على الساعة، 21:00، ص: 01.

[2] عمران محمد مصطفى، **أداء و مصادر النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002،ص: 03.

-وصول معدل البطالة إلى ما يقرب من (15 %) في السنة المالية 1990/89؛

-انخفاض معدل النمو الاقتصادي حيث وصل إلى (2.4 %) في السنة المالية 1990/89، وهو معدل نمو اقل من معدل نمو السكان في تلك السنة، وكذلك انخفاض الاستثمار الأجنبي و عدم تدفقه بالقدر الكافي حيث تتراوح كمية ما يستقبله الاقتصاد المصري من تلك الاستثمارات ما بين (200-400) مليون دولار بمتوسط نسبي يصل إلى (1%) من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن الاختلال الحاصل بين الاستثمار و الادخار وعدم كفاءة الإطار المؤسسي بشكل عام.

و في ظل مثل هذه المشكلات و الاختلالات و الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد المصري كان على صانع السياسة الاقتصادية ضرورة الدخول في برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل و تطبيق حزمة متكاملة من سياسات الإصلاح الاقتصادي لعلاج تلك المشكلات و الاختلالات.[1]

أولا: برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر (1991-2011)

وتتمثل أهداف "**الإصلاح الاقتصادي**" التي أعلنت من قبل التصريحات الرسمية للحكومة المصرية فيما يلي :[2]

-توفير الظروف المناسبة التي تدفع الوحدات الاقتصادية لأن تعطي إنتاجاً متزايداً من حيث الكم و القيمة و الجودة؛

-التخلص من الممتلكات ذات القيمة العالية و التي تعطي عائداً مناسبا و تحمل الدولة بأعباء متزايدة باستمرار؛

-تدوير جزء من الاستثمارات الحالية حتى تتمكن الدولة من تعبئة المزيد من الموارد لإنشاء مشروعات جديدة حيث لا يعقل أن تبقى أموال الدولة عاطلة في مشروعات قائمة في الوقت الذي يمكن فيه استخدامها في خلق المزيد من فرص العمل؛

-تحقيق تقلص واضح و محسوس في دور الأجهزة الحكومية التي تمارس أشكالا متعددة من التدخل و الإشراف و الرقابة على الوحدات الاقتصادية، بحيث يتم تحديد هذا الدور في الحجم و الأسلوب و يقتصر على جهة واحدة تمثل الدولة، بصفتها المالك، وكذلك الرقابة بما يتوافر لها من الخيرات الكافية لأداء هذا الدور؛

-أن تتوافر للوحدات الاقتصادية العامة إدارة لا تختلف في نوعيتها و شكلها عن الإدارة المستخدمة في المشروعات الخاصة، وأن يمنح لهذه الإدارة القدر من الحرية الذي يتوافر لمثيلتها في المشروعات الخاصة؛

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر ص ص: 227،228.

[2] راشد عبد المجيد، **المفاهيم الخادعة الإصلاح الاقتصادي 2006**، الحوار المتمدن العدد 173، على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=80901 ، يوم 27-04-2017، على الساعة : 11:45.

–أن يتم الإصلاح من أجل هدف مساهمة الوحدات الاقتصادية في زيادة الإنتاج وزيادة القيمة المضافة وزيادة دخول العمال من خلال وضع حوافز، وغاية الإصلاح هو مزيد من الدخل للدولة كمالك و للعامل كشريك أصيل فيها يتحقق لأفراده و العاملين في المشروعات الاقتصادية؛

–كما تحاول السياسة الاقتصادية إعادة توازن على المستوى الجزئي في إطار فرض الإصلاح الهيكلي، الموقع في يونيه 1991 بين الحكومة المصرية و البنك الدولي. و الذي يهدف إلى تحسين كفاءة تعبئة و تخصيص الموارد مع التحول نحو إستراتيجية يقودها القطاع الخاص و الصادرات عن طريق التأثير في القرارات الخاصة بالإنتاج و التجارة و التوزيع، ويهدف علاج الآثار السلبية لهذه السياسة على الدخل الحقيقي للفئات الفقيرة من السكان، وبغية ضمان استمرارية الإصلاح ثم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية.

ويمكن تقسيم مراحل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر إلى ثلاث مراحل بيانها كالأتي : [1]

- **المرحلة الأولى: (1991–1998)**

في هذه المرحلة تألف البرنامج من شقين: أولهما برنامج التثبيت الهيكلي ويشرف عليه صندوق النقد، وثانيهما برنامج للتكييف الهيكلي ويشرف عليه البنك الدولي. كما تضمن الاتفاق إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية، والذي هدف، أساساً إلى الحد من الآثار لسلبية التي قد تنتج عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، لحماية الطبقات الفقيرة و محدودي الدخل و الطبقات المتضررة من تنفيذ البرنامج.

1 -برنامج التثبيت الاقتصادي:

هدف هذا البرنامج إلى إعادة التوازن الكلي في الاقتصاد من خلال علاج الاختلالات المالية و النقدية و المتمثلة في عجز الموازنة و التضخم، وعجز ميزان المدفوعات، وإصلاح نظام سعر الصرف، وذلك من خلال تقييد الطلب الكلي.

2 - برنامج التكييف الهيكلي:

ويهدف، على العكس إلى تحقيق التوازن من خلال توسيع العرض، فتعتبر سياسات إعادة الهيكلة مكملة لسياسات التثبيت، وتهدف إلى إزالة التشوهات و الاختلالات الموجودة في الاقتصاد، وزيادة معدلات الادخار و الاستثمار، بالاعتماد على آليات السوق، وعلى القطاع الخاص، ودفعه نحو الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، فالمحور الأساسي في هذا البرنامج هو إعادة توطين الموارد الاقتصادية وفقا لاعتبارات الكفاءة، هذا وتكون برنامج إعادة الهيكلة من مجموعة من السياسات:

[1] ولاء وجيه محمد دياب، **فاعلية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر(1991/2011)**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد، جامعة بنها، القاهرة، 2013، ص: 102.

-سياسات إصلاح المؤسسات العامة لرفع كفاءتها الإنتاجية و تخصيص بعضها؛

-سياسات تحرير الأسعار؛

-سياسات تحرير التجارة الخارجية؛

-تحرير النظام النقدي و المصرفي من أجل زيادة تعبئة المدخرات من خلال تحرير أسعار الفائدة، و إعادة هيكلة أو تخصيص بعض البنوك المملوكة للدولة و التي ربما تظهر ضعفاً في أدائها الاقتصادي.

3 -الصندوق الاجتماعي للتنمية:

أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية كمبادرة مشتركة بين الحكومة المصرية و البنك الدولي و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبدأ العمل الفعلي له في مارس 1993، ويعتمد اعتماداً كبيراً على التمويل الخارجي، كما يعمل الصندوق على تحقيق الأهداف المرجوة منه من خلال البرامج التالية:[1]

-برنامج الأشغال العامة، الذي يهدف إلى إعادة تأهيل مرافق الخدمات العامة وغيرها من المشاريع كثيفة العمل؛

-برنامج تنمية المجتمع، ويهدف إلى تطوير الخدمات الاجتماعية و مساعدة الأفراد على إنشاء المشروعات الصغيرة؛

-برنامج تنمية المشروعات، ويقوم على تقديم التسهيلات الائتمانية المصرفية اللازمة لتنمية المشروعات الصغيرة؛

-برنامج تنمية الموارد البشرية، يهدف إلى بحث احتياجات تأهيل و تدريب العمالة لإيجاد فرص عمل جديدة لها؛

-برنامج التنمية المؤسسية، يهدف إلى دعم القدرات الإدارية و الفنية للصندوق حتى يمكنه تنفيذ أهدافه بالكفاءة و الفاعلية المطلوبة، ودعم الأجهزة الوسيطة من المؤسسات الحكومية حتى يمكنها أيضا مشاركة الصندوق في تنفيذ برامجه.

- **المرحلة الثانية (1998-2004):**

ويمكن توضيح أهم خصائصها فيما يلي:[2]

-تم سن تشريعات جديدة ومنها قانون التمويل العقاري في 2001 وتعزيز التصدير و غرف التجارة و قانون غسل الأموال وحقوق الملكية الفكرية في 2002 وتلاها قانون موحد للمصارف و البنك المركزي في 2003؛

-و في يناير 2003، تم تحرير سعر الصرف فيما انخفضت قيمة العملة؛

[1] ميرفت محمد، **التشغيل الأجور و تكاليف المعيشة في ظل سياسات التثبيت الهيكلي** ، رسالة دكتوراه قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، 2006، ص:80.

[2] Sufyan Alissa،(2007) **The Political Economy of Reform in Egypt:Understanding the Role of Institutions**،Carnegie paper،Carnegie Middle East Center،p05- available at: carnegieendowment.org/files/cmec5-alissa-egypt-final.pdf.

-وقعت مصر عدداً من الاتفاقات التجارية، ومنها إطار التجارة و الاستثمار مع الولايات المتحدة 1999، و اتفاقات التجارة الحرة مع الأسواق شرق وجنوب إفريقيا في 2000 و اتفاق أغادير 2004 ثم دخل اتفاق الشراكة الأوروبية حيز التنفيذ في يونيو 2004.

- **المرحلة الثالثة من برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري (2004-2011):**

اعتمدت هذه المرحلة على فلسفة جديدة، من إتباع قواعد اقتصاد العالم، و إعطاء القطاع الخاص الفرصة ليتحول من كونه شريكاً صغيراً، يحتاج إلى الدعم و المشورة ، لشريكا كاملا في تعبئة الاستثمارات اللازمة للعمل، وتوليد الدخل ورسم السياسات و تنفيذها كما تم خلال هذه المرحلة تنفيذ برنامج متكامل لإدارة الأصل يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية وهي:

-الأول: تنفيذ برامج إعادة الهيكلة و صيانة المال العام للشركات و التوسع في إقامة استثمارات جديدة؛

-الثاني: توسيع المشاركة في ملكية أصول و شركات قطاع الأعمال العام و مساهمات المال العام في الشركات المشتركة؛

-الثالث: تطوير إدارة الشركات وفقا لمبادئ الحوكمة.[1]

وكان من أبرز ملامح هذه المرحلة ما يلي :[2]

-تم إصدار مجموعة من التشريعات الخاصة بالتوثيق الإلكتروني، الاستثمارات الجديدة، الجمارك، المنافسة و مكافحة الاحتكار الضريبة الشركات الموحدة. ومكافحة الإغراق و إدخال قانون جديد لحماية المستهلك، وتم تعديل قانون الاستيراد و التصدير، كما تم توقيع اتفاقية الكويز؛

-تم تسريع وتيرة الخصخصة فخلال فترة بين عامي 2004 و 2006، تم خصخصة عدد من شركات القطاع العام بقيمة نحو 16 مليار جنيه مصري، حيث شهدت انتعاشة كبيرة في عام 2004 وذلك بعد عدة سنوات من التباطؤ؛

-بدأت عملية الإصلاح المصرفي في مصر مع صدور قانون جديد في عام 2003، يمنح هذا القانون البنك الاستقلالية الكافية لممارسة مهامه بحرية وكفاءة مع إجراء التعديلات اللازمة في السياسة النقدية، بما من شأنه زيادة موارد البنوك من النقد الأجنبي؛

-أطلقت الحكومة خطة شاملة للقطاع المالي في سبتمبر 2004 وبحلول أواخره، كان أكثر من نصف القطاع المصرفي قد أصبح ملك أطراف خاصة وكان أبرزها بيع بنك الإسكندرية في ديسمبر 2006، كما أعيد هيكله

[1] الموقع الإلكتروني لوزارة الاستثمار: www.investment.gov.eg ، تم الإطلاع يوم 21-04-2017، على الساعة 15:46، ص: 01.

[2] ولاء وجيه محمد دياب، مرجع سابق، ص ص: 105،106.

أكثر من نصف الديون غير المسددة في القطاع الخاص، مع التخلص من الديون غير المسددة في القطاع العام، بواسطة ضخ الحكومة أموالاً من عائدات الخصخصة؛

-إنشاء سوق مصرفية بينية تسمح للبنوك بحرية تداول العملات الأجنبية، مع رفع متطلبات التسليم على إجراءات التصدير؛

-عدل قانون الضريبة على الدخل في 2005 بهدف تسهيل بنية النسب و توسيع القاعدة الضريبية و الخفض من نسبة الضرائب على الدخل للأفراد و الشركات. ورفع الحد الأدنى منه، كما تم توسيع الضريبة على الطوابع و خفضها في 2006، و أسست وحدة واسعة لدفع الضرائب، ودمجت دائرتي الضريبة غير المباشرة و ضريبة الدخل؛

-إصلاح القطاع العام مع التركيز على تحديث تصنيف و الموازنة و إنشاء حساب واحد للخزينة وترشيد العلاقات المالية بين المؤسسات الحكومية العامة؛

-إصلاح الرسوم الجمركية و تسهيل إجراءاتها.

ثانيا: البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في إطار خطة الحكومة المصرية(2012-2014)

تبنت حكومة الثورة طموحات الشعب المصري وأخذت على عاتقها صياغة مشروع وطني للتقدم الاقتصادي و العدالة الاجتماعية يمتد لعشر سنوات (2012-2022) وتهدف الخطة إلى جعل مصر دولة حرة مدينة ديمقراطية، رائدة إقليميا و مؤثرة عالميا، ذات اقتصاد وطني مستقل، يتمتع فيها كافة المواطنين بالكرامة الإنسانية، ويرغد العيش دون تمييز في إطار مجتمع متمسك بهويته الوطنية، وموروثه الثقافي، وقيمة الدينية و الحضارية، ويسوده العدل و احترام حقوق الإنسان، يأتي على قمة خطة الحكومة قصيرة المدى التي تمتد خلال الفترة من،(2000-2014)، برنامج اقتصادي طموح يوازن بين العدالة الاجتماعية و النمو الاقتصادي و يدفع معدل النمو الاقتصادي من 2.2% عام (2011-2014) إلى 3.5 % عام (2012-2013)، ثم 4.5 % عام (2013-2014)، بما يحقق تنمية مستدامة حتى عام 2022، وتوفير فرص عمل لا تقل عن 800 ألف فرصة عمل قبل نهاية العام المالي الجاري، وذلك من خلال تعظيم الاستثمارات المحلية و الأجنبية لتبلغ 267 مليار جنيه مصري تساهم الحكومة فيها بحوالي 1000 مليار جنيه.[1]

ثالثا: إستراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030)

تم إعداد و إطلاق " **إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030**" و التي تعد بمثابة خارطة طريق تعظم الاستفادة من إمكانيات مصر التنافسية وتعمل على إعادة إحياء دورها التاريخي في ريادة الإقليم وتوفير حياة

[1] رئاسة مجلس الوزارة، **البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي في إطار خطة الحكومة المصرية (2014/2012) السياسات المالية و النقدية**، نوفمبر 2012، ص ص: 02،03.

كريمة للمواطنين، مع ضمان التناسق التام بين أهداف الإستراتيجية و الأهداف الأممية للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015 تم وضع آلية لمتابعة وتقييم تحقيق مستهدفات الإستراتيجية بشكل دوري حتى عام 2030.

وتتضمن هذه الإستراتيجية عدة محاور من بينها:[1]

-محور التنمية الاقتصادية: تتمثل الرؤية الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في مصر حتى عام 2030 أن يكون الاقتصاد المصري اقتصاد منضبطا يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي و قادرا على تحقيق نمو احتوائي مستدام ويتميز بالتنافسية و التنوع و يعتمد على المعرفة، ويكون لاعبا فاعلا في الاقتصاد العالمي قادرا على التكيف مع المتغيرات العالمية وتعظيم القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

-محور الطاقة: بحلول عام 2030 يكون قطاع الطاقة قادرا على تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد الطاقة و تعظيم الاستفادة الكفء من مصادرها المتنوعة (التقليدية و المتجددة) بما يؤدي إلى المساهمة الفعالة في رفع الاقتصاد و التنافسية الوطنية و العدالة الاجتماعية و الحفاظ على البيئة مع تحقيق ريادة في مجالات الطاقة المتجددة و الإدارة الرشيدة و المستدامة للموارد ، و يتميز بالقدر على الابتكار و التنبؤ و التأقلم مع متغيرات المحلية و الإقليمية و الدولية في مجال الطاقة، وذلك في إطار مواكبة تحقيق الأهداف الدولية للتنمية المستدامة.

-محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية: بحلول عام 2030 يكون هناك جهاز إداري كفء و فعال ويحسن إدارة موارد الدولة و يتسم بالشفافية و النزاهة و المرونة يخضع للمساءلة ويعلي من رضا المواطنين و يتفاعل مع ويستجيب له.

-محور المعرفة و الابتكار و البحث العلمي: يكون المجتمع المصري بحلول عام 2030 مجتمعا مبدعا مبتكرا ومنتجا للعلوم و التكنولوجيا و المعارف،ويتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار و المعرفة ويربط تطبيقات المعرفة و مخرجات الابتكار بالأهداف و التحديات الوطنية.

[1] إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، على الرابط: http://sdsegypt2030.com تم الإطلاع يوم: 2017/04/27، على الساعة: 21:00، ص: 01.

المبحث الثاني : واقع صناعة السياحة في الجزائر والمغرب ومصر

حظيت السياحة باهتمام متفاوت من دولة إلى أخرى وذلك حسب الصورة المشكلة، حول قطاع السياحة من قبل سلطات كل بلد، وهنا سوف نعرض نماذج عن قطاعات السياحة في الدول المدروسة.

المطلب الأول: واقع القطاع السياحي في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك ثروات سياحية عديدة تؤهلها لمزاولة العديد من الأنشطة السياحية التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات لذلك نحاول التطرق للمقومات و المؤشرات السياحية في الجزائر.

أولا– المقومات السياحية في الجزائر: تتمثل أهم المقومات السياحية في الجزائر فيما يلي:[1]

1. الموقع: تقع الجزائر في الشمال إفريقيا يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط و على الشريط الساحلي يبلغ 1200 كلم^2 وشرقا تونس وليبيا وغربا كل من المغرب و موريتانيا و الصحراء الغربية وجنوبا النيجر ومالي، وتعد الجزائر ثاني أكبر البلدان في القارة الإفريقية من حيث المساحة بعد السودان، إذ تتربع على مساحة 2.381.471 كلم^2 وعدد سكانها يفوق 35 مليون نسمة، ويمكن توضيح أهم المقومات الطبيعية و الجغرافية كما يلي:

2. المناخ: تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاث أنواع من المناخ وهي:[2]

–مناخ متوسطي على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب ودرجة الحرارة عموما في هذه المناطق من شهر أكتوبر إلى أبريل تقارب 18°، أما في شهري جويلية و أوت فتصل درجة الحرارة بها أكثر من 30° ويكون الجو بها حاراً ورطبا.

–مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا وتتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة الممتدة من شهر أكتوبر إلى ماي وتصل درجات الحرارة أحيانا إلى 0° أو أقل في بعض المناطق، أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة تصل درجات الحرارة إلى أكثر من 30°.

–مناخ صحراوي في مناطق الجنوب و الواحات، ويتميز بموسم طويل وحار في شهر ماي إلى سبتمبر حيث تصل درجات الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40°، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسط ودافئ ولهذا فإن فصل الشتاء في هذه المناطق يسمح بتنقل السياح إليها.

3. الأقاليم النباتية: وتتمثل الأقاليم النباتية الموجودة في الجزائر فيما يلي:[3]

---

[1] صورية معموي، خديجة بلعياء، **السياحة كبديل لتحقيق التنمية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول: بدائل التنمية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية و الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص: 05.

[2] نفس المرجع ، نفس الصفحة.

[3] محمد الهادي لعروق، **العالم و أطلس الجزائر**، دار الهدى، الجزائر، 2002، ص: 18.

-إقليم متوسط: تغطي الأراضي المحصورة بين السفوح الجنوبية للأطلس التلي وساحل البحر الأبيض المتوسط، ويعتبر من أغنى و أخصب الأراضي في الجزائر و تغطي هذا الإقليم غابات مساحتها 3.8 مليون هكتار غابات طبيعية و 550 ألف هكتار غابات غير طبيعية، ففي المرتفعات الساحلية نجد غابات الصنوبر البحري و الصنوبر الحلبي على مساحة 700 ألف هكتار و شجر البلوط 500 ألف هكتار و الفلين 440 ألف هكتار وكلما تسلقنا المرتفعات وجدنا غابات الزان و البلوط الأخضر.

-إقليم السهوب: هو إقليم انتقالي بحكم موقعه بين إقليم المتوسط و الصحراء، و تنتشر في الشمال أشجار الزيتون، وفي الجنوب الدرين ويتراوح في هذا الإقليم معدل التساقط بين 500/300 ملم في السنة و الذي يكون أساسا في الشتاء، وفترة الجفاف فيه طويلة و الحرارة أكثر ارتفاعا، وتظهر التشكيلات النباتية فيه على شكل تجمعات كثيفة أو مفتوحة من الأعشاب و الحشائش القصيرة و الشجيرات في المناطق غير الصالحة للزراعة، حيث يعتبر هذا الإقليم نطاق المراعي الطبيعية الأول في الجزائر، و أهم الأنواع النباتية السائدة فيه الحلفاء بنحو 04 ملايين هكتار.

-إقليم الصحراء: يقتصر الغطاء النباتي في هذا الإقليم على النباتات المتآلفة مع الجفاف وارتفاع الحرارة، كما أن أنواع النباتات محدود لا يتجاوز بضعة أنواع و أهمها النخيل، الدرين، العناب، الطرفة و السط.

4. المياه: إن مجاري المياه التي تأخذ مصدرها من ينابيع طبيعية وعرة وضيقة (150 إلى 200 كلم عرضا) تتوقف غزارتها على تفاوت سقوط الأمطار و انتظامها أو عدم انتظامها، وعموما فإن الوديان و الأنهار تكون جافة في الصيف و لا يبقى إلا النذر القليل في البعض منها التي تحتفظ بسيلان المياه بفضل المياه التي تنبع من جديد، أما في الشتاء فإنها غالبا ما تكون جارفة، و أهم الوديان هي الشلف ، المقطع تافنة، سيف، يسر، سباو،الصومام، الرمال، الوادي الكبير و سيبوس.[1]

5. الحمامات المعدنية: تتوفر الجزائر على ما يفوت 200 منبع للمياه الحموية الجوفية و 7 محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني ومركز واحد للعلاج بمياه البحر، كما يوجد ما يقارب 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية و بالنسبة للحمامات المعدنية فهي حمام بوغرارة بتلمسان (500 كلم غرب العاصمة) القريبة من الحدود مع المغرب، حمام بوحنيفية بمنطقة معسكر، حمام ريغة بعين الدفلى (170 كلم) غربا، حمام الصالحين ببسكرة، أما عن المنابع الحموية غير مستغلة التي لا تزال على حالتها الطبيعية ما يفوق 60% من المنابع المحصاة.[2]

6. المواقع التاريخية و الحضارية: تتمتع الجزائر على معالم أثرية و تاريخية منتشرة في كافة أرجائها الواسعة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، فواحات الجنوب الشرقي و " **القصور**" في الجنوب الغربي ومنطقة الهقار بكنوزها وشواهدها تشكل متحف طبيعيا، وموقع " الطاسيلي " الذي يعتبر أهم المواقع العالمية من حيث

[1] خالد كواش، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، الجزائر، ص: 218.

[2] بوعلام غمراسة، **الحمامات المعدنية بالجزائر**، على الموقع: http://www.aawawsat.com، تم الإطلاع يوم 21-04-2017، على الساعة 22:30.

الطبيعة و الجيولوجية، التي يعود تاريخها إلى 6000 سنة قبل الميلاد إضافة إلى الزخم الهائل من التقاليد و العادات و الثقافات، و"**حي قصبة**" العريق بالعاصمة الذي شيد في الحقبة العثمانية و بمدينة تلمسان العريقة توجد " **قلعة مشورة**" التي تعود لعهد الدولة الزيانية و "المنصورة" التي تشهد على حصار المرينيين لها، بالإضافة إلى " **موقع تيمقاد**" من الحقبة الرومانية بمدينة باتنة وغيرها من الآثار و المعالم التي بقيت شاهدة على تاريخها الغني و الثري و المتنوع.[1]

ثانيا– المؤشرات السياحية في الجزائر:

بالنظر إلى ما تنعم به الجزائر من تراث غني ومتنوع سواء طبيعيا أو تاريخيا أو ثقافيا ما يؤهلها لأن تكون وجهة سياحية بامتياز، فإن لديها كذلك إمكانيات مادية معتبرة تستطيع استغلالها في دعم طاقتها الفندقية وعدد الأسرة باختلاف تصنيفاتها.

1. الطاقة الفندقية: تمثل الطاقة الفندقية إمكانية البلد وقدرته على استيعاب السياح، فهي تعكس مدى اهتمام وتقدم البلد في مجال التنمية السياحية، فقد عرفت الجزائر تطورا في مجال الفنادق يوضحه الجدول رقم (3)

الجدول رقم (2-3): التطور التأشيري لعدد الفنادق في الجزائر حسب الدرجات خلال الفترة (2005–2014)

التصنيف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نجمة	57	97	97	99	101	58	58	-	-	-
نجمتين	69	155	157	160	148	72	74	-	-	-
3نجوم	76	145	145	142	152	77	60	-	-	-
4نجوم	23	54	54	53	57	39	64	-	-	-
5نجوم	13	13	13	13	13	13	13	-	-	-
المجموع	238	464	466	467	471	259	269	-	-	-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

(-): عدم توفر معلومات حول الطاقة الفندقية في الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في عدد الفنادق حسب درجاتها، ما عدا 2010 و 2011، أما نوع التصنيف "5 نجوم" كان ثابت خلال هذه الفترة.

[1] شهيرة عياشي، سمية يوشقيق، **ترجمة المطويات السياحية دراسة تحليلية مقارنة لمطويات سياحية مترجمة الجزائر و تونس أنموذجا** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: سياحة وتراث ثقافي، كلية آداب و اللغات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص ص: 10،11.

2. الوافدين إلى الجزائر:

التدفقات السياحية في الجزائر في تزايد ماعدا عاميي 2014 و2015 والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-1): تدفق عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

(الوحدة: بالمليون)

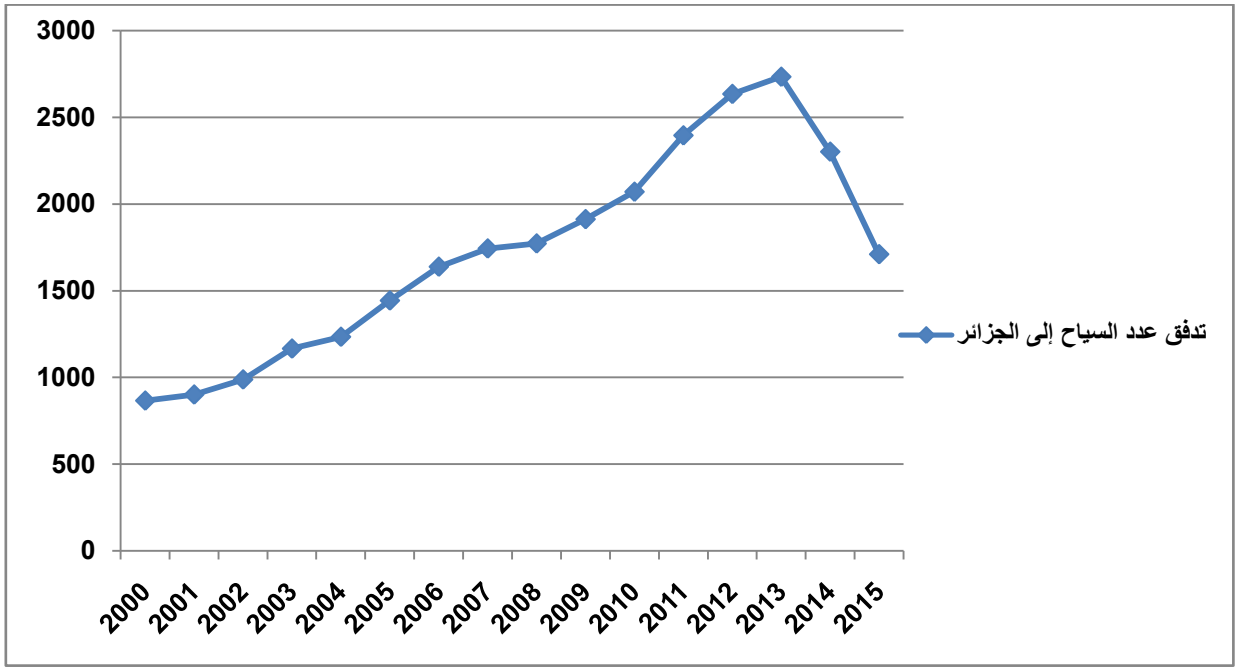

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على:

- البنك الدولي http://www.albankaldawli.org ، تم الإطلاع يوم 10-04-2017، على الساعة 15:43.

من خلال الشكل رقم (2) نلاحظ تزايد في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة من (2000-2013)، حيث تضاعف عدد السياح بنحو 3 مرات من سنة 2000 حيث بلغ 86600 مليون سائح إلى سنة 2013 حيث وصل العدد إلى 2733000 مليون سائح. وترجع أسباب هذه الزيادة إلى عودة الأمن و استرجاع الجزائر لصورتها السياحية التي كانت غائبة لعشرية من الزمن، والأوضاع السياسية التي تعيشها بعض الدول العربية مثل تونس و مصر مما دفع السياح لاختيار الجزائر كوجهة بديلة ، أما في عاميي 2014 و2015 حيث سجلا تراجع مقارنة بسنة 2013 وترجع أسباب التراجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل مما دفع السياح إلى اختيار وجهات بديلة.

3. توزيع طاقات الإيواء: من خلال الجدول التالي سنوضح توزيع طاقات الإيواء حسب الطبيعة الجغرافية وهو كما يلي:

الجدول رقم (2–4): توزيع طاقات الإيواء حسب الطبيعة الجغرافية لسنة 2014

الطابع	عدد الفنادق	عدد الأسر
حضري	872	61.012
ساحلي	209	27.962
صحراوي	60	4547
حموي	26	4259
مناخي	18	1825
المجموع	1185	99.605

المصدر: وزارة السياحة و التهيئة العمرانية

من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى عدد لطاقات الإيواء بالنسبة لعدد الفنادق و الأسر كانت للطابع الحضري، وتليها الطابع الساحلي و الصحراوي و حموي ومناخي على التوالي حيث كان مجموع الفنادق في عام 2014 1185 فندق و عدد الأسر كانت 99.605 أسرة.

ثالثا– إستراتجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر آفاق 2025:

فعن الإستراتيجية السياحة لأفاق 2013، قد بدأت الوزارة الوطنية على قطاع السياحة خلال سنة 2000، في إعداد إستراتيجية من أجل تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010 وخلصت إلى صياغتها النهائية سنة 2011 تحت عنوان:" **مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010**"، وأدخلت تعديلات عليه فأصبح مشروعا جديد في آفاق 2013.

ومن أهداف هذا البرنامج تثمين الطاقات الطبيعية و الثقافية و الدينية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية و السياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية. هذا بالإضافة إلى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد بالاستمرار قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل، وكذا زيادة التدفقات السياحية. فالتدفقات السياحية خلال الفترة 2008 و2013 تم الحصول عليها بتطبيق نسبة نمو متوسط التدفقات عند بداية العشرية 10% أعيد تعديلها سنويا بنصف نقطة 0.5%، ابتداء من سنة 2009 وبناء على التقديرات السابقة و الاستقرار المرحلي لدخول السياح الأجانب، فإن عدد السياح المرتقبين في 2013 سيقارب 3.100000 سائح منهم 1900.000 سائح أجنبي.[1]

[1] عبد القادر شلالي، عبد القادر عوينان، مداخلة بعنوان: **الواقع السياحي في الجزائر و آفاق النهوض به في مطلع 2025**، الملتقى العلمي الوطني حول: السياحة في الجزائر واقع وآفاق، بالمركز الجامعي آكلي محند أولحاج بالبويرة، الجزائر يومي 11 و 12 ماي 2010، ص: 14.

رابعا– المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة SDAT 2025:

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية من أجل تحويل الجزائر إلى بلد سياحي آفاق 2025، وهو يعلن على نظرة الدولة بالنسبة للتنمية السياحية في مختلف الآفاق، على المدى القصير (2009)، المدى المتوسط (2015) و المدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة. ويعتبر " SDAT 2025" جزءا لا يتجزأ من المخطط التوجيهي لتهيئة الإقليم " SNAT 2025"، الذي يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، الدعم الإيكولوجي في إطار التنمية المستدامة على المستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.[1]

وتسعى الإستراتجية السياحية الجديدة من خلال هذا المخطط إلى تحقيق نقاط مهمة تتمثل في:[2]

–تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي و الاستثمار؛

–توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، الصناعة، الشغل...)؛

–المساهمة في المبادلات و الانفتاح على الصعيدين الوطني و الدولي؛

–التوفيق بين النهوض بالقطاع السياحي و الحفاظ على البيئة؛

–تثمين التراث التاريخي والثقافي (كون هذه العناصر تشكل أهم عنصر في إستراتيجيات الجذب السياحي، يجب احترام التنوع الثقافي، وحماية التراث و المساهمة في التنمية المحلية)؛

–تحسين صورة الجزائر و إمكانيات سوقها المحلية.

كما أنها تسعى إلى إعادة تنظيم هياكل الإدارة و المصالح المشرفة على التنظيم السياحي، بصورة تسمح لها بالتكفل الناجح بمهامها في إطار إستراتيجية وطنية، تعتمد على اشتراك جميع الفاعلين في المجال، تهدف إلى ما يلي:[3]

–السهر على سير توجيهات المخطط الوطني للتهيئة السياحية ومتابعة تطبيقها خلال جميع المراحل؛

–تحديث المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كل خمس سنوات ومتابعة مدى تلاؤمه مع قدرات البلاد و السوق الدولية؛

–تحديد الأهداف لكل متعامل في الأقطاب السياحية المقترحة؛

[1] محمد حشماوي، سليمان زواري فرحات، **واقع و آفاق تنافسية الصناعة السياحية بالجزائر**، مجلة المناجير، المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، دراية، الجزائر، العدد 02 جوان 2015، ص: 12.

[2] مروان صحراوي، **التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسويق وخدمات ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011 –2012، ص: 151.

[3] Ministère de l'Avmènagement du Territoire،de l'Environnement de Tourisme(2008)،"SDAT2025".

-تكييف المخطط مع جميع المتعاملين في السياحة (مديريات،دواوين ووكلات).

خامسا- معوقات السياحة في الجزائر:

أحصت وزارة السياحة و الصناعات التقليدية مجموعة من النقائص والمعوقات التي حالت دون تطور القطاع السياحي في الجزائر، وذلك من خلال الزيارات للمواقع وتشمل هذه النقائص:[1]

-غياب نظرة المنتجات السياحة الجزائرية (مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية، غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز، غياب التشاور حول الأمور الأساسية وتمفصل ضعيف مع حقائق الميدان)؛

-إيواء الفندقة: طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة (عجز في طاقات الاستقبال، الهياكل الفندقية و الإطعام ذات نوعية و أصالة، هياكل إيواء متآكلة وغالية نسبين للسكان المحليين، 10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية)؛

-ضعف نوعية المنتوج وخدمات السياحة الجزائرية (انعدام النظافة والصيانة للفضاءات العامة والخاصة، غياب خدمات جذابة وأعمال لإبراز المنتجات المحلية)؛

-نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات و الخدمات السياحية و الفنادق الخاصة، كما أن نوعية التكوين مع متطلبات عرض سياحي بامتياز.

-تخلل ضعيف لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال في السياحة (عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز على ترقية الصحراء و الاكتشاف الثقافي، صعوبة مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال في قطاع السياحة)؛

-ضعف نوعية النقل و المواصلات (عدم القدرة على خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، زادت حدة من خلال إضافة التسعيرة المبالغ فيها مقارنة مع الممارسات الدولية، سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب يضاف إليه عدد التنسيق في رحلات الربط عند المغادرة باتجاه الخارج)؛

-بنوك وخدمات مالية غير متكيفة (عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح، قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح للخارج، تعارض طريقة تمويل الاستثمار و النشاط السياحي مع طبيعة الاستثمار السياحي)؛

-الأمن مسألة أساسية (غياب الأمن الصحي الغذائي، اضطرابات، اختطاف السياح)؛

-عجز في تسويق وجهة الجزائر(ضعف الاتصال الداخلي و الخارجي وضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة، عجز في الإعلام و الاتصال الإيجابي مما أدى إلى ظهور مشكل حقيقي خاص بالصورة و التسويق، انعدام أدوات الإعلام و السهر الإستراتيجي على النشاط السياحي، وسائل ترفيه متآكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث، غياب الأنشطة الإعلامية).

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04 جوان 2016، ص ص: 77،78.

المطلب الثاني: واقع القطاع السياحي في المملكة المغربية

تلعب السياحة دورا هاما في اقتصاد المغرب، حيث تعد النواة الأساسية لقطاع الخدمات، حيث يوجد بالمغرب العديد من مواقع التراث العالمي: الموقع الأثري لوليلي، قصر آيت بن حدو، مازاكان (الجديدة)، المدينة العتيقة للصويرة، المدينة القديمة في فاس، المدينة العتيقة لمراكش، المدينة العتيقة لتطوان، المدينة التاريخية لمكناس، الفضاء الشفافي لساحة جامع الفنا، مدينة طنجة ومدينة طانطان.

أولا– المقومات السياحية في المغرب

يتوفر المغرب على مقومات طبيعية، حضارية على درجة كبيرة من الأهمية ساعدته على تطوير قطاعه السياحي، وعلى استقطاب السياحة الإقليمية والدولية.[1]

1. الموقـــع: يتمتع المغرب بموقع جغرافي مهم، فهو يقع في أقصى شمال غرب القارة الإفريقية بمساحة تقدر بـ 710850 كلم²، ويتميز بواجهتين بحريتين المحيط الأطلسي في الغرب والبحر المتوسط في الشمال، ويعتبر موقعه الاستراتيجي من بين المقومات الطبيعية الهامة، إضافة إلى الشريط الساحلي يمتد على طول 3500 كلم، يفصله عن قارة أوروبا مضيق جبل طارق(14 كلم^2)، ويتقاسم حدوده الجنوبية مع الصحراء الغربية والشرقية مع الجزائر[2].

2. الأقاليم:ينقسم المغرب إلى خمسة أقاليم رئيسية:[3]

–الأراضي الساحلية المنخفضة: وتقع على امتداد ساحل البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وترتفع بالتدريج من الساحل الأطلسي مكونة هضبة تمتد باتجاه الجبال وتتعدد الأنهار الضحلة في هذه المناطق.

–سلسلة جبال الأطلس: وتنقسم الجبال في المغرب إلى سلسلتين، الأولى ساحلية بجوار ساحل البحر الأبيض المتوسط وتعرف باسم جبال الريف.والثانية إلى الداخل قليلا وتعرف باسم جبال الأطلس وتقسم الأخيرة إلى ثلاث سلاسل متميزة هي: الأطلس الكبير والأطلس المتوسط والأطلس الصغير أو الأطلس الصحراوي وتقطع هذه الجبال أودية عميقة خصبة، وتقع جبال الريف شمال المغرب وتمتد بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط على شكل قوس واسع من مضيق جبل طارق حتى نهر ملوية ويبلغ 2456 مترا في الوسط و 1800 مترا في الشرق ثم تضيق في الغرب قبل أن تنحدر طبقاتها نحو البحر ويعتقد أن هذه السلسلة جزء من جبال سيرانيفادا في اسبانيا وأنهما

[1] مفيدة نادي، **انعكاسات الجغرافيا السياحية على التنمية الاقتصادية باستخدام معطيات بانل**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص: 92.

[2] صليحة عشي، مرجع سابق، 2010، ص: 74.

[3] مفيدة نادي، مرجع سابق، ص: 92–94.

كانتا ملتصقتين قبل أن يتكون مضيق جبل طارق والساحل بجوار هذه الجبال صخريا مرتفعا وكثير الرؤوس.أما جبال الأطلس الداخلية فإنها تخترق وسط المغرب من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي وتنقسم إلى:

-الأطلس الكبير: وهو عبارة عن سلاسل شامخة تمتد من اكادير على المحيط الأطلسي في اتجاه الشمال الشرقي وأعلى قممها جبل توبقال 4165 م ويقع جنوب مدينة مراكش وهي أعلى قمة جبلية في الوطن العربي وتنقسم هذه السلسلة بدورها إلى كتلتين منفصلتين عن بعضها بواسطة ممر تلوين والكتلة الغربية أكثر ارتفاعا من الشرقية.

-الأطلس المتوسط: يوجد في شمال الأطلس الكبير حيث يفصلهما وادي سهل ملوية وأشهر جبالها جبل بويلان 3190 مترا فوق مستوى سطح البحر وجبل بوناصر 3326 مترا وتكثر بها البحيرات الجبلية والشلالات وتمتد على شكل قوس من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي وتقترب من سلسلة جبال الريف شرقا بحيث يفصلهما ممر تارة.كما تتصل بجبال الأطلس الكبير من الجنوب وتعد هذه الجبال بمثابة خزان مياه بالنسبة للمغرب حيث تنبع منها كل الأنهار المهمة في البلاد.

-الأطلس الصغير أو الأطلس الصحراوي : وتمتد جنوب الأطلس الكبير وتشرف بسفوحها على سهل وادي درعة وبسفوحها الغربية على سهل وادي سوس وأعلى قممها جبل سيروا 3301 متر كما تتميز سفوحها الغربية بأنها مغطاة بالحشائش والغابات أما الجنوبية فهي شبه جرداء، كما تقع بين جبال الأطلس بأقسامه المختلفة سهول وهي مرتفعة ذات تربة خصبة مثل سهل الحوز وتادلة وسايس والثاوية ودكالة وعبدة .....، [1] كما تحف بالساحل الأطلسي بعض السهول الفيضية الخصبة، يفصل بين بعضها البعض منطقة سبخات ومستنقعات.كما تتموقع صحراء المغرب إلى الشرق والجنوب من جبال الأطلس وهو إقليم جاف اجرد يغطيه الحصى والرمال والفتات الصخرية والواحات المتناثرة، كما تتمتع المغرب بشبكة نهرية مهمة حيث يعد المغرب من أغنى الدول العربية من حيث المياه وتتكون هذه الشبكة من الروافد المائية الجبلية التي تنحدر من المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط وتنبع من جبال الأطلس المتوسط بصفة عامة وتنحدر انهار المغرب جميعا نحو المحيط الأطلسي عدا نهر ملوية الذي يصب في البحر الأبيض المتوسط ونهر درعة الذي يصب في الصحراء وتفيض انهار المغرب في فصل الشتاء وفي مطلع الربيع ومن أهم الأنهار في المغرب نهر سبو ونهر أم الربيع أفضل انهار المغرب جريانا ثم نهر ابو رقراق ونهر سوس ونهر ملوية وتتفق انهار المغرب جميعا في سمة واحدة هي أنها انهار سلسليه متدفقة الجريان.أما سيول الريف فتفيض في أشهر الخريف كما تفيض في الربيع بعد أن تذوب الثلوج في الجبال.تعتبر قمة توبقال التي

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

ترتفع 4156 مترا فوق مستوى سطح البحر من أعلى المرتفعات بالمغرب، كما تنحدر إلى مادون مستوى سطح البحر في سبخة تاه بما يعادل 55 مترا.

3. الثروة الحموية المعدنية: كما تشكل الحمامات المعدنية في المغرب مقومات السياحية الإستشفائية التي يفضلها الكثير من السياح من داخل البلاد وخارجها طلبا للشفاء والاستجمام. ويعتبر " **حمام مولاي يعقوب** " نموذجا للكثير من الحمامات المعدنية المنتشرة في أنحاء البلاد، وهي تقع على بعد عشرين كيلومتر من مدينة فاس ضمن مشهد تحيط به التلال القريبة من سلسلة " **جبال الريف** "، وتعتبر من احدث الحمامات المعدنية في المغرب، إذ تحتوي مياهها الطبيعية على جميع الخصائص المتعارف عليها دوليا بالنسبة للعلاج بالمياه المعدنية كتوفرها على عناصر كيماوية مثل الكبريت والملح، وعلى خصائص فيزيائية مهمة ذات النشاط الإشعاعي الطبيعي، وتتجاوز حرارة مياهها 45 درجة مئوية.بالإضافة إلى ذلك فهي تتوفر على إمكانات السياحة العلاجية بهذه المياه، حيث تضم عدة مرافق حديثة من مسابح ومغاطس وحمامات ورشاشات وقاعات للترويض الطبي والدلك المائي وحمام بخاري، فضلا عن قاعات أخرى مخصصة في علاج أمراض الأنف والأذن والحلق، كما أن لها فعالية كبيرة في علاج الأمراض الجلدية والتناسلية وبعض أنواع الروماتيزم[1].

4. المقومات الحضارية والتاريخية: يوجد بالمغرب تراث حضاري وتاريخي، يعكس أمجاد وحضارات قديمة وعريقة في التاريخ، كالحضارة الرومانية والفينيقية والإسلامية، ويعود جذور هذه الحضارة إلى ما قبل التاريخ، وذلك ابتداء من العصر الحجري أي 700 ألف سنة إلى 3000 سنة قبل الميلاد، من أهم الآثار نجد " **مقالع طوما** " والتي تقع غرب الدار البيضاء على بعد 08 كيلو متر، ويتضمن الموقع على عظام حيوانات تعود إلى الفترة الاشولية حوالي 700 ألف سنة قبل الميلاد، ونجد أيضا " **جبل يغود**" الذي تم به اكتشاف حفريات تمثل بقايا لأول إنسان عاقل عثر عليه بمنطقة الشرق الأوسط، والذي يقع بين مدينتي اسفى ومراكش، ويوجد كذلك "**دار السلطان 2**" الذي يعود تاريخها إلى العصر الحجري وتم العثور فيها على بقايا جمجمة إنسان عاقل سنة 1975، وتقع " **دار السلطان 2**" جنوب الرباط على الساحل الأطلسي، وترجع إلى 40 ألف إلى 20 ألف سنة قبل الميلاد.[2]

ونجد كذلك مواقع أثرية تعود إلى ما قبل الإسلام وأهمها " **موقع ثمودة** " يقع على بعد 05 كلم من مدينة تطوان، يرجع تاريخه إلى القرنيين الثاني والأول قبل الميلاد، ونجد " **موقع كوطا**" وهو مجمع صناعي خاص بتمليح

[1] صليحة عشي، مرجع سابق، 2005، ص: 76.

[2] عبد القادر عوينان، مرجع سابق، ص: 120.

السمك، يقع على بعد 10 كلم من مدينة طنجة ويعود تاريخه إلى القرن الثالث قبل الميلاد، وتعتبر الصناعات اليدوية والحرف مثل السجاد والأقمشة وغيرها من الصناعات التذكارية الهامة للغاية، كما يعتبر ميناء طنجة المنطقة الحرة الواقع فيها احد الأماكن الرئيسية التي يزورها السياح في المغرب.

كما يولي المغرب اهتماما كبيرا بالمهرجانات التي تقام في البلاد، على غرار المهرجان الدولي للسينما بمراكش ومهرجان أغادير للموسيقى العربية والعديد من المهرجانات الأخرى.الجدول التالي يوضح أهم مناطق الجذب السياحي في المغرب.

الجدول رقم (2–5): عناصر الجذب السياحي في المغرب

المناطق	نقط الجذب فيها
الرباط	شارع الحسن الثاني، سور الأندلس، أسواق شعبية، برج القراصنة، متحف الفنون المغربية، شارع محمد الخامس.
الدار البيضاء	ساحة الأمم المتحدة، نافورة ماء موسيقية ملونة، مسجد الحسن الثاني، أسواق شعبية، منطقة عين الذيب على طول الشاطئ.
فاس	نهر وادي فاس، أزقتها القديمة، مدارس عتيقة، فاس الجديدة، أسواق شعبية.
أصيلة	جدران بها لوحات فنية، شاطئ الأصيلة.
مكناس	باب المنصور الضخم، القصر الملكي، مركز التزلج، مدينة وليلي الرومانية.
طنجة	سهول وجبال، شاطئ رملي، قرى اصطياف دولية، حديقة المندوبية.
مراكش	قصور، مساجد، حدائق، مدارس قديمة.

المصدر: عبد القادر عوينان ، **السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات (2000–2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025**، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص: 13.

ثانيا– مؤشرات السياحة في المغرب

لقد حظيت السياحة في المغرب بالأولوية ضمن مخططاتها التنموية وكان ذلك بدافع الحاجة إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وجلب العملة الصعبة. وكان سعي المغاربة نحو توسيع الطاقة الاستيعابية

لمؤسساتهم الفندقية وتحسين مستوى الخدمات بهذه الهياكل السياحية لتلبية الطلب الحالي والمرتقب. والجدول التالي يوضح تطور عدد الأسرة والفنادق المصنفة في المغرب 2000-2014.

الجدول (2-6): تطور عدد الأسرة والفنادق المصنفة في المغرب (2000-2014)

		2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
5 نجوم	الأسرة	15006	18454	19848	22159	24498	-	-	-	-	-	-
	الفنادق	36	41	46	50	56	-	-	-	-	-	-
4 نجوم	الأسرة	26935	33907	36568	36981	39149	-	-	-	-	-	-
	الفنادق	104	129	136	139	145	-	-	-	-	-	--
3 نجوم	الأسرة	17925	22781	23175	23204	24526	-	-	-	-	-	-
	الفنادق	131	161	164	163	170	-	-	-	-	-	-
نجمتان	الأسرة	9768	11492	12586	13391	13199	-	-	-	-	-	-
	الفنادق	147	150	165	170	174	-	-	-	-	-	-
نجمة واحدة	الأسرة	5246	5894	6277	7972	9003	-	-	-	-	-	-
	الفنادق	101	105	113	132	149	-	-	-	-	-	-
الغير مصنفة	الأسرة	25546	31742	34776	39562	42561	-	-	-	-	-	-
	الفنادق	57	526	730	889	1026	-	-	-	-	-	-
الإجمالي العام	الأسرة	95180	124270	133230	143269	152936	-	-	-	-	-	-
	الفنادق	576	1148	4354	4543	1720	-	-	-	-	-	-

المصدر: صليحة عشي، **الآثار التنموية للسياحة دراسة حالة الجزائر، المغرب، تونس**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2005، ص: 149.

(-) عدم توفر معلومات حول الطاقة الفندقية في المملكة المغربية.

تظهر حصة الفنادق المصنفة بمختلف فئاتها من إجمالي عدد الأسرة في المغرب للفترة 2000-2008، حيث تصدرت حصة الفنادق من الفئة الغير مصنفة ب 73228 فندق وتليها حصة الفنادق المصنفة من فئة نجمتين ب 806 فندق، ثم حصة الفنادق المصنفة من فئة 3 نجوم ب 789 فندق وتليها حصة الفنادق المصنفة من فئة 4 نجوم ب 653 فندق، وليس آخرا حصة الفنادق المصنفة من فئة نجمة واحدة ب 600 فندق، وأخيرا حصة الفنادق المصنفة من فئة 5 نجوم ب 229 فندق.[1]

عدد السياح الوافدين في المغرب: يمثل الجدول التالي تطور عدد السياح الوافدين إلى المغرب خلال الفترة من 2000-2015

[1] مفيدة نادي، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

الجدول رقم (2–7): تطور عدد السياح الوافدين للمغرب(2000-2015)

الوحدة: مليون سائح

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد السياح	4278	4380	4453	4761	5477	5843	6558	7408
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السياح	7890	8341	9288	9342	9375	10046	10283	10177

المصدر : البنك الدولي http://www.albankaldawali.org ، تم الإطلاع يوم12-04-2017، على الساعة 16:00.

نلاحظ من الشكل أن تطور الحركة السياحية في المغرب ازداد من سنة إلى أخرى بمعدلات مختلفة إذ بلغ عدد السياح 4278 سائح في سنة 2000 ليصل إلى 10177 سائح سنة 2015 إن الزيادة في حجم الحركة السياحية الدولية الوافدة على المغرب تعكس اهتمامات سلطات المغرب على استقطاب المزيد من السياح، في إطار تنشيط سوق السياحة المغربية، وتأكيد دور هذا البلد كواجهة سياحية أساسية في منطقة شمال إفريقيا والعالم العربي.[1]

ثالثا– الإستراتيجية الموضوعة من اجل تطوير قطاع السياحة في المغرب (المخطط الأزرق للسياحة):

في إطار تثمين المؤهلات التي يزخر بها المغرب في مجال السياحة، تم إطلاق مجموعة من المبادرات الرائدة والتي تهدف إلى جعل السياحة ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، كان أبرزها "**المخطط الأزرق**"، بالإضافة لرؤية 2020 وإنشاء الهيئة المغربية للاستثمار السياحي، ويرتكز البرنامج السياحي "**المخطط الأزرق 2020**" على مفهوم المحطات الساحلية المندمجة "**الذكية** " الهادفة إلى خلق عرض مغربي تنافسي على الصعيد الدولي، بهدف إنشاء[2] ستة منتجعات سياحية شاطئية من الجيل الجديد، و برنامج تطوير السياحة البيئية، وبرنامج تطوير سياحة الثقافة والتراث، وبرنامج تطوير سياحة الأعمال، وبرنامج تطوير السياحة الداخلية ....وتقدر الكلفة الاستثمارية للخطة الجديدة بنحو 150 مليار درهم (17.7 مليار دولار) في أفق 2020.

ولدعم هذه الخطة وتعبئة التمويلات اللازمة لتحقيق مشاريعها أحدث " **صندوق المغربي لتنمية السياحة** " برأسمال أولي قدره 5،1 مليار درهم (177 مليون دولار). وسيجري رفع رأسمال الصندوق تباعا حسب تطور تنفيذ الخطة ليصل إلى 15 مليار درهم (1.8 مليار دولار)، أي 10% من الكلفة الاستثمارية لخطة 2020

[1] نفس المرجع، ص: 99.

[2] البوابة الوطنية للملكة المغربية، على الرابط: www.maroc.ma يوم 13-04-2017، على الساعة 23:30، ص: 01.

لتنمية السياحة ويتدخل الصندوق عبر أخد مساهمات في المشاريع السياحية قيد الانجاز. وفي هذا الصدد بلغت التزامات الصندوق 4،3 مليار درهم (400 مليون دولار) مابين 2012 و 2014.[1]

رابعا– معيقات السياحة في المملكة المغربية:

تشمل المملكة المغربية عدة معيقات وهي كالآتي:

–معاناة القطاع السياحي من الموسمية، إذ تزيد فرصة السياحة ليالي الصيف فقط أكثر من أي وقت آخر خلال العام؛

–غياب عنصر الاحترام والمراعاة للزمن من قبل الجهات المنظمة للقطاع السياحي ، ويتمثل ذلك بعدم انتظام الرحلات الجوية؛

–عدم وجود تصور شمولي حول السياحة في البلاد لفترة زمنية طويلة؛

–معاناة القطاع التجاري من العجز الدائم؛

–انخفاض مستويات الجودة في الخدمات ذات العلاقة بالسياحة؛

–قلة وسائل الترفيه والنشاطات السياحية.[2]

المطلب الثالث: واقع قطاع السياحة في مصر

أصبح القطاع السياحي في النصف الثاني من القرن العشرين أحد المكونات الهامة في الهيكل الاقتصادي لدى الكثير من دول العالم ومنها مصر، كما أصبحت قطاعا اقتصاديا رائدا على المستوى القومي في مصر حيث يعد من اكبر القطاعات التي تكون هيكل الاقتصاد المصري.

أولا– المقومات السياحية في مصر: تتوفر مصر على كنوز طبيعية وأثرية وتاريخية، جعلتها من بين أهم البلدان العربية في مجال السياحة، كما تعتبر قطب من أقطاب السياحة في القارة الإفريقية.

1. الموقع: تتمتع مصر بموقع جغرافي هام، فهي تقع في منطقة التقاء ثلاث قارات وهي قارة إفريقيا واروبا واسيا، وبذلك تحتل مكانة سياسية قوية بين باقي الدول الأخرى في المنطقة، حيث تمتد من البحر المتوسط شمالا إلى الحدود المصرية السودانية جنوبا، وكما تمتد من الحدود المصرية الليبية غربا إلى البحر الأحمر وخليج العقبة

[1] http//: archive.aawsat.com، تم الاطلاع يوم 13-04-2017، على الساعة 00:00، ص: 01.

[2] http//: mawdoo3.com، تم الاطلاع يوم 11-05-2017، على الساعة 23:30، ص: 01.

والحدود الدولية بين مصر وفلسطين شرقا، وتبلغ مساحتها حوالي 1.2 مليون كيلومتر مربع،كما تضم مصر داخل حدودها جزءا من قارة آسيا يتمثل في شبه جزيرة سيناء، وهذا المعبر الأرضي الذي يربط بين قارتي آسيا وإفريقيا جعل مصر تنتمي إلى هذا الإقليم الشاسع الذي يطلق عليه منطقة الشرق الأوسط[1].

2. الأقاليم: يمكن تقسيم أقاليم جمهورية مصر العربية إلى أربعة أقسام رئيسية:[2]

–وادي النيل ودلتا: يبدأ وادي النيل جنوبا من شمال وادي حلفا حتى البحر المتوسط وينقسم إلى مصر العليا (الصعيد) من حلفا إلى جنوب القاهرة، ومصر السفلي (دلتا النيل) و تمتد من شمال القاهرة إلى البحر المتوسط. ويمتد نهر النيل من الحدود المصرية جنوبا إلى مصبه في البحر المتوسط شمالا. ويتفرع النيل شمال القارة إلى فرعين رئيسين هما فرع دمياط وفرع رشيد اللذان يحصران بينهما مثلث الدلتا الذي يعد من أخصب الأراضي الزراعية.

–الصحراء الغربية: تمتد من وادي النيل في الشرق حتى الحدود الليبية في المغرب ومن البحر المتوسط شمالا إلى الحدود المصرية الجنوبية، وتنقسم إلى: القسم الشمالي ويشمل السهل الساحلي والهضبة الشمالية ومنطقة المنخفضات العظمى والتي تضم واحة سيوة ومنخفض القطارة ووادي النظرون والواحات البحرية.القسم الجنوبي ويشمل واحات الفرافرة والخارجة والداخلة وفي أقصى الجنوب واحة العوينات.

–الصحراء الشرقية: تمتد بين وادي النيل غربا والبحر الأحمر وخليج السويس وقناة السويس شرقا ومن بحيرة المترلة علي على البحر المتوسط شمالا حتى حدود مصر مع السودان جنوبا. وتتميز الصحراء الشرقية بوجود المرتفعات الجبلية التي تطل على البحر الأحمر ويصل ارتفاعها إلى حوالي 3000 قدم فوق سطح البحر وتعتبر هذه الصحراء بمثابة مخزون الموارد الطبيعية المصرية من خامات المعادن المختلفة من ذهب وفحم وبترول.

–شبه جزيرة سيناء: وهي على شكل هضبة مثلثة الشكل قاعدته على البحر المتوسط شمالا ورأسه جنوبا في منطقة أرس محمد وخليج العقبة من الشرق وخليج السويس وقناة السويس من الغرب.

3. المنـــاخ: تنقسم مصر إلى الأقاليم المناخية الآتية:[3]

–مناخ إقليم البحر المتوسط: ويضم الساحل الشمالي ودلتا والنيل وشمال شبه جزيرة سيناء، ويتميز هذا الإقليم بمناخ معتدل دافئ وهو أكثر اعتدالا في الشمال منه في الجنوب، وتسقط الأمطار في فصل الشتاء بسبب انخفاضات البحر المتوسط ويتعرض الإقليم للرياح الشمالية أغلب شهور السنة،كما يتعرض الإقليم خلال الربيع وأوائل الصيف لرياح جنوبية حارة جافة محملة بالرمال يسببها مرور الانخفاضات في هذا الموسم على شمال البلاد.

[1] إمام احمد الشرابي محبات، **أقاليم مصر السياحية دراسة في جغرافية السياحة**، دار الفكر العربي للطبع والنشر،طبعة 01، 1999، القاهرة، مصر،ص: 15.

[2] مفيدة نادي، مرجع سابق، ص ص: 106، 107.

[3] إمام احمد الشرابي محبات ،مرجع سابق، ص ص: 34، 35.

- **مناخ الإقليم شبه الصحراوي:** ويضم إقليم مصر الوسطى، وتعتبر المنيا الحد الجنوبي لهذا الإقليم، وهنا تصبح الظروف المناخية أكثرا شبها بالصحراء إذ نجد التطرف الحراري واضحا، والأمطار نادرة، ويسببها انحراف بعض الانخفاضات عن مسالكها الطبيعية فتتجه جنوبا بما تحمل من بخار ماء، وكما إن نسبة الرطوبة منخفضة في هذا الإقليم، كما أن الشمس تكون ساطعة أغلب أيام السنة.

- **مناخ الإقليم الصحراوي:** ويمتد من جنوب المنيا إلى حدود مصر الجنوبية، ويتوغل في شمال السودان، وهنا تتمثل خصائص المناخ الصحراوي بكل مظاهره. وشبه الرطوبة منخفضة في هذا الإقليم ولا تغيب الشمس إلا في فترات نادرة والأمطار تكاد تكون منعدمة وإذا سقطت فإنما يكون ذلك لظروف مناخية شاذة على شكل سيول في الغالب تسقط فجأة ولفترة قصيرة.

4. المقومات التاريخية والحضارية: تتمتع مصر بمقومات تاريخية وحضارية كثيرة، فالآثار الفرعونية المنتشرة في أنحاء مصر شاهدة على حضارة مصر وتاريخها العميق، واهم هذه المقومات نجد :[1]

-منطقة أسوان: تقع على الضفة الشرقية للنيل، حيث يوجد بها العديد من المناطق الأثرية التاريخية؛

-منطقة الإسكندرية والساحل الشمالي : تعد من اكبر موانئ مصر والعاصمة الثانية للبلاد، سميت بهذا الاسم نسبة إلى الاسكندر الذي أمر بإنشائها عام 322 قبل الميلاد.

كما نجد الآثار الإسلامية متنوعة في مصر فمنها[2]:

-الجامع الأزهر: بناه القائد الفاطمي جوهر الصقلي عام 291م الموافق ل 369 هجري، بأمر من الخليفة المقر لدين الله ليكون مسجدا أو مدرسة.

-مسجد عمر بن العاص: يعد أول مسجد يبنى في مصر بعد الفتح الإسلامي في منطقة الفسفاط أو يعرف بالجامع العتيق وتم إنشاؤه عام 21 للهجرة الموافق لعام 642 م وقد أنشأه القائد عمرو بن العاص.

ثانيا- مؤشرات السياحة في مصر:

1. تطور طاقة الإيواء: يبين الجدول التالي الطاقة الفندقية لمصر

[1] عبد القادر عوينان، مرجع سابق، ص: 94.

[2] يسرى دعيسي، **السياحة بين المقومات والتحديات**، الجزء الأول، للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص: 31.

الجدول رقم (2–8) تطور الطاقة الفندقية لمصر خلال الفترة (2001– 2014)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد الفنادق	1057	1127	1152	1485	1442	1422	1429
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الفنادق	1446	1477	1433	1321	1223	1193	1124

source: http://www.tourism.gov.eg/pages/tourisme %20 figures:aspx .

–الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، مصر، سبتمبر 2016، ص: 03.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في عدد الفنادق من 2001 إلى 2004 إذ تعتبر هذه السنة من أكثر السنوات ارتفاعا في عدد الفنادق ويقوم بتراجع ضئيل في سنتي 2005 و2006 ، ويعود بارتفاع من 2007 إلى 2010 ويتراجع بعدد ملحوظ اذ وصل إلى 1124 سنة 2014 مقارنة بسنة 2004 الذي كان فيها عدد الفنادق بـ 1485 حيث سجل أعلى ارتفاع خلال الفترة الدراسة.

2. تدفق عدد السياح: عرف عدد السياح الوافدين إلى مصر خلال الفترة (2000-2015) نمو يقدر ب 3.5%، كما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (2–9): تطور عدد السياح الوافدين لمصر خلال الفترة (2000–2015)

(الوحدة: مليون سائح)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد السياح	5.5	4.6	5.2	6	8.1	8.6	9.1	11.1
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السياح	12.8	12.5	14.7	9.8	11.5	9.5	9.9	8.6

Source: http://www.tourism.gov.eg/pages/tourisme %20figures:aspx

– تقارير ونشرات وزارة السياحة المصرية.

يوضح الشكل أن هناك عدم استقرار في عدد السياح الوافدين إلى مصر، حيث يلاحظ تراجع عدد السياح في سنة 2001 إلى 4.6 مليون سائح مقارنة بسنة 2000، حيث بلغ عدد السياح 5.5 مليون سائح، طبعا وهذا يعود إلى الأحداث الدولية التي شاهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 ديسمبر 2001، مما اثر على حركة السياحة الدولية، وقد وصل عدد السياح إلى 14.7 مليون سائح سنة 2010 مقارنة مع 12.5 سنة 2009، وهو عدد كبير مقارنة مع سنة 2000 الذي بلغ فيها عدد السياح 5.5 مليون سائح، ثم عرف تطور عدد

السياح في مصر تراجعا كبيرا خلال سنة 2011 إذ تراجع عدد السياح من 14.5 مليون سائح سنة 2010 إلى 9.8 مليون سائح سنة 2011، ويعود هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى المشاكل السياسية التي عرفتها مصر خلال هذه السنة، والمتمثلة في الثورة الشعبية على نظام الحكم السابق ، ليعود عدد السياح عام 2012 إلى 11.5 مليون سائح ثم يتراجع إلى 8.6 عام 2015، وهذا راجع إلى الاضطرابات السياسية للدولة.

3. تطور عدد الأسر في مصر: في هذا الجدول يبين التطور الحاصل في عدد الفنادق، وكذلك يترجم الزيادة في عدد الأسر لمصر كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (2–10): تطور عدد الأسر لمصر خلال الفترة (2004–2014)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد الأسر	231253	237318	255175	266978	266737	300815
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	-
عدد الأسر	282572	254030	241692	200621	300983	-

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، مصر، سبتمبر 2016، ص: 03.

يظهر الجدول أن هناك تضاعف في عدد الأسر من سنة 2004 إلى 2014 ب 0.3% ما عدا سنة 2013 الذي انخفض عدد إلى 200621 أسرة، مقارنة بسنة 2012 الذي وصل عدد أسر فيها بـ 241621 أسرة والذي يمثل أكبر عام في عدد الأسر خلال فترة الدراسة.

ثالثا– الإستراتجيات الموضوعة من اجل النهوض بالقطاع السياحي في مصر:

لأهمية قطاع السياحة انتهجت مصر عدة استراتجيات للنهوض بقطاعها السياحي وهي كالأتي:

–خطة التنمية السياحية (1997 إلى 2017): تهدف هذه الخطة إلى تطوير التنمية الأساسية للبلد والمرافق السياحية بحيث تستقبل أكثر من 26 مليون سائح سنويا بحلول عام 2017، ويتوقع أن تكون مصر بعد انجاز هذه الخطة من أهم البلدان السياحية في العالم على الإطلاق، حيث تركز الخطة على ضرورة تطوير قطاع السياحة بعيدا عن المناطق التقليدية مثل القاهرة الكبرى والإسكندرية، وباتجاه المناطق السياحية السريعة النمو مثل منطقة البحر الأحمر والغردقة وسفاجة ورأس بناس. وتعطي الخطة الأولوية للمواقع السياحية التي تعقد عليها آمال كبيرة، مثل العين السخنة ورأس السد، وسانت كاترين، ويجري تنويع للمواقع السياحية لتسلية النطاق الواسع من السياحة المتوقعة واستقبال الزيادة المنتظرة في عدد السياح، وتهدف الخطة إلى توسيع نطاق خدمات الكهرباء والمياه ومرافق

النقل والاتصالات، بالإضافة إلى تنويع الأنشطة السياحية وتوسيع نطاق التدريب السياحي لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على الموارد البشرية المؤهلة، إضافة إلى ترميم المواقع السياحية الهامة الموجودة حاليا وحمايتها.[1]

-إستراتيجية وزارة السياحة في 2020: أشار وزير السياحة الجديد المهندس خالد رامي طرح خطة إستراتيجية لوزارة السياحة حتى عام 2020 تهدف إلى تحقيق 20 مليون سائح في 2020 ودخل سياحي قدره 26 مليار دولار مؤكدا في هذه الإستراتيجية أن مصر قادرة على ذلك وتمتلك طاقة فندقية قادرة على استقبال الأعداد. وتتمحور هذه الإستراتيجية على 3 محاور وهي:[2]

-خطة تنمية سياحية شاملة للمقاصد المصرية وفقا لأولويات محددة؛

-حملة دولية متكاملة للاتصال والترويج للمقصد والمنتجات السياحية المصرية؛

-خطة متكاملة للارتفاع بالجودة وزيادة التوعية السياحية لتشمل فئات لا تخضع مباشرة لوزارة السياحة؛

رابعا- معوقات السياحة في مصر: رغم توافر الإمكانات الهائلة والعديد من المقومات السياحية المتميزة في مصر إلا انه قد توجد بعض المعوقات التي تعوق وتحد من ارتفاع معدل السياحة وتقلل من مساهمتها في إجمالي الدخل القومي وفي مقدمة تلك المعوقات:[3]

-أن السياحة لا تعتبر حتى الآن مرفقا قوميا ذات طبيعة خاصة تختص وزارة السياحة برسم سياسة تنميته على أسس اقتصادية تناسب الأنشطة المتميزة لقطاع السياحة؛

-لا يوجد تنسيق بين الجهات الرسمية وغير الرسمية التي يتصل نشاطها بالعمل السياحي بسبب اختلاف تبعيتها لجهات حكومية متعددة.

-عدم ثبات السياسة الاقتصادية في مجال استثمار المال العربي والأجنبي وتعرضها لتغيير القوانين والتشريعات؛

-انخفاض مستوى النظافة في بعض المناطق السياحية الأثرية؛

-ضغط سياسة الائتمان المصرفي (لتقليل صرف القروض) أدى إلى تأخر إنهاء البعض من المشروعات السياحية؛

-عدم وجود سياسة تسويقية للسياحة الدولية تقوم على أسس علمية مدروسة وتتناسب مع أهمية المنتج السياحي المصري؛

---

[1] ناجي التوني، مرجع سابق، ص ص: 11، 12.

[2] مصطفى النجار، مقال: **إستراتيجية وزارة السياحة حتى 2020 " الأهداف والواقع"**، على الموقع: . www.ahram.org.eg/newsprint/405177.aspx، تم الإطلاع يوم 25-04-2017، على الساعة 22:30، ص: 01.

[3] فتحي محمد الشرقاوي، **مبادئ علم السياحة**، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر والتوزيع، طبعة 2009، الإسكندرية، مصر، ص ص: 141-143.

-عدم استغلال سياحة المؤتمرات والسياحة العلاجية والدينية كما يجب بصورة كافية وكاملة حتى الآن رغم المحاولات المستمرة في هذا الصدد.

المبحث الثالث : مساهمة صناعة السياحة في دعم أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في (الجزائر والمغرب ومصر)

كما نعلم أن السياحة هو قطاع تهتم به كل من البلدان المتطورة والنامية منها وذلك لأهمية هذا القطاع في اقتصاديات الدول، ومساهمتها النسبية في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية العديدة، وفي هذا المبحث نذكر أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر و مقارنتها بالمغرب ومصر.

المطلب الأول: مساهمة السياحة في دعم أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي

مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي كثيرة وعديدة، نذكر أهمها فيما يلي:

أولا– الناتج المحلي الإجمالي:

الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أنتجت داخل حدود بلد ما،[1] حيث يعتبر قطاع السياحة من أكبر القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي في الكثير من الدول البترولية و غير البترولية، وفي هذا الجدول سنوضح الناتج المحلي الإجمالي للدول ومقارنتها بالجزائر وهي كما يلي:

الجدول رقم (2-11): تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الجزائر والمغرب ومصر خلال الفترة (2000-2015)

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجزائر	11042	11375	12013	12878	13432	14225	14465	14953
المغرب	5752	6173	6366	6745	7069	7301	7855	8132
مصر	13638	14120	14455	14917	15527	16221	17331	18560
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الجزائر	15306	15555	16121	16587	17147	17621	18289	18977
المغرب	86.14	89.79	93.22	98.11	10106	10564	10834	11322
مصر	19887	20819	21889	22287	22775	23255	23774	24772

المصدر: البنك الدولي على الرابط : http://www.albankaldawli.org/ تم الإطلاع يوم 15-05-2017، على الساعة 22:00.

[1] http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/ ، تم الإطلاع يوم: 15-05-2017، على الساعة 21:04، ص: 01.

وتبين القيم المسجلة في الجدول أعلاه إلى الزيادة المتتالية لقيم الناتج المحلي الإجمالي لدول المقارنة (الجزائر،المغرب،مصر) خلال فتره الدراسة: 2000-2015، حيث انتقل في الجزائر من 110 مليار دولار سنة 2000 إلى حدود 189 مليار دولار سنة 2015 ، وهدا بسبب زيادة النشاط الاقتصادي الداخلي بالاضافه إلى نمو حجم المبادلات الخارجية، أما في المغرب فانتقل من 57 مليار دولار سنة 2000 ليصل إلى حدود 113 مليار دولار سنة 2015 ،بزيادة تقدر بالضعف ويعود سبب هده الزيادة إلى التطور الدائم لنشاط قطاع السياحة والصناعات التقليدية في المغرب بالإضافة لنمو الحاصل في قطاع الصناعة والمنتجات التحويلية والطاقوية.

وفي مصر فقد عرف أيضا تطورا مستمرا خلال فترة الدراسة حيث انتقل من 136مليار دولار سنة 2000 ليقفز إلى حدود 247 مليار دولار سنة 2015، وهدا راجع إلى نمو قطاع السياحة والخدمات بالإضافة إلى زيادة حجم التجارة الخارجية، حيث تحتل مصر المرتبة الأولى من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي المحقق مقارنة بالجزائر والمغرب.

ثانيا: النمو الاقتصادي

يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الآجلين القصير و المتوسط، وكذلك هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي و الدخل الوطني الذي يؤدي إلى زيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، [1] ومن خلال الشكل رقم (2-2) سنحاول تتبع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر والمغرب ومصر.

[1] العونية بن زكورة، وهيبة مسعودي، مداخلة بعنوان: **أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر دارسة قياسية (2000-2014)**، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر، ص ص: 05،06.

الشكل رقم (2-2): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر والمغرب ومصر خلال الفترة (2000-2015)

(الوحدة%)

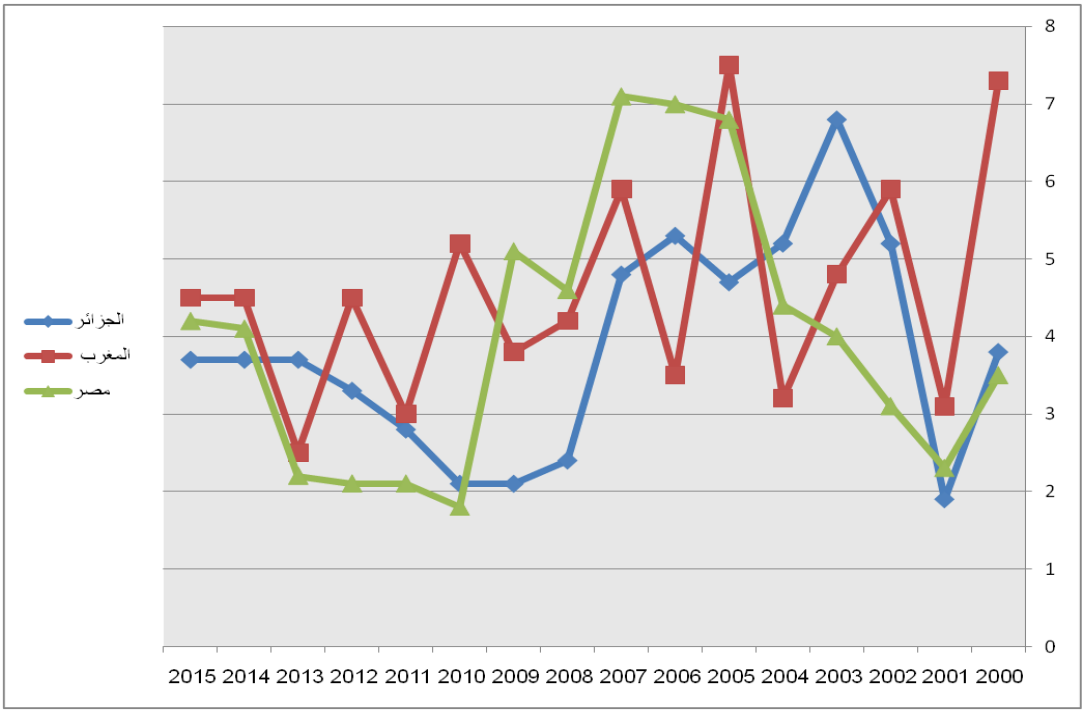

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على:

- أحمد نصير، **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015، ص: 296.
- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، سبتمبر 2015، ص: 35.[1]
- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، سبتمبر 2016، ص: 39.

ويمكن تقسيم التغيرات الحاصلة إلى ثلاث مراحل وهي:

- المرحلة الأول من 2000-2005: من خلال معدلات النمو بالنسبة للدول الثلاثة (الجزائر والغرب ومصر)، نلاحظ أن معدلات النمو سنة 2001 إلى غاية 2002 بالنسبة للدول الثلاث أنخفض بنسبة كبيرة حيث انخفض بنسبة 50% بالنسبة للجزائر، وتقريبا 50% للمغرب أما مصر فقد كان الانخفاض بـ 30% تقريبا، ويرجع هذا الانخفاض للفترة التي عاشتها هذه الدول بين تلك السنتين حيث تأثرت بالأزمة العالمية لكن سرعان ما استعادت هذه الدول وتيرتها لتقفز معدلات النمو أعلى مراتبها بالنسبة للجزائر التي اعتمدت برنامج دعم النمو الاقتصادي من 2001-2004، مما جعل معدل النمو يصل إلى أعلى مراتبه حيث بلغ 6.8% سنة 2003، أما

[1] انظر الملحق رقم (1)

بالنسبة للمغرب فكانت الزيادة بوتيرة متوسطة ليصل النمو إلى أعلى مراتبه في سنة 2005، وكذلك الحديث ينطبق على مصر التي بلغ بها معدل النمو سنة 2005 إلى 6.8%.

-المرحلة الثانية من 2006-2010: في بداية هذه المرحل بدأ معدل النمو ينخفض في الجزائر حيث بدأ في تنازل من 5.3% سنة 2006 وواصل بالانخفاض ليصل لأضعف مستوياته سنة 2010، على الرغم من قيام الدولة بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ، لكن في هذه الفترة عاش الاقتصاد الجزائري فترة حرجة بانخفاض أسعار البترول و تأثره بالأزمات العالمية ، أما بالنسبة للمغرب فقد حافظ النمو على استقراره نسبيا وهذا راجع لقيام المغرب بسياسات اقتصادية و خطط تنموية كالمخطط المغرب الأخضر والمخطط الأزرق ومخطط رواج وغيرها. وبالنسبة لمصر فقد حققت أعلى معدلات نمو خلال سنة 2007 بحيث وصل معدل النمو إلى 7.1 % ليتراجع بقوة ويصل في سمة 2010 إلى 1.8% وهو أقل معدل محقق في جمهورية مصر وهذا راجع للتأثير الكبير بالأزمة العالمية لسنة 2008.

-المرحلة الثالثة من 2010-2015: كانت الجزائر بتزايد ضئيل إلى أن يسير معدل نموها بثبات من سنة 2013 إلى 2015 بنسبة 3.7 % ، أما المغرب كان نموها في سنة 2010 بنسبة 5.2% ليصل إلى 2.5% في عام 2013، أما بالنسبة لمصر كان نموها ضعيف وهذا راجع لتأثيرها بالأزمة العالمية والاضطرابات السياسية في البلاد إلى أن يرجع في سنة 2014 بنمو 4.1% مقارنة بالسنة 2008.

ثالثا: عجز أو فائض الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر السياسة المالية)

يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية،[1] وفي هذا الشكل سنوضح نسبة العجز أو الفائض في الجزائر والمغرب ومصر خلال الفترة الدراسة.

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، طبعة 01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص: 201.

الشكل رقم (2-3): وضعية الموازنة العامة في الجزائر والمغرب ومصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2015)

(الوحدة: %)

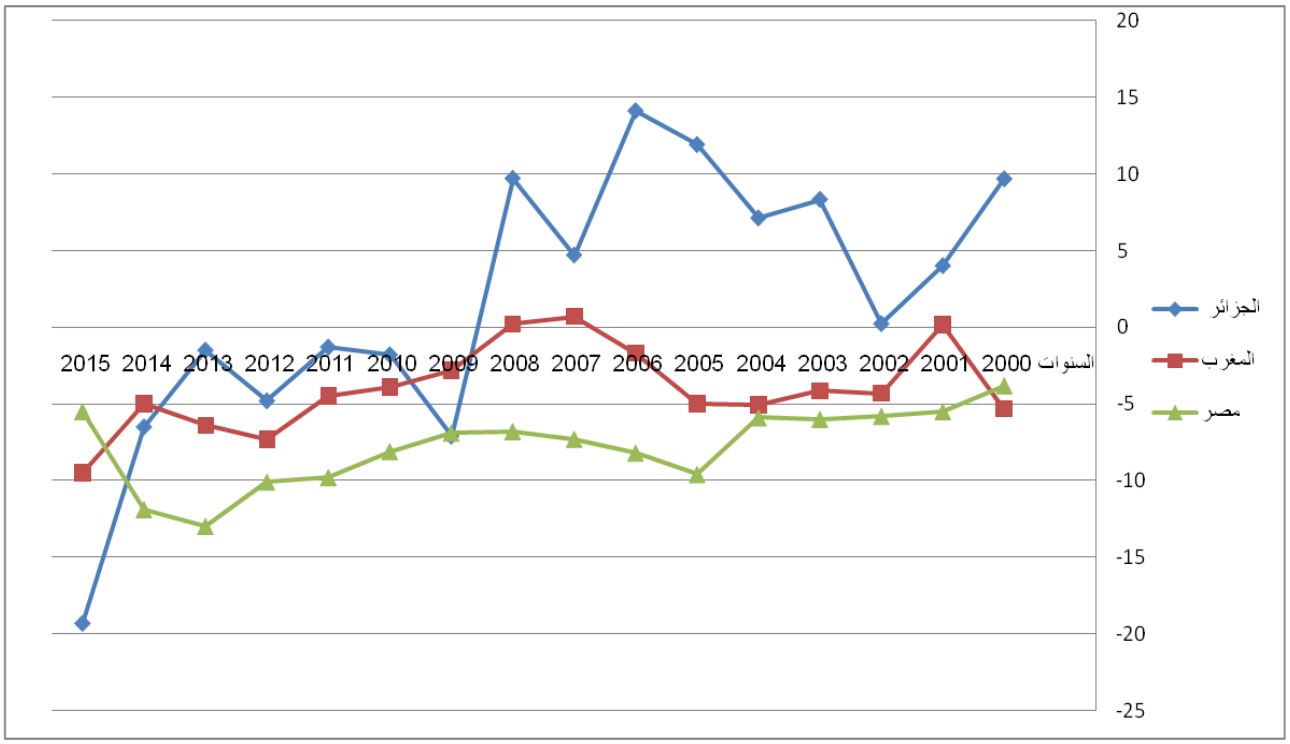

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006،(التطورات المالية)،
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للسنوات (2009، 2011،2010، 2012، 2013، 2014، 2016).[1]

ويبين الشكل أعلاه أن دول المقارنة (الجزائر والمغرب ومصر) قد حققت عجزا في الموازنة العامة خلال فترة الدراسة باستثناء الجزائر التي حققت فائضا خلال السنوات (2000-2008) حيث وصلت في بعض السنوات إلى قيمة **14.1** مليار دولار ويعود سبب هذا الفائض إلى مخططات التنمية التي سطرتها الجزائر والتي دفعت بوتيرة التنمية الاقتصادية نحو التطور.

أما في المغرب فقد حققت فائضا ولو كان ضئيلا خلال سنتي **2007** و **2008** بقيمة 0.7 و 0.2 على التوالي، وبعد سنة 2008 شهدت معظم دول المقارنة عجزا في الموازنة العامة بسبب تدهور مداخيل بعض البلدان وتأثير الأزمات الاقتصادية العالمية ، إضافة إلى الأحداث الأمنية المجاورة.

[1] انظر الملحق رقم (2)

رابعا: التضخم (مؤشر السياسة النقدية)

يعتبر التضخم سمة أساسية تتميز بها اقتصاديات المتقدمة و السائرة في طريق النمو على حد سواء، إن كون التضخم مؤشرا من مؤشرات الأداء الاقتصادي فهو يؤثر ويتأثر ببقية المؤشرات الأخرى،[1] بحيث يعتبر التضخم من من بين أهم المؤشرات الدالة على سلامة السياسة النقدية للدولة المضيفة، [2] ويوضح الجدول رقم (12) تطور معدلات التضخم في الجزائر والمغرب ومصر خلال الفترة (2000-2016).

الجدول رقم (2-12): تطور معدلات التضخم في الجزائر والمغرب ومصر خلال الفترة (2000-2016)

(الوحدة: %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	0.3	4.2	1.4	2.6	3.5	1.6	2.5	3.5	4.4
المغرب	1.9	0.6	2.8	1.2	1.4	0.9	3.2	2	3.7
مصر	2.7	2.2	2.7	4.2	16.3	4	7.2	10.4	19.1
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	-
الجزائر	5.7	3.9	4.5	8.8	3.3	2.9	4.8	5.9	-
المغرب	0.9	0.9	0.9	1.2	1.9	0.4	1.6	1.6	-
مصر	11.8	11.1	10.5	7.3	10.3	10.1	10.6	14.5	-

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (التطورات الاقتصادية و الاجتماعية)، لسنوات (2003، 2005، 2011)؛
- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، سبتمبر (2015، 2016)؛
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط: http://www.andi.dz/
- إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات، الدول العربية أرقام ومؤشرات، لعامي (2010، 2011)؛[3]
- تقارير مناخ الاستثمار للدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، (2012/2001)؛
- البنك الدولي على الرابط: http://www.albankaldawli.org

[1] عبد الحكيم سعيج، **التضخم ومؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2012/1989)**، مقال منشور في مجلة دراسات اقتصادية، دورية مفصلة محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية، افريل 2014، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر ، العدد 23، ص: 11.

[2] نورة بيري، عبود زرقين، **محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر و تونس و المغرب: دراسة قياسية خلال الفترة (1996-2012)**، مقال في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67، 68 ، صيف-خريف، 2014، ص: 162.

[3] انظر الملحق رقم (3).

والشكل التالي يترجم قيم الجدول وهي كالأتي:

الشكل رقم (2-4): تطور معدلات التضخم في الجزائر والمغرب ومصر خلال فترة (2000-2016)

(الوحدة: %)

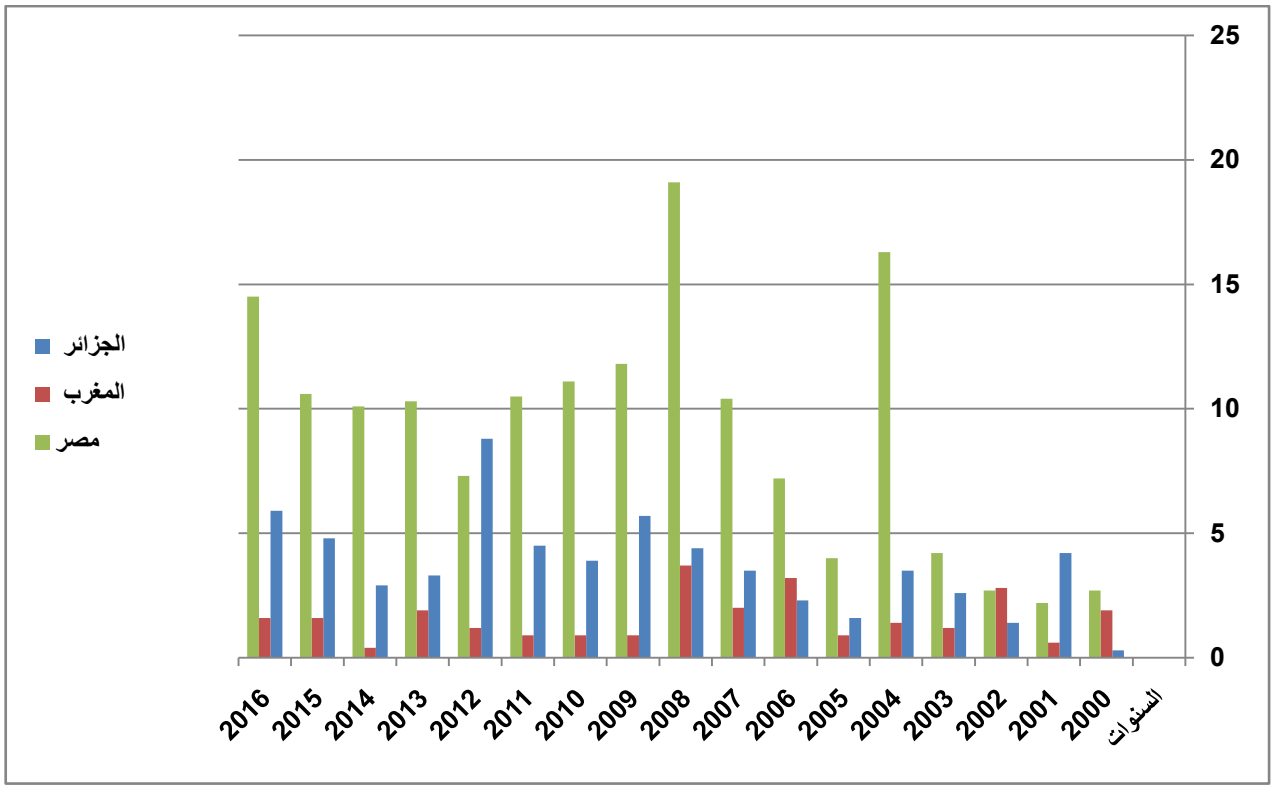

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن في مصر التضخم يأخذ قيما ونسبا عالية مقارنة بالجزائر والمغرب حيث انتقل من2.7% سنة 2000 إلى 16.3% في سنة 2004 وهو ارتفاع رهيب بينما كانت نسب التضخم متقاربة بين دولتي المغرب و الجزائر ففي المغرب تراجع التضخم من 1.9% إلى 0.6 خلال سنة واحده من 2000 إلى سنة 2001 وهو انجاز كبير للسياسة النقدية في دولة المغرب على عكس الجزائر التي بقي معدل التضخم في الارتفاع من سنة إلى سنة أخرى انتقل من 0.3% سنة 2000 إلى 3.5% سنة 2004 بالرغم من انتهاج الجزائر مخططات التنموية في تلك الفترة ويتراجع بعدها التضخم إلى 1.64% سنة 2005. والملاحظ من خلال الجدول أن نسب التضخم في المغرب ضئيلة مقارنة مع دولة الجزائر ومصر. ومن خلال الجدول نستنتج أن السياسات النقدية المنتهجة في المغرب حققت نتائجها ويرجع للسياسة السياحية في دول المغرب مقارنة بدوله الجزائر ومصر.

خامسا: البطالة

أفرزت الأزمات الاقتصادية المتتالية مشكلة الركود الاقتصادي، الذي أدى بدوره إلى مشكلة البطالة في البلدان الرأسمالية والشلل التام في الاقتصاديات النامية، ففي أغلب البلدان النامية أدى الضغط الديمغرافي على سوق العمل وتباطأ التوظيف نتيجة عدة عوامل اقتصادية واجتماعية إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات قياسية،[1] والشكل الموالي يوضح تطور معدلات البطالة المغرب ومصر ومقارنتها بالجزائر خلال الفترة من (2000-2016).

الشكل رقم (2-5): تطور معدلات البطالة في الجزائر والمغرب ومصر خلال الفترة (2000-2016)

(الوحدة: %)

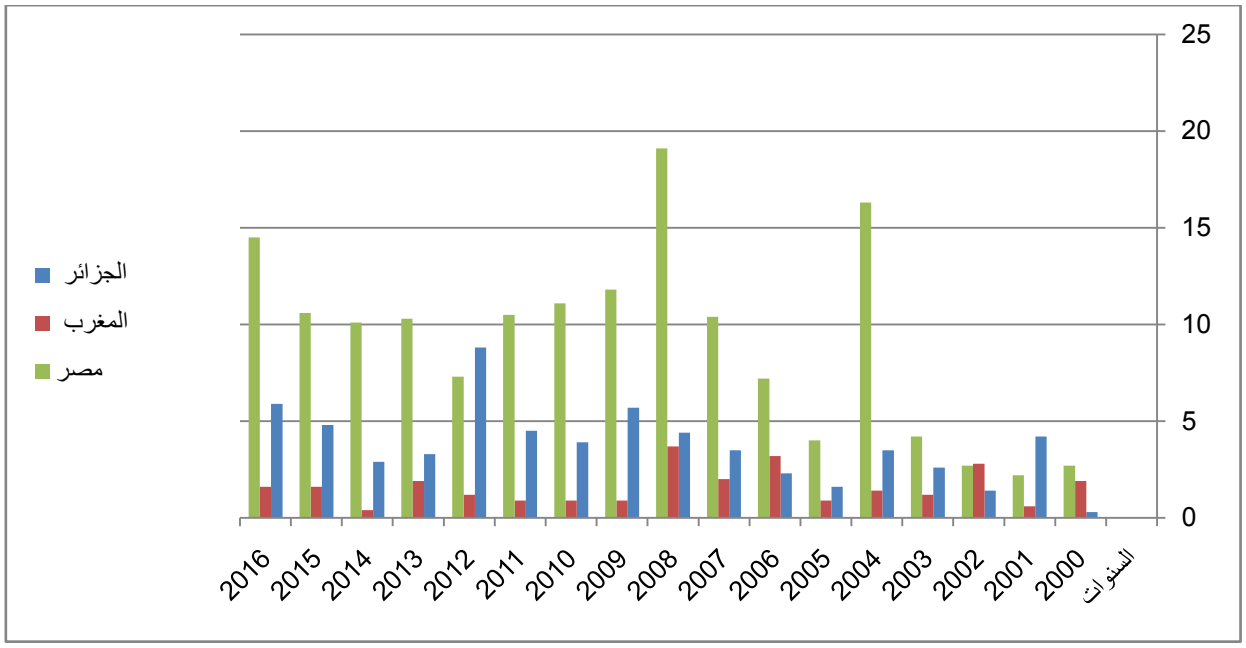

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على:

- البنك الدولي على الرابط: http://www.albankaldawli.org/
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015(التطورات الاقتصادية و الاجتماعية)، ص: 55.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن معدل البطالة في الجزائر كان كبير جدا مقارنة بمصر والمغرب حين بلغ 29% سنة 2000 بينما في مصر والمغرب تتراوح بين 13.6 و9%. طبعا لان الجزائر خرجت في تلك الفترة من عشرية سوداء وكذلك اتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي وهذا نظرا للانفجار الاجتماعي سنة 1988 كما أدت

[1] محمد يعقوبي، عنتر بوتيارة، مداخلة حول: **تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)**، جامعة المسيلة، الجزائر، ص: 01.

السلطة الحكومية على تسريح العمال مما أدى على زيادة معدلات البطالة مما أثر على اقتصادها.لكن ابتداء من سنة 2000 بدأت نسب البطالة تتراجع في الجزائر بينما بقيت تقريبا ثابتة في باقي الدول مثل مصر والمغرب، وفي سنة 2006 تقاربت نسبة البطالة في الجزائر مقارنة بمصر والمغرب حيث بلغت 12.3%و9.7%و10.6% على التوالي. ومن هذه السنة وصولا إلى سنة 2013 وصلت نسبة البطالة في الجزائر إلى أقل نسبها حيث بلغت 9.8% وهذا راجع إلى جملة المخططات التنموية في الجزائر وارتفاع أسعار البترول. بينما ارتفعت نسبة البطالة في مصر لتصل إلى أعلى نسبها والتي قدرت ب.13.2% وهذا راجع لجملة المشاكل السياسية في مصر.بينما بقيت المغرب محافظه على نفس سياساتها بحيث بقيت نسب البطالة متقاربة.

سادسا: الإيرادات السياحية

المؤشر الذي يؤكد على التطور السريع في القطاع السياحي من بينهم حجم الإيرادات السياحية السنوية التي تقدمها السياحة إلى الاقتصاد البلد السياحي، [1] و الجدول التالي يوضح تطور الإيرادات السياحية في كل من الجزائر والمغرب ومصر.

الجدول رقم (2-13): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر والمغرب ومصر خلال الفترة (2000-2015)

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجزائر	102	100	111	112	178	477	393	334
المغرب	228	297	316	380	454	543	690	831
مصر	466	412	413	470	633	721	813	1033
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	473	361	324	300	295	326	348	357
المغرب	888	798	818	910	849	820	875	776
مصر	1210	1176	1363	933	1082	675	798	690

المصدر: البنك الدولي على الرابط: http://www.albankaldawli.org/ تم الإطلاع يوم 10-05-2017، على ساعة 17:00

[1] عبد القادر عوينان، مرجع سابق ص: 87.

نلاحظ من خلال قيم الجدول أن الإيرادات السياحية شهدت تطورا ملحوظا في دول المقارنة (الجزائر، المغرب، مصر)، خلال فترة الدراسة(2000-2015) باستثناء التذبذب الحاصل في بعض السنوات، حيث سجلت الجزائر أكبر قيمة للإيرادات خلال سنة 2005 بقيمة 4.77 مليار دولار، بينما سجلت المغرب أعلى قيمة لها في سنة 2008، بقيمة 8.88 مليار دولار، وحققت مصر أعلى قيمة للإيرادات في سنة 2010، بمقدار 13.63 مليار دولار.

وتعتبر مصر الأولى في دول المقارنة من حيث حجم الإيرادات السياحية المسجلة، مقارنة بالجزائر و المغرب، رغم ما شهدته من أحداث سياسية و أمنية بعد سنة 2011، وفي الجزائر ومن خلال ما حققته من تطور في حجم الإيرادات السياحية خلال فترة الدراسة إلا أنها تبقى بعيدة نوعا ما عن القيم المحققة للإيرادات في المغرب ومصر، بالرغم من امتلاكها لمقومات ومؤشرات سياحية تجعلها تحقق التنافسية و الريادية في الدول العربية.

المطلب الثاني: مساهمة السياحة في دعم أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي

تتمثل مساهمة السياحة في دعم أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي فيما يلي:

أولا: عجز أو الفائض ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

ميزان المدفوعات هو بيان حسابي شامل لكل المعلومات الاقتصادية، التي تتم بين الأشخاص المقيمين في إقليمين مختلفين خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة، [1] في الشكل التالي يوضح نسبة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات إلى ناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للجزائر والمغرب ومصر خلال فترة الدراسة.

[1] عبد الحفيظ مسكين، طيب بولحية، مداخلة بعنوان: **مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التنمية الاقتصادية بين الواقع و المأمول**، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، يومي 02، 03 نوفمبر 2016، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص: 10.

الشكل رقم (2-6): وضعية ميزان المدفوعات كنسبة لناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والمغرب ومصر للفترة (2000-2013)

(الوحدة%)

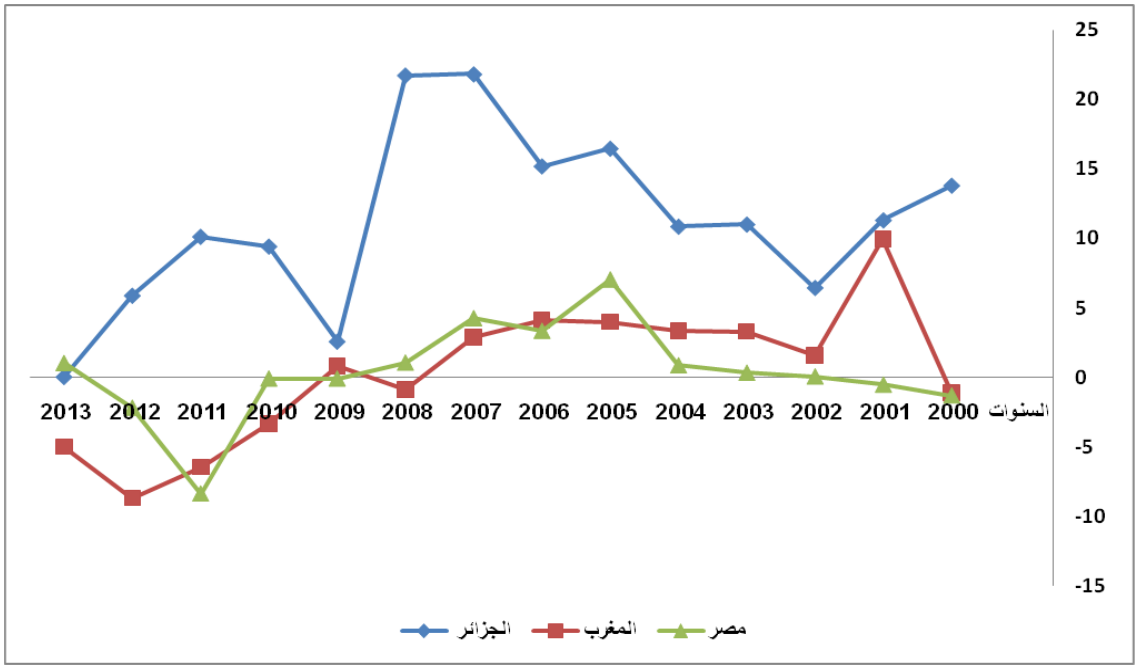

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (موازين المدفوعات و الدين العام الخارجي و أسعار الصرف)، لسنوات (2008، 2009، 2010)
- صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2015، ص: 25.[1]
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005.

وتشير النسب المبينة في الشكل (2-6) لميزان المدفوعات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للدول المقارنة (الجزائر المغرب، مصر) خلال الفترة من 2000-2013 إلى وجود تذبذبات كبيرة في النسب بين الزيادة و النقصان وبين الفائض و العجز.

وفي الجزائر كانت هاته النسب موجبة طوال فترة الدراسة حيث وصلت إلى حدود 21.82 في سنة 2007، ويعود سبب هذا إلى الطفرة المالية التي شهدتها الجزائر بسبب ارتفاع العائدات المالية للنفط، أما المغرب ومصر فكانت متذبذبة بين الموجبة و السالبة خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى السياسات الاقتصادية التي تطبقها كل دولة مع قابلية اقتصادياتها بالتأثر للمعطيات الاقتصادية الدولية (كالأزمات المالية).

[1] أنظر الملحق رقم (4).

ثانيا: عجز أو فائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات، أي المشتريات والمبيعات من السلع و الخدمات وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه، [1] والجدول التالي يوضح وضعية الميزان التجاري كنسبة للناتج المحلي الإجمالي وهو كما يلي:

الجدول رقم (2-14): وضعية الميزان التجاري إلى ناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والمغرب ومصر خلال الفترة (2000-2015)

(الوحدة: %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجزائر	16.7	12.9	7.68	12.98	13.03	20.53	24.74	22.67
المغرب	-3.69	2.02	0.98	0.5	-0.57	-0.16	-1.55	-2.49
مصر	-1.17	-0.03	0.72	2.4	4.34	3.25	1.63	2.07
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	20.15	0.3	7.54	9.93	5.88	0.4	-4.51	-17.68
المغرب	-7.15	-5.33	-4.37	-7.88	-9.51	-7.92	-5.48	-2.35
مصر	0.55	-2.35	-1.97	-2.58	-3.87	-2.35	-0.82	-3.68

المصدر: صندوق النقد الدولي من خلال الموقع الإلكتروني التالي:

http://ar.actualitix.com/country/wld/ar_current_account_balance_gdp.php، تم الإطلاع يوم 09-05-2017، على الساعة 23:20، ص: 01.

وتوضح نسب الجدول أعلاه التباين الكبير في النسب المحققة للميزان التجاري كنسبة للناتج المحلي الإجمالي للدول المقارنة (الجزائر- المغرب- مصر)، خلال الفترة 2000-2015 ففي الجزائر عرفت هاته النسبة زيادة موجبة خلال السنوات الأخيرة 2014 و2015 عرفت زيادة سالبة مما يعني وجود عجز في الميزان التجاري، وهذا طبيعي مع زيادة فاتورة الاستيراد في الجزائر مقارنة بالصادرات زيادة مع انخفاض المداخيل النفطية.

أما في المغرب فكانت النسبة على عموم فترة الدراسة سالبة مما يعني تحقيق عجز دائم في الميزان التجاري، باستثناء السنوات 2001، 2002، 2003 فكانت موجبة. وفي مصر فقد كانت متباينة بين موجبة والسالبة، وخصوصا في

[1] زبير طيوح، مرجع سابق، ص: 41.

السنوات الأخيرة التي شهدت تغيرات سياسية وأمنية للبلاد حيث أثرت بالشكل سلبي على توازن الميزان التجاري مما دفع بالدولة إلى الاقتراض الخارجي. وعلى العموم تعتبر وضعية الميزان التجاري للجزائر حسنة مقارنة مع دولتي المغرب ومصر، باستثناء سنتي 2014 و2015.

ثالثا: احتياطات الصرف:

تعتبر الاحتياطات تلك الأصول الخارجية التي تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية والتي تتحكم فيها من أجل التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات، و التنظيم غير المباشر لكميات هذه الاختلالات من خلال التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة أو لإغراض أخرى، [1] وشكل التالي يوضح احتياطات الصرف في الجزائر والمغرب ومصر.

[1] بلقاسم زايري، **كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة وهران، الجزائر، العدد السابع، ص: 47.

الشكل رقم (2-7): تطور احتياطات الصرف في الجزائر والمغرب ومصر خلال فترة (2000-2016)

(الوحدة: مليار دولار)

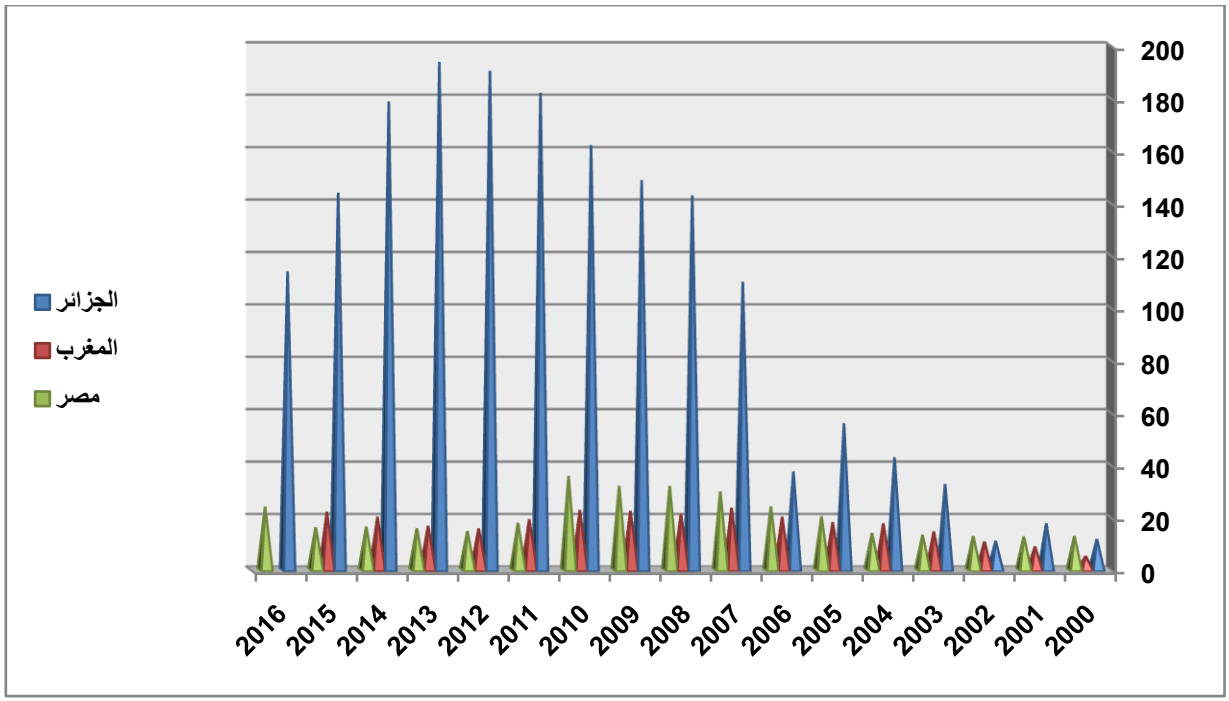

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 (التطور الاقتصادي ونقدي للجزائر)، نوفمبر 2016.
- ليلي زراري، **انعكاسات تغيرات أسعار الصرف على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر(2000-2014)**، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، 2015-2016، ص: 142.
- نورة بيري، عبود زريقين، **محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب وتونس: دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1996-2012)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67، 68، 2014، ص: 163.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات(2009، 2011، 2012، 2014، 2015)
- عبد الباقي روابح، **المديونية الخارجية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر،باتنة، الجزائر، 2006، ص: 208.
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، على الرابط التالي:
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف) 2007 .[1]

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الاحتياطات الإجمالية المحققة لدول المقارنة (الجزائر- المغرب-مصر) أثناء فترة الدراسة(2000-2015) كانت بين الزيادة والنقصان، ففي الجزائر عرفت الاحتياطات الصرف تزايد ملحوظا مع بداية سنة 2000، لتصل إلى أعلى قيمة لها مع نهاية سنة 2013 باحتياطي يقدر بـ 194 مليار دولار، لتبدأ بعدها

[1] انظر الملحق رقم (5).

بتناقص، ويعود سبب هذه الطفرة في زيادة احتياطي الصرف إلى ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة وبالتالي زيادة المداخيل الإجمالية للدولة أما في المغرب فقد عرف احتياطي الصرف زيادة متتالية مع بداية الفترة ليصل إلى أعلى مستوى له مع نهاية سنة 2010 بمقدار 23 مليار دولار، يعاود بعدها الهبوط ثم الزيادة مع نهاية الفترة، وعلى العموم في قيمة احتياطي الصرف في المغرب بقيت مستقرة، ويعود ذلك إلى استقرار المداخيل السياحية المحققة من العملة الصعبة في البلاد.

وفي مصر فقد حقق احتياطي الصرف أعلى مستوى له مع نهاية سنة 2010، بمقدار 36 مليار دولار، ليعاود بعدها الهبوط في السنوات الأخيرة ليصل إلى أقل من النصف في سنة 2015 بمقدار 16 مليار دولار وتعود أسباب هذا التقهقر في قيمة احتياطي الصرف إلى الظروف السياسية والأمنية التي شهدتها مصر في تلك الفترة والتي أثرت بشكل على الوضعية المالية للبلاد.

وعلى العموم فقد احتلت الجزائر المرتبة الأولى في حج احتياطات الصرف مقارنة بمصر والمغرب، وهذا راجع إلى المداخيل الكبيرة التي حققتها الجزائر بفعل ارتفاع أسعار النفط.

المطلب الثالث: مساهمة السياحة في دعم أهم مؤشرات الأداء الاجتماعي

إلى جانب المؤشرات الاقتصادية الداخلية و الخارجية التي تعرضنا لها، يمكننا أن نقدم أهم المؤشرات المتعلقة بالجانب الاجتماعي خاصة، متوسط الدخل الفردي و نصيب الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك معدل الفقر.

أولا: متوسط الدخل الفردي :

هو قيمة الدخل الوطني مقسوما على عدد السكان، وعند ارتفاع متوسط الدخل الفرد لا يعني أن الشعب يعيشون أوضاع اقتصادية ممتازة ومتوسط دخل الفرد هو الذي يعتمد عليه الاقتصاديون في عملية تحديد القوة الاقتصادية،[1] وفي الجدول التالي نوضح تطور قيم متوسط الدخل الفردي للجزائر ومقارنتها بدول محل الدراسة المغرب ومصر وهي كما يلي:

[1] http://mawdoo3.com، تم الإطلاع يوم 20-05-2017، على الساعة 01:33، ص: 01.

الجدول رقم (2-15): تطور قيم متوسط الدخل الفردي للجزائر و المغرب ومصر خلال الفترة (2000-2013)

(الوحدة:ألف دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	1810	3483	1808	2129	263	3124	3484
المغرب	1291	2072	1366	1655	1844	1898	2072
مصر	1573	1450	1291	1205	1230	1279	1505
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	3976	4959	3906	4495	5414	49700	5290
المغرب	229	2849	2871	2867	2902	303	5537
مصر	1705	2005	2205	2505	2705	3005	3205

المصدر: صندوق النقد العربي

من خلال الجدول السابق نلاحظ بالمقارنة بين الدول الثلاث (الجزائر ومغرب ومصر)، من الفترة 2000-2009 إلى أن المغرب متأخرة من حيث نصيب الفرد في الدخل الحقيقي حيث نلاحظ أن نصيب الفرد يقدر بـ 1291 دولار إلى 2871 من سنة 2000 إلى غاية 2009 وأخذنا هذا الفاصل الزمني نظرا ، لأن المغرب تغير وتحسن فيها نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2013 حيث انتقل من 2871 دولار إلى ما يناهز 5537 دولار أي (49223 درهم مغربي) سنة 2013. وهو تطور كبير ، وهذا بالرغم من المعيقات التي يعاني منها المغرب والمتمثلة في ثقل الأعداء الطاقوية و المديونية العمومية التي بلغت 63.5% من الناتج الإجمالي في سنة 2013 وتأثر بعض القطاعات الوازنة في التقلبات الظرفية، وعلى الرغم من هذا تعتبر المغرب من أضعف الدول من حيث نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

أما عن مصر في عام 2001 ارتفع دخل الفرد السنوي ووصل إلى 1450 حينها كان الدولار الواحد يساوي 3 جنيهات إلى أن الارتفاع لم يكن مناسبا أمام ارتفاع سعر الصرف الدولار وبعد هذا الارتفاع تأتي المرة الثانية لانخفاض الدخل في عام 2004 ليصل إلى 1230 دولار وهو العام الذي سبق تولي مبارك فترة رئاسية جديدة و انخفض معه الدخل الوطني ليصل لـ 90.58دولار، وإذا ما نظرنا إلى سنة 2010 فقد شهد مستوى الدخل الفرد سنويا 2390 دولار وكان حيث ذاك سعر الدولار يساوي 5 جنيهات وبلغ عدد سكان مصر 82 مليون نسمة

هذا وكان الدخل السنوي يرتفع سنويا بقيمة 200 إلى 300 دولار من سنة 2006 إلى غاية 2013 ولكن خلال الفترة 2014 إلى 2015 التي يحكم فيها السيسي البلاد لم يرتفع سوى 130 دولار على الأكثر حين وصل إلى 3340 دولار ويساوي سعر الدولار في هذه الفترة إلى 9 جنيهات و بلغ عدد سكان مصر إلى 915 مليون نسمة، بالمقارنة مع مصر والمغرب نلاحظ أن نصيب دخل الدخل الفرد السنوي يتزايد حيث من 1810 دولار سنة 2000 ارتفع ليصل 49700 دولار سنة 2012 ويقفز في سنة 2013 إلى 5290 دولار ويعزي هذا الارتفاع المستمر في نصيب الفرد إلى الحركة الاحتجاجية الكبيرة على الرغم من هذه الزيادة إلا أن الدينار الجزائري بقي يتراجع مقارنة بسعر العملة الأجنبية سواء الدولار أو اليورو.

ثانيا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر هذا المؤشر من أقدم المؤشرات، ويمكن الحصول على نصيب الفرد من الناتج الوطني من خلال قسمة الناتج (الدخل) الوطني على عدد السكان في نفس السنة، والشكل التالي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والمغرب ومصر.

الشكل رقم (2-8): تطور قيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر و المغرب ومصر للفترة (2000-2015)

(الوحدة: بالدولار)

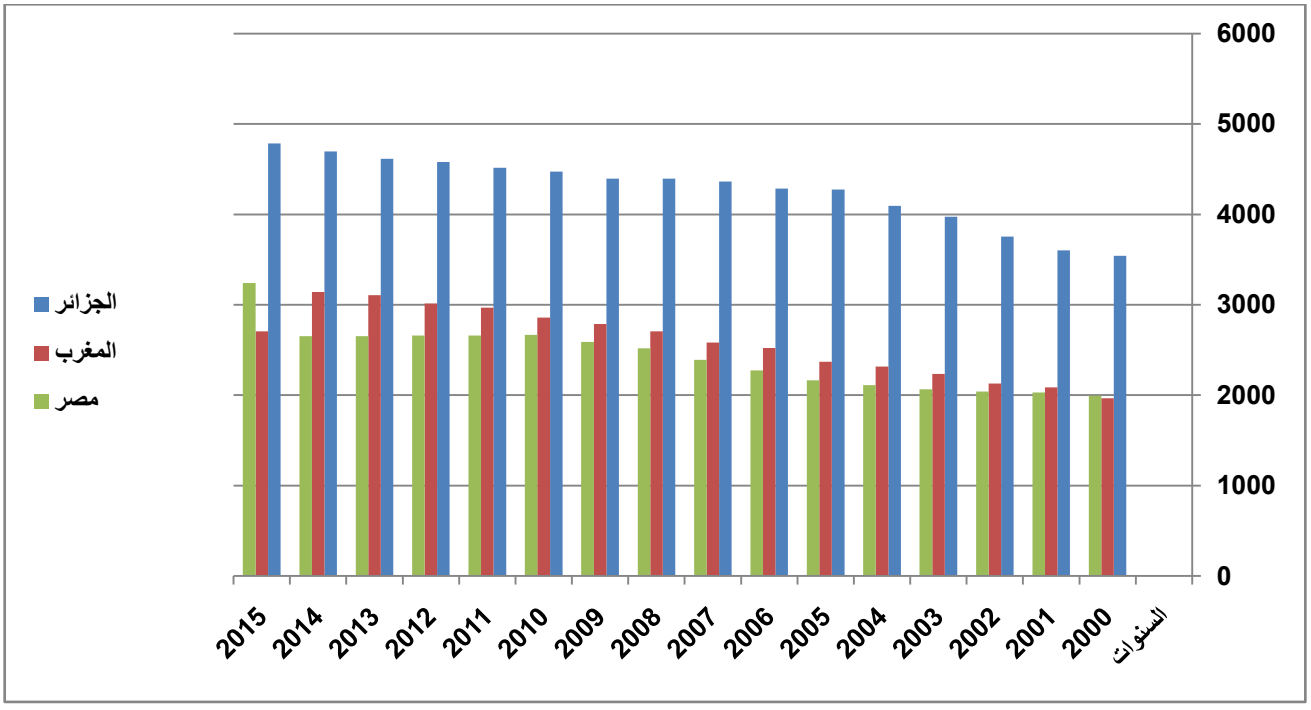

المصدر: البنك الدولي على الرابط: http://www.albankaldawli.org/ تم إطلاع يوم 15-05-2017، على الساعة 19:00.

ونلاحظ من خلال الشكل أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول المقارنة (الجزائر– المغرب– مصر) خلال لفترة الدراسة (2000–2015) شهد زيادة مستمرة ، حيث في الجزائر انتقل من 3541 دولا ر خلال سنة 2000 إلى حدود 4784 دولار مع نهاية سنة 2015. بينما تطور نصيب الفرد في المغرب من 1966 دولار سنة 2000 إلى 2707 دولار مع نهاية 2015، وفي مصر بلغ نصيب الفرد في سنة 2000 قيمة 1995 دولار ليصل مع نهاية سنة 2015 بقيمة 3239 دولار.

وعلى العموم تعتبر الجزائر الأكبر تحقيقا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسبب الزيادة في بلادهم المداخيل السنوية المحققة بالإضافة إلى عدد السكان المسجل.

ثالثا: معدل الفقـــــــر

يعد الفقر ظاهرة عالمية تعرفها كل الدول منذ العصور اليونانية القديمة، حيث أظهرت الإحصائيات والدراسات أن ظاهرة الفقر ناتجة عن عدة مشاكل اجتماعية يعاني منها الفقراء كانخفاض المستوى التعليمي، وقلة الرعاية الصحية وأزمة السكن... وهذه المشاكل تعد حوافز تحول دون الحصول على فرص العمل، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة، و الجدول التالي يوضح معدلات الفقر في كل من الجزائر والمغرب ومصر.

الجدول رقم (2–16): تطور معدلات الفقر فق الجزائر والمغرب ومصر للفترة (2000–2016)

(**الوحدة**: %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	22.98	21.15	20.9	19.76	18.15	16.6	18.15	18.23	17.16
المغرب	15.3	15.1	-	-	14.2	-	-	8.9	-
مصر	16.7	-	-	-	19.6	19.4	-	21.5	21.6
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	-
الجزائر	15.40	12.3	10.8	10.5	9.8	-	-	-	-
المغرب	-	-	3.1	-	-	4.2	-	14.2	-
مصر	25.2	24.3	25.2	-	26.3	-	-	-	-

المصدر: البنك الدولي على الرابط: http://www.albankaldawli.org تم الإطلاع يوم 15-05-2017، على الساعة 21:00.

من خلال الجدول الخاص بالمعدلات الفقر للدول الثلاثة نستنتج ما يلي :

على الرغم من أننا لم نتحصل على كل الإحصائيات الخاصة بمعدلات الفقر للدولة مصر والمغرب إلا أننا سنركز على بعض الإحصائيات المهمة. تشهدت الجزائر معدلات متناقصة في معدلات الفقر حيث من سنة 2000 كان معدل الفقر 22.98% ليصل لعام 2013 إلى 9.8% مما يدعون للقول أن الكل البرامج و المناهج المستخدمة من طرف الدولة الجزائرية ساهمت في تقليل من معدلات الفقر، أما بالنسبة للمغرب ورغم شح المعطيات إلا أن معدل الفقر انخفض من سنة 2000 (15.3%) ليصل سنة 2011 إلى 3.1% ولكن ليعاود الارتفاع في سنة 2016 ويبلغ 14.2% وهو خير دليل على تدهور الأوضاع الاقتصادية مما يؤثر على الوضع السياحي في المغرب، أما بالنسبة للجمهورية المصرية فمعدلات الفقر عالية ولم تشهد تراجع أبدا حيث انتقلت من سنة 2000 بـ 16.7% إلى 25.2% سنة 2009 وبقيت هذه النسبة متقاربة في بقية السنوات الأولى وصولا إلى 26.3% سنة 2013.

الخلاصـــــــة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل لاحظنا لجوء كل من الجزائر والمغرب ومصر إلى انتهاج العديد من الخطط التنموية و الإصلاحات الاقتصادية بعد اشتداد أزمة المديونية وتراجع مختلف المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية بمساندة مع الصندوق النقد الدولي للإصلاح اقتصادي في هذه الدول، وفي الوقت الراهن الذي تعتبر السياحة موردا اقتصاديا مهما يسهم بفاعلية متزايدة في الناتج المحلي الإجمالي في لكثير من دول العالم و انطلاقا من أهمية السياحة للتنمية تم وضع عدة استراتيجيات فعالة من اجل النهوض بقطاع السياحية لتعزيز مركزها بين دول العالم الرائدة في السياحة، ويعتبر قطاع السياحة في الجزائر مقارنة بالمغرب ومصر الأقل نسبيا بينهم في دعم أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي، من حيث دراستا لمؤشر النمو الاقتصادي و وضعية الموازنة العامة وتطور معدلات التضخم و البطالة وغيرها من المؤشرات الاقتصادية، وكذلك المؤشرات الاجتماعية كالنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و معدلات الفقر.

خاتمة

لقد تطورت السياحة وأصبحت ظاهرة عالمية، خاصة بعد استقرار الأوضاع الدولية السياسية والأمنية وحظيت باهتمام الكثير من الدول باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية والمنظمات الدولية كالمنظمة العالمية السياحية، وبهذا أصبحت السياحة علما يدرس، مما أدى الى زيادة الوعي لدى شعوب العالم وارتفاع المستوى التعليمي وزيادة الدخل الفردي، وبهذا أصبحت السياحة صناعة عرفت تطورا ملحوظا، من حيث مساهمتها في التنمية الاقتصادية وتحسين ميزان المدفوعات وتوازن الميزان التجاري، فتعتبر كل من المغرب ومصر تجارب سياحية عربية ناجحة، في حين لازال القطاع السياحي الجزائري دون المستوى المطلوب مقارنة مع الدول المجاورة، رغم ما تملكه الجزائر من إمكانيات تؤهلها لان تصبح قطبا سياحيا بامتياز، وقادر على منافسة الدول السياحية الأولى في العالم، هذا ما يوحي بوجود عراقيل أثرت سلبا بدرجة كبيرة على القطاع السياحي الجزائري، وحاليا عرف القطاع السياحي التفاتة جدية بداية من سنوات الألفية، حيث سعت الدولة إلى وضع إستراتيجية جديدة للسياحة الجزائرية على مراحل تمتد إلى غاية 2025، وهذا ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للنهوض بهذا القطاع.

❖ **اختبار صحة الفرضيات:**

-**الفرضية الأولى:** تعتبر السياحة ظاهرة اجتماعية تشمل انتقال الأشخاص من إقامتهم المعتادة إلى أماكن أخرى داخل دولهم وخارجها، فرضية صحيحة، وقد صنفت السياحة لعدة أنواع مختلفة منها السياحة الدينية، العلاجية، الترفيهية، الثقافية، سياحة المؤتمرات والأعمال، السياحة الصحراوية.تكمن أهميتها في مساهمتها في دمج المجتمع المحلي وتوعيتهم وتثقيفهم بيئيا وسياحيا بالإضافة إلى الحفاظ على الآثار التاريخية وترقيتها، كذلك تساعد السياحة على ترقية الصناعات التقليدية و التراث الثقافي، وتساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف مناطق البلاد وذلك عن طريق إقامة المشاريع السياحية في المناطق الأقل حظاً في التنمية كالمناطق الجبلية و الصحراوية و الزراعية و التي تتمتع بعناصر الجذب السياحي.

-**الفرضية الثانية:** من بين أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي، النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم ومن أهم مؤشرات الأداء الاجتماعي الفقر، ونصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي،فرضية صحيحة، يعرف النمو الاقتصادي على انه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي ويتم قياسه بطريقتين وهما: قياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي. أما بالنسبة لتضخم فهو الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار بحيث يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنفوذ، ويحسب معدل التضخم بفارق المستوى العام للأسعار(في سنة ما) والمستوى السنوي العام(في السنة السابقة) على المستوى العام للأسعار للسنة السابقة ضرب مئة. تعرف البطالة على أنها التعطل (التوقف) الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع، برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج وتقاس البطالة في العادة

بما يسمى معدل البطالة وهي نسبة غير المشتغلين (المتعطلين) من القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل ضرب مئة. أما في ما يخص بمؤشرات الأداء الاجتماعي كالفقر وهو مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية معروفة عالميا وموجودة في جميع المجتمعات البشرية، متفاوتة في طبيعتها وحجمها والفئات الاجتماعية منها، يتم قياسه بمقياسان هما حجم الفقر وقياس فجوة الفقر، ويمثل قياس حجم الفقر نسبة الأفراد الذين يقعون تحت مستوى خط الفقر، وأما دخل مؤشر فجوة الفقر فهي تمثل نسبة استبعاد الأسر عن خط الفقر. يعرف نصيب الفرد بالدخل الوطني الإجمالي محولا إلى دولارات دولية باستخدام سعر الصرف تكافؤ القوة الشرائية، ويمكن الحصول على نصيب الفرد من الناتج الوطني من خلال قسمة الناتج (الدخل) الوطني على عدد السكان في نفس السنة.

-الفرضية الثالثة: يختلف واقع السياحة من دولة إلى أخرى في الدول العربية، فرضية صحيحة، إذ نجد كل من السعودية والإمارات وقطر وتونس تعرف نموا وانتعاشا سياحيا ملحوظا، وزيادة إشغال الفنادق فيها إذ تشكل هذه الدول الوجهات السياحية الأولى في الدول العربية للعديد من السياح.

-الفرضية الرابعة: تمتلك كل من الجزائر، المغرب ومصر مقومات طبيعية وتاريخية وحضارية وغيرها من الإمكانيات التي تعزز مكانة القطاع السياحي فيها، فرضية صحيحة، فكل من الجزائر، المغرب ومصر تمتلك مقومات طبيعية من تضاريس وجبال وصحاري ومناطق أثرية جاذبة للسياح وحضارات قديمة، من بين العراقيل التي تواجهها هاته الدول الثلاث في النهوض بقطاع السياحة: انخفاض مستويات الجودة في الخدمات ذات العلاقة بالسياحة في المغرب، عدم وجود سياسة تسويقية للسياحة الدولية تقوم على أسس علمية مدروسة في مصر، أما بالنسبة للجزائر ضعف نوعية المنتوج وخدمات السياحة الجزائرية كانعدام النظافة والصيانة العامة والخاصة، غياب

-الفرضية الخامسة: تساهم صناعة السياحة في دعم أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي مساهمة نسبية في التنمية الاقتصادي، فرضية صحيحة، لان قطاع السياحة في الجزائر يساهم في التنمية الاقتصادي بنسبة ضعيفة رغم ما تمتلكه الجزائر من مقومات تجعلها تقوم بهذا القطاع وتنميه، أما بالنسبة لكل من المغرب ومصر كذلك مساهمتها نسبية أما مقارنتا بالجزائر فيعدا أحسن منها بكثير.

❖ **نتائج الدراسة:** ويمكن حصر أهم النتائج التي يتسنى لنا بالخروج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية:

-إن ضعف القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني الجزائري يعود أساسا إلى إهماله في مختلف برامج التنمية الاقتصادية واعتباره غير ذي أهمية مقارنة بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد وبدلا عن ذلك كان الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات و الصناعات التقليدية التي التهمت كتلا نقدية ضخمة دون أن يكون لها مردودا ملموسا؛

-تساهم السياحة في التنمية الاقتصادية بنسبة كبيرة، من حيث زيادة المداخيل بالعملة الصعبة وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، وتوفير مناصب الشغل للكثير من الفئات السكانية بطريقة مباشرة وغير مباشرة، بالإضافة إلى أنها تساهم بنسب مهمة في الناتج المحلي الإجمالي للكثير من دول العالم؛

-اعتماد الجزائر على القطاع العام في الهياكل السياحية، وأهملت دور القطاع الخاص مما ساهم في تراجع بل وتدهور القطاع السياحي بحرمانه من الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي، في حين كان دور القطاع الخاص بارزا في كل من المغرب ومصر؛

-تظهر المساهمة النسبية لقطاع السياحة في الجزائر متدنية بقيمة متدنية في التنمية الاقتصادية للبلاد من خلال واقع إيرادات هذا القطاع، ومدى مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ويختلف الوضع في مصر والمغرب، إذ يوصف أداء القطاع السياحي فيهما بالإيجابي وذلك من خلال الناتج التي تتم تحقيقها عل مستوى هذا القطاع؛

-القطاع السياحي في الجزائر لا يزال ضعيف ودون المستوى المطلوب، ولم يرقى إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه، وهذا رغم توفر الإمكانيات خاصة الطبيعية منها، التي يمكن أن تجعل من الجزائر بلدا مستقطبا للسياح، وقادرة على منافسة الدول الرائدة في المجال السياحي؛

-تعتبر التجربة السياحية للكل من الإمارات العربية المتحدة وقطر وتونس ومصر والمغرب من أنجح التجارب السياحية في الدول العربية، نظرا للآثار الإيجابية التي تركتها في شتى الميادين الاقتصادية و الاجتماعية، هذا ما جعل قطاع السياحة في هذه الدول يساهم في الحد من المشكلات الاقتصادية لها؛

-اعترض قطاع السياحة في الجزائر عقبات و عراقيل حالت دون النهوض به وتطويريه، واختلفت هذه العراقيل وتنوعت في شتى المجالات؛

-تعد الفترة الحالية انطلاقا من بداية الألفية مرحلة الالتفاتة الجدية من قبل الدولة لقطاعها السياحي، بغية النهوض به وترقيته وجعله مصاف القطاعات السياحية على الأقل للدول المجاور، وهذا بوضع إستراتيجية جديدة على فترات مختلفة على المدى الطويل 2025، هذا في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي تعتبر تتويجا لمسار طويل، وبمشاركة الفاعلين في القطاع السياحي.

❖ **توصيات واقتراحات الدراسة:** يقتضي علينا في نهاية هذه الرسالة وبناءا على النتائج التي توصلنا إليها سابقا تقديم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية وذات صلة وثيقة بالموضوع محل الدراسة والتي نوردها كما يلي:

✍ ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في المجال السياحي خاصة تلك التي لها نفس المميزات وخصائص السياحة؛

✍ تشجيع الاستثمار في المجال السياحي سواء ما تعلق بالاستثمار الخاص (المحلي والأجنبي) أو الاستثمار العمومي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في النشاط السياحي أو النشاطات المكملة للقطاع السياحي؛

✍ العمل على نشر الوعي السياحي لدى المواطن الجزائري من خلال تحسيسه بضرورة الاهتمام بالسائح و التحول من دولة أحادية النشاط إلى دولة متنوعة المصادر على رأسها السياحة؛

✍ الاهتمام الجاد بالإعلام السياحي وتنشيطيه بمختلف أنواعه المرئي و المسموع و المكتوب، من أجل تعريف السائح المحلي و الأجنبي بالمواقع السياحية؛

✍ الاهتمام بالصناعة التقليدية أو كل ما هو تقليدي، حيث أن السائح الأجنبي يتوق لمعرفة عادات وتقاليد البلد المضيف، والجزائر تزخر بعادات وتقاليد كثيرة ومتنوعة، فلا بد من الاهتمام بها وتثمينها وجعلها تساهم في ترقية السياحة الجزائرية؛

✍ تشجيع السياحية الالكترونية، وذلك من خلال الحجز الالكتروني لكافة الخدمات السياحية والفندقية بأقل الأسعار وبأعلى جودة مع توفير قاعدة بيانات تخدم السائح الالكتروني؛

✍ تثمين الإمكانيات الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تزخر بها الجزائر واستغلالها لصالح السياحة، والعمل على الحفاظ عليها، ومنع المساس بها وتهريبها من قبل السياح، خاصة المناطق الأثرية التي تتعرض للإهمال و الاندثار المستمر لمواقع عديدة ذات أهمية بالغة في تاريخ الجزائر وهي كثيرة؛

✍ ضرورة الاستمرار في التطبيق الفعلي والحقيقي لبرامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، باعتباره السياسة الجديدة للسياحة الجزائرية على المدى الطويل وتجنب الوقوع في الأخطاء التي تعرقله.

❖ **آفاق الدراسة:** يمكننا أن نقول بأن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق في البحث، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي بينت لنا من خلال هذا البحث أنه يمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديرة بدراسة والاهتمام نذكر منها:

– السياحة الصحراوية وانعكاسها على أهم المؤشرات الاقتصادية (في الدول العربية) حالة الجزائر، تونس، الإمارات العربية.

– انعكاس السياحة الدينية على ظاهرة التضخم في الدول العربية (حالة المملكة العربية السعودية، العراق).

– الدور النسبي للسياحة البيئية على معدلات البطالة في دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس)

– فاعلية السياحة الالكترونية على مؤشرات الأداء الخارجي (سعر الصرف) في دول شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب).

قائمة المراجع

I – القرآن الكريم:

– سورة التوبة، سورة رقم 01، الآية رقم 09، مدنية.

II– الكتب:

1. إبراهيم احمد السيد إبراهيم، **التعليم والتنمية البشرية خبرات عالمية**، دار الوفاء لدنيا لطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008.
2. داوود حسام علي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة 01، عمان، الأردن، 2010.
3. دعيسري يسرى، **السياحة بين المقومات والتحديات**، الجزء الأول، للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
4. رحال مراد ، **التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال الفترة 2000-2010 دراسة مقارنة**، بدون دار النشر، الجزائر، 2012.
5. رعيس يسرى، **اقتصاديات السياحة**، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، طبعة الأولى، 2007.
6. الشرابي محبات إمام أحمد، **أقاليم مصر السياحية دراسة في جغرافية السياحة**، دار الفكر العربي للطبع والنشر،طبعة 01، 1999، القاهرة، مصر.
7. الشرقاوي محمد فتحي، **مبادئ علم السياحة** ، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر والتوزيع، طبعة 2009، الإسكندرية، مصر.
8. عبد الله محمد فريد و آخرون، **إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة** ، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2014.
9. عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي** ، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
10. عجمية محمد عبد العزيز، عطية ناصف إيمان ، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية** ، الناشر لقسم اقتصاد، 2000، جامعة الإسكندرية، مصر.
11. فاروق الناشر ريم وأبو قحف عبد السلام محمود ، **أساسيات صناعة السياحة و السياحة الإلكترونية** ، الناشر مكتبة الملكة و الأمل، الإسكندرية، 2013–2014.
12. قدي عبد المجيد ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية** ، طبعة 01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.
13. قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.
14. لعروق محمد الهادي ، **العالم و أطلس الجزائر**، دار الهدى، الجزائر، 2002.

15. معبدي يونس، **الاقتصاد الكلي**، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، بدون دار النشر.

16. واصف الوزني خالد، الرفاعي أحمد حسن ، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** ، دار وائل للنشر، الطبعة الثامنة، عمان، الأردن، 2006.

III– مجلات– التقارير–دراسات:

1. إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات، الدول العربية أرقام ومؤشرات، لعامي (2010، 2011).

2. بلقاسم زايري ، **كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة وهران، الجزائر، العدد السابع.

3. بن حمادي عبد القادر ، **تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة وهران، الجزائر.

4. بن زكورة العونية ، مسعودي وهيبة ، مداخلة بعنوان: **أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر دارسة قياسية (2000-2014)**، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر.

5. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 (التطور الاقتصادي ونقدي للجزائر)، نوفمبر 2016

6. البنك المركزي.

7. البوابة الوطنية للملكة المغربية، على الرابط: www.maroc.ma تم الإطلاع يوم 14-04-2017، على الساعة 20:00.

8. بورنان إبراهيم ، التونسي آمنة ، مداخلة بعنوان: **السياحة البيئية كبديل اقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة** ، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في دول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، بجامعة حمه لخضر، الوادي،الجزائر، يومي02،03 نوفمبر 2016.

9. بوسالم ابو بكر ، وآخرون، مداخلة بعنوان: **تشخيص واقع السياحة كبديل اقتصادي تنموي في الدول المغاربية– الجزائر أنموذجا**، الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، بالوادي، الجزائر، يومي 02،03 نوفمبر 2016.

10. بوعشة مبارك ، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية** ، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11،12 مارس 2013، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، الجزائر.

11. بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.، الجزائر، تم الإطلاع يوم 20-04-2017، على الساعة 12:00

12. بيري نورة ، زرقين عبود ، **محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر و تونس و المغرب: دراسة قياسية خلال الفترة (1996–2012)**، مقال في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67، 68 ، صيف–خريف، 2014.

13. تقارير مناخ الاستثمار للدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، (2001–2012).

14. تقارير ونشرات وزارة السياحة المصرية.

15. تقرير الاقتصادي و المالي حول: **مشروع قانون المالية لسنة 2016**، المملكة المغربية.

16. التوني ناجي ، **دور و آفاق لقطاع السياحة في اقتصاديات الأقطار العربية**، المعهد العربي للتخطيط، ماي 2001.

17. الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، مصر، سبتمبر 2016.

18. حشماوي محمد ، زواري فرحات سليمان ، **واقع و آفاق تنافسية الصناعة السياحية بالجزائر** ، مجلة المناجير، المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، دراية، الجزائر، العدد02 جوان 2015.

19. دراوسي مسعود ، رياحي صبرينة ، مداخلة بعنوان :**أهمية تنشيط القطاع السياحي محلياً ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر**، الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في دول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، يومي 02،03 نوفمبر 2016.

20. دعام العطية منعم، **اقتصاد المعرفة ودوره في تفعيل مؤشرات التنمية البشرية في العراق دراسة تحليلية تقويمية** ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المستنصرية، العراق، المجلد13، العدد 03، 2011.

21. رشام كهينة ، قاسيمي آسيا ، مداخلة بعنوان: **التجربة التونسية في مجال السياحة واقع و أبعاد ورهانات**، ملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع و آفاق، المركز الجامعي العقيد أكلي محند ألحاج، بالبويرة، الجزائر.

22. رئاسة مجلس الوزارة، **البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي في إطار خطة الحكومة المصرية (2012-2014) السياسات المالية و النقدية**، نوفمبر 2012.

23. سعيج عبد الحكيم ، **التضخم ومؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1989-2012)**، مقال منشور في مجلة دراسات اقتصادية، دورية مفصلة محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية، افريل 2014، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر ، العدد 23.

24. سلوم حسن عبد الكريم ، المهايبي محمد خالد ، **الموازنة العامة للدولة بين الإعداد و الرقابة دراسة ميدانية للموارد العراقية**، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 64، 2007.

25. شلالي عبد القادر ، عوينان عبد القادر ، مداخلة بعنوان : **الواقع السياحي في الجزائر و آفاق النهوض به في مطلع 2025**، الملتقى العلمي الوطني حول: السياحة في الجزائر واقع وآفاق، بالمركز الجامعي آكلي محند أولحاج بالبويرة، الجزائر يومي 11 و 12 ماي 2010.

26. صالحي ناجية ، محناش فتيحة ، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2004 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم**، مداخلة مقدمة في أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11،12 مارس 2016، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، الجزائر.

27. صالحي ناجية ، محناش فتيحة ، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2004 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم**، مداخلة مقدمة في أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11،12 مارس 2016، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، الجزائر.

28. صاولي مراد، **الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية (دراسة قياسية)**، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

29. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (موازين المدفوعات و الدين العام الخارجي وأسعار الصرف)، لسنوات (2008، 2009، 2010).

30. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006،(التطورات المالية)

31. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (التطورات الاقتصادية والاجتماعية)، لسنوات (2003، 2005، 2011).

32. صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، سبتمبر (2015، 2016).

33. صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، سبتمبر 2015.

34. صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، سبتمبر 2016.

35. صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2015

36. عمران محمد مصطفى، **أداء و مصادر النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002.

37. غربي محمد العيد ، بلخالد عائشة ، مداخلة بعنوان: **دور القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول: بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي يومي02-03 نوفمبر 2016،الجزائر.

38. كواش خالد ، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، الجزائر.

39. لزعر علي، جدي عبد الحليم، **تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة**، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق اهراس، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، عدد 34 جوان 2013.

40. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، على الرابط: www.indh.gov.ma ، تم الإطلاع يوم 14-04-2017، على الساعة 20:10.

41. المجلة المالية لوزارة الاقتصاد و المالية، العدد 15، المملكة المغربية، يونيو 2011.

42. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول: الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي ثاني من سنة 2001، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001.

43. محجوب الحداد محمد ، **تقييم تنافسية صناعة السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات** ، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية الاقتصاد، جامعة مصراتة، ليبيا.

44. المحفظة الوطنية للأوراق المالية، قطاع السياحة و الفنادق، إعداد قسم الدراسات و الأبحاث.

45. محمد العطا عمر ، النشرة العلمية، **اثر الأعمال الإرهابية على السياحة** ، مركز الدراسات و البحوث قسم الندوات و اللقاءات العلمية، 4-6-07-2010، دمشق، سوريا.

46. المديرية العامة لترقية القطاع الخاص، دليل الاستثمار في موريتانيا، ديسمبر 2014.

47. مسعودي زكريا ، **سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001**، مداخلة مقدمة في أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، الجزائر.

48. مسكين عبد الحفيظ ، بولحية طيب ،مداخلة بعنوان: **مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التنمية الاقتصادية بين الواقع و المأمول** ، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، يومي 09-10 نوفمبر 2016، الجزائر.

49. معموي صورية ، بلعياء خديجة، **السياحة كبديل لتحقيق التنمية في الجزائر** ، الملتقى الدولي حول: بدائل التنمية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية و الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

50. منظمة السياحة العالمية، البارومتر، أغسطس 2015.

51. منعم دعام العطية، **اقتصاد المعرفة ودوره في تفعيل مؤشرات التنمية البشرية في العراق دراسة تحليلية تقويمية** ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المستنصرية، العراق، المجلد13، العدد 03، 2011.

52. مولاي لخضر عبد الرزاق ، بورحلي خالد ، **متطلبات تنتمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائر** ي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04 جوان 2016.

53. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

54. الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، مركز(ماس) مرجع إحصائي للسياحة السعودية ،2015.

55. وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء،إحصاءات جوان 2016،قطر(إحصاءات شهرية)،العدد 30.

56. وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء،إحصاءات جوان 2016،قطر(إحصاءات شهرية)،العدد 30.

57. وزارة السياحة و الآثار.

58. وزارة السياحة و التهيئة العمرانية.

59. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط: http://www.andi.dz/

60. ياسر الياسري حميد، **مؤشرات الفقر في الوطن العربي دراسة في الجغرافية السياسية** ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، كلية التربية، جامعة واسط، العراق، المجلد 11، العدد 4، 2008.

61. يعقوبي محمد ، بوتيارة عنتر ، مداخلة حول : **تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)**، جامعة المسيلة، الجزائر.

62. يونس مراد، مرغيت عبد الحميد، **مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات** ، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، يوم 25 افريل 2016.

IV – رسائل وأطروحات:

1. أوكيل حميدة ، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص: اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،2015-2016

2. بوعموشة حميدة ، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي و تنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2011-2012.

3. تركية صغير، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة: 1990-2014**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2014-2015.

4. حمدي مسعودة ، **العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2012**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر للعلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2013-2014.

5. دو محمد رفيق، **اثر إنتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2000-2013**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص : تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2014-2015.

6. روابح عبد الباقي ، **المديونية الخارجية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر،باتنة، الجزائر، 2006.

7. زراري ليلي ، **انعكاسات تغيرات أسعار الصرف على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر(2000-2014)**، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، 2015-2016.

8. السحيمات فادي محمد ، **أثر السياحة العلاجية على الاقتصاد الوطني في الأردن دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين في قطاع السياحة**، رسالة ماجستير، الأردن 2014.

9. شويرفات عبد القادر، **اثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول النامية (دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر(1989-2014)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،الجزائر، 2014-2015.

10.صحراوي مروان ، **التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسويق وخدمات ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2011 -2012.

11. صلاح محمد ، **المفاضلة بين التوازن الخارجي و النمو الاقتصادي الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2009-2010.

12. طيوح زبير ، **أثر تحرير التجارية الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (1980-2013)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2014-2015.

13. العايب أمال ، **البنك المركزي ودوره في استقرار سعر الصرف دراسة حالة الجزائر (2000-2013)**، مذكرو مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

14.عشي صليحة ، **الآثار التنموية للسياحة دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر،2004-2005.

15. عشي صليحة ، **الأداء و الأثر الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس و المغرب** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص:اقتصاد و تنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخصر ، باتنة، الجزائر، 2010-2011.

16. عوينان القادر ، **السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات 2000-2025 في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025**، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر03، 2012-2013.

17. عياشي شهيرة ، يوشقيق سمية ، **ترجمة المطويات السياحية دراسة تحليلية مقارنة لمطويات سياحية مترجمة الجزائر و تونس أنموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: سياحة وتراث ثقافي، كلية آداب و اللغات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

18. فويدر لويزة ، **اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر** ، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010.

19. كبداني سيدي أحمد ، أثر **النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية** ، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

20. مسيعد الغوينم سعيد ، **تصور استراتيجي لتحقيق الأمن السياحي في المملكة العربية السعودية** ، رسالة مقدمة لاستكمال لمتطلبات الحصول على ورقة الماجستير في العلوم الإستراتيجية، تخصص: دراسات إستراتيجية، كلية العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2015.

21. مفتاح فاطمة ، **تحديث النظام ميزاني في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

22. ميرفت محمد، **التشغيل الأجور و تكاليف المعيشة في ظل سياسات التثبيت الهيكلي** ، رسالة دكتوراه قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، 2006.

23. نادي مفيدة، **انعكاسات الجغرافيا السياحية على التنمية الاقتصادية باستخدام معطيات بانل** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

24. نصير أحمد ، **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015.

25. ولاء وجيه محمد دياب، **فاعلية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر (1991-2011)**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد، جامعة بنها، القاهرة، 2013.

VI – مراجع باللغة الأجنبية:

1. Ministère de l'Avmènagement du Territoire،de l'Environnement de Tourisme(2008)،"SDAT2025"

2. Sufyan Alissa،(2007) **The Political Economy of Reform in Egypt:Understanding the Role of Institutions**،Carnegie paper،Carnegie Middle East Center،p05- available at: carnegieendowment.org/files/cmec5-alissa-egypt-final.pdf.

VII – مراجع إلكترونية:

1. http//: mawdoo3.com، تم الاطلاع يوم 11-05-2017، على الساعة 23:30.
2. http:// archive.aawsat.com ، تم الاطلاع يوم 13-04-2017، على الساعة 00:00.
3. http://www.alaraby.co.uk تم الإطلاع يوم 04-04-2017، على الساعة 10:30.
4. http://www.alhayat.com ، تم الإطلاع يوم 02-04-2017 على الساعة 14:00.
5. http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/ ، تم الإطلاع يوم: 15-05-2017، على الساعة 21:04.
6. http://www.middle-east-online.com ، تم الإطلاع يوم 02-04-2017، على الساعة 15:00.
7. http://www.siyaha.org، تم الإطلاع يوم 14-03-2017، على الساعة 15:30.
8. www.ahram.org.eg/newsprint/405177.aspxتم الإطلاع يوم 25-04-2017، على الساعة 22:30.
9. www.albayan.ae،تم الاطلاع يوم 02-04-2017، على الساعة 12:00.
10. www.mubasher.info ، تم الإطلاع يوم 13-03-2017، على الساعة 19:43.
11. إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، على الرابط: http://sdsegypt2030.com تم الإطلاع يوم: 2017/04/27، على الساعة: 21:00.
12. بن يوسف البلوشي يعقوب ، **السعودية محيط السياحة الدينية**، على الرابط التالي:wejhatt.com ، تم الإطلاع يوم 13-03-2017، على الساعة: 17:00.
13. خشيب جلال ، **النمو الاقتصادي**، موقع الألوكة على الرابط التالي: www.alukah.net، ص: 13، تم الإطلاع اليوم 20-02-2017، على الساعة 12:00.
14. راشد عبد المجيد، **المفاهيم الخادعة الإصلاح الاقتصادي 2006**، الحوار المتمدن العدد 173، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=80901 ، يوم 27-04-2017، على الساعة : 11:45.
15. علاء ناصر الدين**الأردن قبلة السياحة العلاجية**،على الرابط: http://www.alanbatnews.net، تم الإطلاع يوم 14-03-2017، على الساعة، 15:00.

16. العلمي إبراهيم ، **السياحة الدينية في السعودية ثروة واعدة تسهم بتنويع الاقتصاد**، تم اطلاع يوم 13-03-2017، على الساعة 16:30، على الرابط التالي: alkhaleejonline.net.

17. غمراسة بوعلام ، **الحمامات المعدنية بالجزائر** ، على الموقع: http://www.aawawsat.com، تم الإطلاع يوم 21-04-2017، على الساعة 22:30.

18. النجار مصطفى :مقال استراتيجية ،وزارة السياحة ،حتى 2020 الاهداف و اواقع ".

الملاحق

الملحق رقم 01:تطور معدلات النمو الاقتصادي

اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول العربية
(2016-2013)

%

	معدل النمو بالأسعار الثابتة			
	2013	2014	*2015	*2016
السعودية [1]	2.7	3.5	2.7	4.0
الامارات	5.2	3.6	3.6	3.8
قطـــر [2]	3.4	4.0	4.4	3.7
الكـويت	1.5	1.3	1.0	1.6
عمـــان	3.9	2.9	3.0	4.0
البحـرين	5.3	4.2	3.6	3.2
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	**3.3**	**3.4**	**3.0**	**3.7**
الجـزائر	2.8	3.8	3.0	3.5
العـراق	5.6	4.0-	1.5-	0.5-
اليـمن	4.8	0.2	2.8-	0.5
ليبيـــا [3]	52.0-	12.4-	7.0-	2.0
الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون	**5.7-**	**1.2-**	**0.3-**	**2.0**
الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط	**3.4**	**3.0**	**2.7**	**3.4**
مصـــر	2.1	2.2	3.8	4.5
المغرب	4.7	2.4	4.6	4.8
السودان	4.4	3.6	3.7	3.8
تونـــس	2.4	2.4	1.0	2.5
لبنـــان	1.5	2.0	1.5	2.0
الأردن	2.8	3.1	2.9	3.7
سوريـة	..	..	..	..
فلسطـين	..	..	3.2	3.5
موريتانيا	5.5	6.8	5.0	7.3
جيبـوتي	5.0	6.0	5.8	6.5
الصومال	..	..	2.7	3.4
القمـــر	3.5	3.3	3.5	3.7
الدول العربية المستوردة للنفط	**3.1**	**2.5**	**3.4**	**4.0**
إجمالي الدول العربية [4]	**3.0**	**2.7**	**2.8**	**3.5**

الملحق رقم 03: تطور معدلات التضخم

تابع - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Cont. - People's Democratic Republic of Algeria

NATIONAL ACCOUNTS			الحسابات القومية
GDP at Current Prices (Million $)	208 764	2013	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)
Average GDP Per Capita ($)	5 451	2013	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ($)

PUBLIC FINANCE			المالية العامة
Government Revenues (Million $)	49 079	2013	الإيرادات الحكومية (مليون دولار)
Government Expenditures (Million $)	75 901	2013	النفقات الحكومية (مليون دولار)

CONSUMER PRICE INDEX			الرقم القياسي لأسعار المستهلكين
General Price Index (2001=100)	160.1	2013	الرقم القياسي العام (2001=100)
Annual Inflation Rate (%) (1)	3.3	2013	معدل التضخم السنوي (%) (1)

EXCHANGE RATE AND CONVERSION FACTORS			سعر الصرف ومعاملات التحويل
National Currency =...U.S. Dollar (Exports)	0.012600	2013	وحدة عملة وطنية = ... دولار أمريكي (للصادرات)
National Currency =...U.S. Dollar (Imports)	0.012596	2013	وحدة عملة وطنية = ... دولار أمريكي (للواردات)
Exchange Rate National Currency=...U.S. $	0.012599	2013	سعر الصرف وحدة عملة وطنية = ...دولار أمريكي

ENVIRONMENT & SUSTAINABLE DEVELOPMENT			البيئة والتنمية المستدامة
Solid Waste Quantity (garbage)(Ton)	...	...	كمية المخلفات الصلبة (القمامة) (طن)
Maximum Temperature C°	...	...	درجة الحرارة العظمى م°
Minimum Temperature C°	...	...	درجة الحرارة الصغرى م°
Maximum Relative Humidity (%)	...	...	الرطوبة النسبية (عظمى) (%)
Minimum Relative Humidity (%)	...	...	الرطوبة النسبية (صغرى) (%)
Maximum Quantity of Rainfall (mm)	...	...	اعلى كمية إمطار (ملم)
Minimum Quantity of Rainfall(mm)	...	...	ادنى كمية إمطار (ملم)
Maximum Wind Speed (Knot)	...	...	سرعة الرياح (الأعلى) (عقدة)
Minimum Wind Speed (Knot)	...	...	سرعة الرياح (الأدنى) (عقدة)

(1): Annual Change Rate of Consumer Price Index. (1): معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

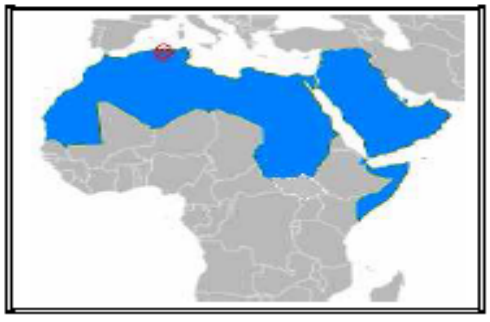

الملحق رقم 04: تطور احتياطات الصرف

(مليون دولار)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004
مجموع الدول العربية	87,122.8	105,330.4	119,461.1	136,392.9	166,648.4	197,152.5
الاردن	1,991.1	2,762.6	2,578.4	3,494.6	4,739.5	4,824.1
الإمارات	10,675.1	13,522.7	14,146.1	15,212.8	15,085.3	18,529.9
البحرين	1,371.0	1,569.1	1,689.6	1,473.2	1,525.0	1,687.5
تونس	2,827.9	2,509.4	2,925.1	3,091.4	3,600.2	4,813.1
الجزائر	4,526.0	12,024.0	18,081.0	23,238.0	32,987.0	43,246.0
جيبوتي	70.6	67.8	70.3	73.7	100.1	107.2
السعودية	16,997.0	19,585.0	17,596.0	20,611.0	22,620.0	27,291.0
السودان	174.2	279.0	191.0	440.0	865.0	1,643.0
سورية	2,213.0	2,776.0	3,462.0	4,221.0	4,559.0	4,934.0
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	...	...	...	...	...	...
عمان	2,767.4	2,379.9	2,364.9	3,172.3	3,593.4	3,597.3
قطر	1,277.5	1,186.8	1,292.4	1,497.1	2,868.0	3,342.4
الكويت	4,823.7	7,082.4	9,897.3	9,208.1	7,577.0	8,241.9
لبنان	7,775.6	5,943.6	5,013.9	7,243.8	12,519.5	11,734.6
ليبيا	7,280.0	11,927.3	14,245.6	14,338.1	20,168.5	26,743.8
مصر	14,480.5	13,104.9	12,921.6	13,184.1	13,565.6	14,261.7
المغرب	6,174.9	5,429.7	9,039.7	11,024.4	14,870.9	16,337.0
موريتانيا	224.3	279.9	284.5	396.2	415.3	151.1
اليمن	1,472.9	2,900.4	3,661.7	4,473.1	4,989.1	5,667.0

الملحق رقم 02:**تطور وضعية الموازنة العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي**

	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)				
	2011	2012	2013	2014	2015[1]
مجموع الدول العربية	3.9	5.3	2.4	1.5	9.8 -
الأردن	6.6-	8.1-	5.5-	2.0-	3.3-
الإمارات	1.2	1.4	2.4	4.7	1.8-
البحرين	0.3-	1.9-	3.3-	3.6-	12.4-
تونس	2.9-	2.5-	4.5-	3.5-	10.6-
الجزائر	1.3-	4.8-	1.5-	6.5-	19.3-
جيبوتي	0.4-	5.3-	1.3	11.8-	14.2-
السعودية	11.6	13.6	7.9	2.4	13.7-
السودان	4.9-	3.7-	1.6-	1.1-	4.1-
العراق	16.3	6.8	2.2-	9.7	0.9-
عمان	0.4-	0.3-	0.3-	1.1-	25.3-
قطر	8.7	13.8	14.3	17.6	0.6-
القمر	1.9-	2.7	19.0	0.2-	2.7-
الكويت	12.4	27.2	25.5	19.7	13.5-
لبنان	5.9-	9.3-	9.3-	6.5-	8.4-
ليبيا	16.7-	8.0	23.5-	72.6-	105.8-
مصر	9.8-	10.1-	13.0-	11.9-	5.5-
المغرب	4.5-	7.3-	6.4-	5.0-	9.5-
موريتانيا	0.5	2.8	1.2-	11.9-	8.8-
اليمن	6.3-	5.4-	7.9-	4.0-	16.1-

الملحق رقم 05:تطور وضعية الميزان التجاري

	2005	2006	2007	2008	*2009
	الميزان التجاري				
مجموع الدول العربية	245,979.1	321,007.9	315,898.7	441,325.8	185,013.7
الأ ر د ن	5,015.9-	5,056.0-	6,451.6-	7,171.2-	6,140.6-
الإمـــارات	42,793.7	57,538.5	46,521.4	62,924.9	42,140.3
البحريـــن	1,477.9	2,386.2	2,864.6	3,244.9	2,438.8
تونـــس	1,962.0-	2,516.2-	2,879.1-	4,014.1-	3,564.6-
الجزا نـــر	26,470.0	34,060.0	34,240.0	40,600.0	7,570.0
جيبـوتي	239.0-	326.0-	425.0-	617.0-	655.0-
الســعودية	126,018.9	147,194.4	150,631.8	213,648.4	107,424.4
الســودان	1,121.7-	1,448.1-	1,156.8	3,441.1	694.3-
ســـورية	141.0-	885.8	521.2-	772.7-	2,529.0-
الصومـــال	...	...	...	...	...
العـــراق	3,695.2	11,821.0	22,893.0	33,554.9	7,108.9
عُمـــان	10,663.2	11,706.1	10,348.5	17,011.7	9,188.0
قطـــر	16,698.1	19,240.1	22,195.9	28,477.2	21,626.0
الكويـــت	30,245.6	40,205.5	43,385.8	64,073.7	33,235.1
لبنـــان	6,587.7-	6,149.5-	7,859.0-	11,010.1-	11,178.6-
ليبيـــا	17,674.8	27,387.9	29,268.7	37,224.0	14,512.0
مصـــر	7,883.3-	8,584.0-	15,168.4-	19,758.9-	16,817.6-
المغـــرب	7,707.4-	8,927.6-	13,885.6-	19,020.8-	16,522.0-
موريتانـيا	800.6-	199.6	23.0	153.5-	115.4-
اليمـــن	1,700.3	1,390.3	440.8-	356.9-	2,012.8-